

الربا و البنك الإسلامي

تدريسها لطلاب المرحلة المتوسطة والثانوية



مؤلف: د. محمد بن عبد الله

مترجم: د. محمد بن عبد الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الربا و البنك الاسلامى

كاتب:

آيت الله العظمى ناصر مكارم شيرازى (دام ظلّه)

نشرت فى الطباعة:

مدرسه الامام على بن ابي طالب (ع)

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٦	الربا و البنك الاسلامى
١٦	اشارة
١٦	تمهيد:
١٦	(١) - أدلة حرمه الربا فى الإسلام
١٦	اشارة
١٧	الدليل الأول: الآيات القرآنية
١٧	اشارة
١٧	١- نقرأ فى سورة البقرة الآية (٢٧٥):
١٨	٢- يقول القرآن فى سورة البقرة الآية (٢٧٦):
١٨	٣ و ٤- فى الآيات - ٢٧٨ - و - ٢٧٩ - من سورة البقرة
١٩	٥ و ٦ [من سورة آل عمران
٢٠	٧- يقول تعالى فى سورة النساء [فى آيات ١٦١ و ١٦٠]
٢١	(٢) الربا فى الروايات الإسلامية
٢١	اشارة
٢١	الطائفة الأولى: ما ورد فيها مقايسة و مقارنة بين الربا و الأعمال القبيحة المنافية للعفة
٢٢	الطائفة الثانية: الروايات الشريفة التى تلعن المرابى و جميع الأفراد
٢٢	الطائفة الثالثة: الروايات الشريفة التى تصرح بأن الربا من أخبث و أسوء أنواع المعاملات و المكاسب:
٢٢	الطائفة الرابعة: الروايات التى تدل على هلاك المرابين فى الدنيا:
٢٢	الطائفة الخامسة: الروايات التى أنذرت المرابين بالنار و العذاب يوم القيامة
٢٣	الدليل الثالث: إجماع فقهاء الإسلام
٢٣	الدليل الرابع: دليل العقل:
٢٣	الحكمة من تحريم الربا

- ٢٣ اشارة
- ٢٣ هل إنّ البحث في علل الأحكام جائز؟
- ٢٤ فائدة البحث عن الغاية و علل الأحكام
- ٢٤ استفاد من الآيات القرآنية و روايات المعصومين (عليهم السلام) و معطيات التحليل العقلي حول هذا الموضوع [نقاط مهمّة]
- ٢٥ اشارة
- ٢٥ الأول: أنّ الرّبا أكّل للمال بالباطل
- ٢٥ ثانياً: تهميش النشاطات الاقتصادية المثمرة.
- ٢٦ الثالث: الرّبا هو المصداق البارز للظلم.
- ٢٦ اشارة
- ٢٦ لما ذا يكون الرّبا نوعاً من الظلم؟
- ٢٧ رابعاً: تجميد الإحساسات و العواطف الإنسانية.
- ٢٧ اشارة
- ٢٧ ما هو المراد من اصطناع المعروف؟
- ٢٧ الترابط الوثيق بين الأخلاق و المعاملات الاقتصادية
- ٢٧ اشارة
- ٢٨ و لنضرب لذلك أمثلة لتوضيح المطلب:
- ٢٨ ١- المعاملات المحرّمة:
- ٢٩ ٢- المعاملات الواجبة:
- ٢٩ ٣- المعاملات المستحبة:
- ٢٩ ٤- المعاملات المكروهة:
- ٣٠ الخامس: الرّبا يتنافى مع الحكمة من وجود الأموال.
- ٣١ ربا المعاوضة و ربا القرض
- ٣١ اشارة
- ٣١ [ربا المعاوضة]

- شروط تحقق الربا المعاوضة: ٣١
- هل إن ربا المعاوضة مختص بالبيع؟ ٣١
- ربا القرض: ٣١
- اشارة ٣١
- شدة الخطر في القرض الربوي: ٣٢
- كلمات الفقهاء حول الأصل في حرمة القروض الربوية: ٣٣
- دلائل تحريم الربا في القروض ٣٣
- اشارة ٣٣
- الدليل الأول: إطلاق آيات الربا. ٣٣
- اشارة ٣٣
- كلمات اللغويين حول معنى الربا. ٣٣
- الدليل الثاني: روايات جز المنفعة. ٣٤
- منع الشرط في القرض مطلقاً الدليل الثالث: ٣٥
- اشارة ٣٥
- الشرائط الأخرى: و قد يشترط المقرض شروطاً أخرى على المقترض ٣٦
- اشارة ٣٦
- أحكام الشرائط الخمسة: ٣٦
- اشارة ٣٦
- حكم الشرط الأول: و هو أن يشترط المقرض في أن يكون مصرف القرض معيناً و محدداً ٣٧
- حكم الشرط الثاني: و هو أن يشترط الدائن منفعة و ربحاً لشخص ثالث ٣٧
- حكم الشرط الثالث: بأن يشترط فيه الدائن على المدين أن يضع في حسابه المصرفي مبلغاً من المال في حساب الدائن ٣٧
- الشرط الرابع: هو أن يشترط على المقرض افتتاح مصرفي للمقترض ٣٨
- حكم الشرط الخامس: و يكون الشرط بصورة دفع حق الزحمة للعاملين في الصندوق أو البنك ٣٨
- أحاديث تحريم الربا الدليل السابع: ٣٨

- ٣٨ اشارة
- ٣٨ ١- تحريم القروض الربوية التي تشمل على زيادة عينية:
- ٣٩ ٢- أن تكون للقروض الربوية زيادة وصفية
- ٣٩ ٣ و ٤- تحريم القروض الربوية التي فيها زيادة في المنفعة، أو الانتفاع
- ٣٩ ٥- تحريم القروض الربوية التي فيها شرط من زيادة عمل من الأعمال
- ٣٩ التفاوت بين الشرط و الداعي:
- ٤٠ و يتبقى بحثان مهمان:
- ٤٠ ١- ما هو المراد من الشرط المضمّر، و غير المضمّر؟
- ٤٠ ٢- القروض الربوية جارية في جميع الأجناس الثلاثة:
- ٤٠ الأدلة على تعميم الرّبا القرضي لجميع الأشياء:
- ٤١ حكم القرض بشرط الإجارة و الإجارة بشرط القرض
- ٤١ اشارة
- ٤١ آراء الفقهاء:
- ٤١ اشارة
- ٤٢ دليل القائلين بجواز هذا العقد:
- ٤٣ جواز أخذ الفائدة بدون شرط مسبق
- ٤٣ اشارة
- ٤٣ آراء و كلمات الفقهاء:
- ٤٣ اشارة
- ٤٤ أدلة المسألة:
- ٤٤ اشارة
- ٤٤ الطائفة الأولى: الروايات التي تقول: (خير القرض ما يجزّ نفعاً)
- ٤٤ الطائفة الثانية: الروايات التي تدلّ على الجواز بالمعنى العام
- ٤٥ الطائفة الثالثة: الروايات الواردة في النهي عن إعطاء الزيادة حتى بدون شرط مسبق

- ٤٥ الطائفة الرابعة: الروايات التي تقول: «أحسب هدية المقترض من جملة مال القرض»
- ٤٥ الجمع بين روايات الطوائف الأربعة
- ٤٦ جواز أخذ الفائدة لمصلحة المقترض -
- ٤٦ اشارة
- ٤٦ كلمات الفقهاء
- ٤٦ اشارة
- ٤٧ دليل القائلين بالجواز
- ٤٧ سؤال هام:
- ٤٨ ماهية و حقيقة (البروات).
- ٤٨ هل إن القرض الربوي حرام، أم باطل؟
- ٤٨ اشارة
- ٤٩ كلمات الفقهاء في هذا المجال:
- ٤٩ الأدلة على بطلان القرض الربوي:
- ٤٩ اشارة
- ٥٠ ١- القاعدة العقلائية، (العقود تابعة للقصد)
- ٥١ كل منفعة في القرض ربا
- ٥٢ طريق التخلص من الربا
- ٥٢ أطروحة البنك- اللاروي-
- ٥٢ اشارة
- ٥٢ الغرض من تشكيل البنوك
- ٥٣ خدمات البنوك اللاروية
- ٥٣ اشارة
- ٥٣ ١- مكانية البنك لحفظ أموال الناس:
- ٥٣ ٢- البنك آلة مطمئنة لنقل الأموال:

- ٣- البنك وسيلة جيدة لنقل الأموال بين المدن و البلدان: ٥٤
- ٤- البنوك محل جمع الثروات و رعوس الأموال الزاكدة: ٥٤
- ٥- التشاطات الاقتصادية مع رعوس أموال الآخرين ٥٥
- ٦- إعطاء التسهيلات المالية المصرفية لأرباب الأعمال: ٥٥
- ٧- السياسة المالية للدولة: ٥٥
- خدمات البنوك- من وجهة نظر الفقه الإسلامي ٥٧
- خدمات البنوك الفعلية في العصر الحاضر ٥٧
- إشارة ٥٧
- الأولى: الحساب الجارى: ٥٧
- إشارة ٥٧
- ماهية الحساب الجارى ٥٧
- الثانية من خدمات البنك: القروض (البحثة): ٥٩
- الثالثة: حسابات التوفير ٥٩
- إشارة ٥٩
- فلسفة حسابات التوفير ٥٩
- الحكم الشرعى لحسابات التوفير و جوائزها ٦٠
- الرابعة: نقل و انتقال رعوس الأموال و الحوالات ٦٠
- [الخامسة] ودائع التاس لدى البنوك ٦٠
- إشارة ٦٠
- مشكلتان فى مواجهة المضاربة المصرفية ٦١
- حلّ المشكلتين: ٦١
- السادس: التسهيلات البنكية ٦٢
- المشكلة الكبيرة للبنوك ٦٣
- بعض الاستفتاءات الجديدة حول مسائل البنوك و الربا لسماحة آية الله العظمى المكارم الشيرازى «مدّ ظله العالى» ٦٤

- سؤال: (١) ما هو حكم الودائع الطويلة المدّة في البنوك ٦٤
- اشارة ٦٤
- الجواب: إذا وضعت هذه الودائع طبقاً للعقود الشرعية في البنوك ٦٤
- سؤال: (٢) ما هو حكم وضع الأموال في البنوك في زماننا الفعلى ٦٤
- اشارة ٦٥
- الجواب: إلا إشكال في أخذ الأرباح على حسابات التوفير التي يعطيها البنك بشكل طوعى : ٦٥
- سؤال: (٣) تقوم البنوك في الجمهورية الإسلامية، بعقد عقود شرعية ٦٥
- اشارة ٦٥
- الجواب: إذا أعطى وكالة مطلقة إلى البنوك أن تستثمر و تتصرف في الأموال ٦٥
- السؤال: (٤) لما كانت المصارف الإيرانية عاجزة أحياناً عن تسديد المطالبات الخارجية ٦٥
- اشارة ٦٥
- الجواب: إذا كنت مطلعاً على ماهية هذا العمل و رضيت به ٦٦
- سؤال: (٥) إذا وضع شخص أمواله في البنك بشكل وديعة قصيرة الأمد أو طويلة الأمد ٦٦
- اشارة ٦٦
- الجواب: إذا تمّ العمل بها و استثمارها طبقاً للعقود الشرعية ٦٦
- سؤال: (٦) أحياناً تقوم البنوك لترغيب الزبائن على إيداع أموالهم في هذه البنوك ٦٦
- اشارة ٦٦
- الجواب: إذا كان هذا العمل يتم بصورة واقعية ٦٦
- سؤال: (٧) إذا اقترض شخص من البنك مبلغاً من المال ٦٦
- اشارة ٦٦
- الجواب: إذا دفع في المعاملة الأولى ربحاً و زيادة على القرض بعنوان الربا ٦٧
- سؤال: (٨) أن البنوك تقوم بوضع فائدة على القروض بعنوان الأجرة و حقّ العمل ٦٧
- اشارة ٦٧
- الجواب: المنظور و المراد من الأجرة و حقّ الزحمة، هو ما يعطيه البنك ٦٧

- سؤال: (٩) تقوم البنوك بتعيين فائدة مخصصة للودائع القصيرة المدّة و طويلة الأمد ٦٧
- اشارة ٦٧
- الجواب: إذا تمّت مراعاة العقود الشرعية أو أعطى المودع وكالة مطلقة ٦٧
- سؤال: (١٠) إذا أراد شخص الحصول على قرض قيمته خمسمائة ألف تومان مثلاً ٦٧
- اشارة ٦٧
- الجواب: إذا لم يستغل صندوق (قرض الحسنه) أموال الناس في أعمال تجارية ٦٨
- سؤال: (١١) اتفقت مع أحد أقربائي على أن أستلم حواله القرض الحسن من البنك باسمه ٦٨
- اشارة ٦٨
- الجواب: ٦٨
- سؤال: (١٢) يبلغ التضخم الاقتصادي في تركيا ٧٠ في السنه ٦٨
- اشارة ٦٨
- الجواب: إذا البنك غير إسلامي فلا إشكال ٦٨
- سؤال: (١٣) ما هي حقيقة الأموال في نظركم؟ ٦٨
- اشارة ٦٨
- الجواب: كانت التقود الورقية في بداية أمرها كالحواله ٦٨
- سؤال: (١٤) هل إن التقود الورقية (الإسكناس) مثليه، أو قيمية؟ ٦٩
- الجواب: ٦٩
- سؤال: (١٥) إذا كانت مثليه، فهل يضمن تنزل قيمتها؟ ٦٩
- اشارة ٦٩
- الجواب: الزيادة و الهبوط الفاحشين موجبان للضمان ٦٩
- سؤال: (١٦) إذا اشترط الضمان في الصور المختلفه المذكوره أعلاه ٦٩
- اشارة ٦٩
- الجواب: لا يوجد مفهوم صحيح للضمان في هذه الصوره، إلا بأن يضيف في القيمة ٦٩
- سؤال: (١٧) في صوره ضمان تنزل القيمة للأموال ٦٩

٦٩ اشارة

٦٩ الجواب: مع الأخذ بنظر الاعتبار الشرائط المذكورة سابقاً

٦٩ سؤال: (١٨) هل هناك فرق بين ما إذا كان عامل التضخم هو الدولة، أو كان العامل هو السوق

٦٩ اشارة

٧٠ الجواب: لا يوجب فرق

٧٠ سؤال: (١٩) الرجاء أن نعتينوا لنا موارد الحلية و الحرمة في الودائع البنكية

٧٠ اشارة

٧٠ الجواب: يجوز ذلك فيما لو روعيت العقود الشرعية

٧٠ سؤال: (٢٠) تقوم البنوك المتعارفة في مورد الودائع الطويلة الأجل بكتابة صياغة معينة

٧٠ اشارة

٧٠ الجواب: إذا تمت مراعاة العقود الشرعية أو أعطى لمسئولى البنك وكالة

٧٠ سؤال: (٢١) ما هى حقيقة الاعتبارات البنكية في نظر الإسلام؟

٧٠ اشارة

٧٠ الجواب: إن ماهية الودائع في الحساب الجارى هى ماهية القرض

٧١ سؤال: (٢٢) مع الالتفات إلى فتوى الإمام الخمينى (قدس سره) في خصوص بطلان الحيل الربوية

٧١ اشارة

٧١ الجواب: إذا تمت مراعاة العقود الشرعية

٧١ سؤال: (٢٣) هل إن الفائدة البنكية تعتبر من الربا؟

٧١ اشارة

٧١ الجواب: إذا تم العمل وفقاً للمقررات الموجودة في البنك

٧١ سؤال: (٢٤) تحت أى عنوان فقهي يمكن درج الجوائز البنكية؟

٧١ الجواب: هى نوع من الهبة بدون عوض

٧١ سؤال: (٢٥) ما حكم إيداع مبلغ معين من المال من أجل المشاركة في الاقتراع؟

٧١ اشارة

- ٧١ الجواب: إذا اشترط ففيه إشكال
- سؤال: (٢٦) السؤال عن المؤتمر الذي أقيم في قم المقدسة قبل عدّة أشهر بحث مسألة المال و الاقتصاد في الإسلام ٧١
- ٧١ اشارة
- ٧٢ الجواب: الجواب: أنّ هذه الأبحاث التي تبحث في المحافل الاقتصادية و الأوساط العلمية المختصة
- سؤال: (٢٧) النظام البنكي في الجمهورية الإسلامية في إيران يقوم على أساس البنك اللاربوي ٧٢
- ٧٢ اشارة
- ٧٢ الجواب: لا يجوز صرف المبلغ في غير وجهه المقرر في متن العقد
- سؤال: (٢٨) ما حكم المعاملات الربويّة مع الكفّار و المصارف الإسلامية؟ ٧٢
- ٧٢ الجواب [يجوز أخذ الربا من الكفّار و المصارف غير الإسلامية]
- سؤال: (٢٩) هل يعتبر من الربا ٧٢
- ٧٢ اشارة
- ٧٢ الجواب: إذا وضعت سياسات المصرف في ميدان العقود الشرعية
- سؤال: (٣٠) هل من الربا احتساب سعر التضخم في الديون و المطالبات؟ ٧٣
- ٧٣ الجواب: إذا اعتبرت تصفية التضخم في عصرنا بهذا الاتساع
- سؤال: (٣١) بما أنّ الدائن في صورة تأخير السداد عن الموعد المقرر يتعرّض للضرر و الخسارة ٧٣
- ٧٣ اشارة
- ٧٣ الجواب
- سؤال: (٣٢) مع العلم بأنّ هبوط قيمة العملة كان موجوداً في الخارج و حتى الآن ٧٣
- ٧٣ اشارة
- ٧٣ الجواب: تعويض خسارة التأخير ربا و حرام
- سؤال: (٣٣) أحد الأشخاص أخذ قرضاً ربويًا ٧٤
- ٧٤ اشارة
- ٧٤ الجواب: إذا كانت للفائدة جنبه ربويّة (لا مضاربة)
- سؤال: (٣٤) هل إنّ كل زيادة في القرض تعتبر من الربا؟ ٧٤

٧٤ الجواب:

سؤال: (٣٥) هل هناك فرق بين الشخصية الحقيقية و الحقوقية؟

٧٤ الجواب:

سؤال: (٣٦) اشترى عقار بصورة المشاركة.....

٧٤ اشارة

الجواب: لا مانع من ذلك إذا كان القصد للإجارة بشرط التملك جديا.....

سؤال: (٣٧) ما هو الملاك فى تشخيص الربا فى المجتمع المعاصر؟

٧٤ اشارة

الجواب [إنه يشمل كل زيادة على رأس المال.....

سؤال: (٣٨) ما حكم أخذ الفائدة بواسطة الحيل الشرعية؟

٧٥ اشارة

الجواب: إذا كان المراد من الحيل الشرعية هو أن تكون المعاملات صورية بدون قصد جدى.....

٧٥ تعريف المركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية.....

الربا و البنك الاسلامى

إشارة

سرشناسه : مكارم شيرازى ناصر، - ١٣٠٥ عنوان و نام پديدآور : الربا و البنك الاسلامى بحوث فقهيه / سماحه مكارم شيرازى اعداد و تنظيم ابوالقاسم عليان نژادى القسم الثقافى فى لمدرسه الامام اميرالمومنين ع مشخصات نشر : قم مدرسه الامام على بن ابى طالب ع ، ١٤٢٢ق = ١٣٨٠. مشخصات ظاهري : ص ١٨٩ شابك : ٩٦٤-٦٦٣٢-٢١-١٤٨٠٠ريال يادداشت : عربى يادداشت : عنوان اصلى ربا و بانكدارى اسلامى يادداشت : كتابنامه به صورت زيرنويس موضوع : بهره و ربا (فقه موضوع : بانك و بانكدارى (اسلام موضوع : اسلام و اقتصاد شناسه افزوده : عليان نژادى ابوالقاسم ١٣٤٣ - ، گردآورنده شناسه افزوده : مدرسه الامام على بن ابى طالب ع رده بندى كنگره : ١٩٠/٦/٢٠٤٣٧م/١٣٨٠ رده بندى ديويى : ٢٩٧/٣٧٢ شماره كتابشناسى ملي : م ٨٠-٣٣٤٣

تمهيد:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَالْمُحَقِّقِينَ بِمَثَابَةِ الشَّمْسِ الشَّاطِعَةَ يَفِيضُونَ عَلَى الْأَنَامِ دَوْمًا أَنْوَارَ عُلُومِهِمْ، وَ ضِيَاءَ مَعَارِفِهِمْ، وَ لَا يَعْقِبُهُمْ عَنْ أَدَاءِ مَسْئُولِيَّتِهِمْ فِي تَعْلِيمِ النَّاسِ وَ تَرْبِيَّتِهِمْ حَوَاجِزَ الزَّمَانِ، وَ لَا- حَوَاجِبَ الْمَكَانِ «١»، وَ قَدْ اسْتَوَتْ لَدَيْهِمْ فِي مَسَارِ خِدْمَةِ الدِّينِ الْمُبِينِ وَ تَبْلِيغِ أَحْكَامِ الرِّسَالَةِ الْخَتْمِيَّةِ أَوْقَاتَ الْعَسْرِ وَ الْيَسْرِ، وَ أَيَّامَ التَّحْصِيلِ وَ التَّعْطِيلِ، بَلْ لَا فَرْقَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَيَّامِ إِلَّا فِي نَوْعِ الْعَمَلِ الْمُسْتَمِرِّ وَ الدَّوْبِ الَّذِي لَا يَعْرِفُ تَرْبِيًّا فِي سَفَرٍ، أَوْ اسْتِرَاحَةً فِي عَطَلَةٍ «٢»، وَ حَتَّى السَّجْنِ لَمْ يَسْجَلْ عَائِقًا عَنْ مَوَاصِلِ نَشَاطَتِهِمْ، أَوْ مَانِعًا لَهُمُ الرِّبَا وَ الْبَنْكَ الْإِسْلَامِيَّ، ص: ٤ عن إدامه فيضهم و الاستقامه في سبيلهم. و من جمله هؤلاء العلماء العظام و المراجع الكرام هو المرجع الكبير سماحه آية الله العظمى المكارم الشيرازى- دام عزه- الذى ما فتئ ناشطاً فى هذا السبيل لا يمنعه مانع عن التحقيق، و التدريس و التأليف، و تذاكر العلم، و الإجابة على الأسئلة الشرعية و الشبهات العلمية، و حلّ مشاكل الشباب، و الطلبة و إلى درجة إلى نشاطه العلمى حتى فى الأسفار الدينية و أيام النفى و التباعد من قبل الحكومات الظالمة كان مثاراً للإعجاب و التقدير. و من جمله البركات المترتبة على سفر سماحته إلى مدينة مشهد المقدسة- و الذى يتم كل عام فى أشهر العطلة الصيفيَّة- مجلس البحث الخارج للفقه لسماحته إلى جنب المرقد الرضوى المقدس لثامن الأئمة الأطهار الإمام على بن موسى الرضا (عليه السلام) فى مسجد (گوهرشاد)، حيث يتعرض سماحه الأستاذ المسائل الفقهية المستحدثة فى هذا الدرس، و يحضره جم غفير من طلاب و فضلاء الحوزة العلمية فى مدينة مشهد الرضوى المقدسة، بالرغم من عناء السنة الدراسية و مشاق التحصيل العلمى فى السنة الفائتة إلا أنّهم يهجمون باشتياق بالغ و شغف كبير للاعتراف من منهل العلم و المعرفة، و يتجمعون حول سماحته كالفراس حول السراج المضى ينهلون من معين شرابه و يستقون من رحيق نواله. الكتاب الحاضر حصيلة سلسلة دروس و أبحاث تفضل بها سماحه الأستاذ حول أحكام الرِّبَا فى القروض و معاملات البنوك فى صيف عام ١٣٧٦ هـ- ش، فى مدينة مشهد المقدسة. الربا و البنك الاسلامى، ص: ٥ و قد وفقنى الله تبارك و تعالى للمشاركة فى هذه الدروس و تدوينها، و من ثم تنظيمها و إخراج بعض المصادر التى لم تذكر أحياناً و إضافة بعض التوضيحات و تقديمها لسماحته «١». و بما أنّ الحاجة ماسية و الطلب شديد لنشر هذا الكتاب، لذا فقد أمرنى سماحته بتهيئة هذه المباحث و ترتيبها بالشكل المطلوب و نشرها. ربنا تقبل منّا إنك أنت السميع العليم. قم- الحوزة العلمية المقدسة أبو القاسم عليان نژادى سؤال المكرّم ١٤١٩ هـ

(١)- أدلة حرمة الرِّبَا فى الإسلام

إشارة

يعتبر تحريم الربا من الأحكام الإسلامية المهمة و التي لها صدى واسع فى الآيات و الروايات الشريفة، و الكثير من الفقهاء العظام عند ما يبحثون هذه المسألة يكتبون فى إثبات حرمة الربا بالأدلة الثلاثة (القرآن، و الحديث، و الإجماع) فى حين أن تحريم الربا يمكن إثباته دون شكّ بدليل عقلى أيضاً (كما سيأتى بيانه). فعلى هذا تكون الأدلة على تحريم الربا و بيان أهميته و خطر هذا الذنب العظيم أربعة، (القرآن، و السنّة، و الإجماع، و العقل).

الدليل الأول: الآيات القرآنية

إشارة

هناك سبع آيات قرآنية على الأقل تثبت تحريم الربا:

١- نقرأ فى سورة البقرة الآية (٢٧٥):

(الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ). الربا و البنك الاسلامى، ص: ٨ هذه الآية الكريمة تشبه فى البداية حال المرابين يوم القيامة بالمجانين، أو الأشخاص الذين أُصيبوا بالصرع بحيث لا يمتلكون القدرة عند ورودهم عرصات المحشر على استعادة توازنهم و المحافظة على تعادلهم، فتراهم يترنحون فى مشيتهم كالسكارى، و يتقدمون خطوة و يقعون بعدها، و هكذا. و هذا التمثيل لحالهم فى عرصات القيامة يحكى عن تجسّم الأعمال فى ذلك الموقف، فالأشخاص الذين يخلون فى الدنيا بالتوازن الاقتصادى فى المجتمع عن طريق الربا يُبعثون و يُحشرون على هيئة السكارى و المجانين، فلا تستقيم حركاتهم و لا تترن أبدانهم و لا تثبت على الصراط أقدامهم، ممّا يلفت إليهم أنظار القاصى و الدانى من أهل المحشر. هذا الجزاء الأليم يعتبر أحد الأدلة على حرمة الربا، ثم يضيف القرآن الكريم: إن هذه العقوبة المخزية نتيجة أنهم كانوا يقولون (إنما البيع مثل الربا) فى حين أنهم يعلمون أن الأمر ليس كذلك، لأن المعاملات المشروعة تسير جنباً إلى جنب مع مصلحة المجتمع و الإنسان، و إذا عادت بالفائدة و الربح على البائع أو المشتري، فإنها تعود كذلك على المجتمع أيضاً، و ترفع احتياجات أفرادها، فى حين أن المرابين (كحشرة البعوض) التى تمتص دماء الناس و تعيش على حساب خيرهم و صلاحهم، فالمعاملات الربوية تبعث على تراكم الثروات العظيمة لدى عدّة معدودة دون تقديم خدمة إلى المجتمع، و بهذا الدليل كان البيع حلالاً شرعاً و الربا حراماً كذلك (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا). بعض المفسرين احتمل أن الجملة الأنفة الذكر من كلام المرابين على الربا و البنك الاسلامى، ص: ٩ سبيل اعتراض، فىكون المراد من هذه الجملة (أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا) إن المرابين قالوا: لما إذا أحل الله البيع و حرم الربا فى حين أنهما داخلان تحت مقولة واحدة؟ و لكنّ هذا التفسير بعيد، و لا يتلاءم مع سياق الآية الشريفة، و كيف كان، فإنّ هذه العبارة دليل آخر على تحريم الربا. ثم يضيف القرآن الكريم: أن كل من يسمع هذه الموعظة الإلهية و ينتهى عن ممارسة الربا و يتوب إلى الله فإنه غير محاسب على ما سلف من أعماله (لأنّ القانون لا يرجع فى عمليته التطبيق إلى الوراء)، و فى نفس الوقت أن أمره متروك إلى الله تعالى بأن يشملهم بعفوه و رحمته (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ) و هذه العبارة دليل ثالث أيضاً على تحريم الربا. و فى ختام الآية الشريفة يصرّح القرآن الكريم بأن من يستمر بعد هذا البيان الإلهى فى عمليته الربا فإنه من أهل النار خالداً فيها (وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) و هذا التعبير أيضاً دليل رابع مؤكّد على حرمة الربا، و على هذا الأساس فإنّ الآية الشريفة هذه مع ما فيها من العبارات المختلفة حرّمت الربا فى أربع أشكال أدبية، و لم تبق أدنى شك و ترديد لذلك. (سؤال:) و هنا يُطرح سؤال و هو: إن الخلود (أى الخلود فى النار) يختصّ بمن يفارق هذه الدنيا عارياً من الإيمان، أمّا

المؤمنون الذين يرتكبون الكبائر من الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٠ الذنوب فإنهم غير مخلصين في النار، فعند ما يلاقون جزاءهم يوم القيامة، و يدوقون طعم العقوبات الأخروية على تلك الذنوب، و يتخلصون من أدران الآثام و رسوبات المعاصي تصبح لديهم اللياقة و القابلية على دخول الجنة، و سوف يشملهم العفو الإلهي و يتخلصون من العذاب. إذاً، فلما ذا ذكرت الآية الشريفة الخلود في النار للمرابين؟ (الجواب:) يمكن الإجابة على هذا السؤال بطريقتين: الأولى: أن أثم الربا يكون عظيماً و شديداً إلى درجة أن المرابي يخرج من الدنيا و هو عديم الإيمان بالله تعالى، و ليس في قلبه ذرة من الاعتقاد بالغيب، كما ورد ذلك في قتل النفس البريئة، فإن القرآن الكريم أوعد القاتل بالخلود في جهنم أيضاً (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا). «١». و الآخر: أن هذا الخلود لا يعنى الدوام و الأبدية بالمعنى المتعارف، بل يعنى أنه يقبح في النار لمدة طويلة جداً (و يمكن أن يكون المعنى الثانى معنى مجازياً و ارداً مع قرينه، أو أنه أحد المعانى الحقيقية لمفردة الخلود) و على هذا الأساس يبين القرآن الكريم أن المرابين الذين يغادرون هذه الدنيا في حال كونهم مؤمنين سيكون جزاؤهم عسيراً، و سيمكثون مدة مديدة في نار جهنم.

٢- يقول القرآن في سورة البقرة الآية (٢٧٦):

(يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيهِ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ). هذه الآية تؤكد على أن الله تعالى يمحق الربا و يمسح بركته و يبطل نفعه و يساعد المستضعفين و الفقراء و المحتاجين و ينمى الإنفاق في سبيل الله و يزيده و يبارك عليه. (يمحق) من مادة (مَحَقَ) بمعنى النقصان أو الهلاك، و لذا يطلق على آخر الشهر (المحاق)، لأن الهلال يكون في هذا الوقت ضعيفاً جداً إلى درجة أنه يختفى عن الأنظار. هناك بحث في أوساط كبار المفسرين حول هذه الآية الشريفة بالنسبة إلى المقصود من محق الربا، و هل إن المراد به هو فناء العوائد الحاصلة من الربا في هذه الدنيا، أو أنه إشارة إلى عدم فائدتها في الآخرة و إن تم إنفاقها في سبيل الله و صرفت في موارد الخيرات ظاهراً؟ كلا- المعنيين يمكن أن يكون صحيحاً، لأن التجربة أثبتت أن الأموال الحاصلة من الربا ليس لها ثبات و دوام، و لا بركة فيها، و أن مصير المرابين سوف يكون تعيساً، و عاقبتهم مزرية و سيئة للغاية في الحياة الدنيا. أما مصيرهم في الآخرة فواضح، فعلى فرض أن تلك الأموال أنفقت في سبيل الله فإنها لا تكون مثمرة، و لا تعود عليهم بالخير و البركة في حياتهم الأخروية، لأن الله تبارك و تعالى لا يتقبل إلا الأموال الطاهرة و الحلال، كما بينه المبدأ القرآنى (إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ) «١». إن أدنى معطيات الربا هي أنه يدفع بصاحبه إلى هوة الفقر و المسكنة، الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٢ و يخلخل أواصر الروابط الاجتماعية، و يقود المجتمع نحو الفساد و الانحطاط، لأن مردودة التخريبي لا يقتصر على الفرد المرابي فحسب، بل يسرى شرره إلى سائر أفراد المجتمع، و سوف يحترق المرابون أنفسهم بنار الفقر التي أوقدوها للآخرين، و يحرقون معهم زبائنهم و من يتعامل معهم، و من العسير في الواقع العملى أن يعيش أفراد المجتمع المنحط و المتردى في أودية الرذيلة سعادة. و كيف كان، فإن صدر الآية الشريفة هو بمثابة تقرير و تهديد للمرابين، و آخرها- يعنى عبارة (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ)- فيه إشارة واضحة و دلالة بينة على حرمة الربا، لأن في هذا المقطع من الآية الكريمة ينسب القرآن الكريم الكفر للمرابين، و كذلك ينسب إليهم سمة (الأثيم) التي تؤكد معنى الكفر.

٣ و ٤- في الآيات - ٢٧٨ - و - ٢٧٩ - من سورة البقرة

نلاحظ مسألة تحريم الربا بوضوح أشد و أكثر، فأولا يتوجه القرآن الكريم في حديثه إلى جميع المؤمنين، و يؤكد لهم الأمر الإلهي في النهي عن الربا (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَ ذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ). و الجدير بالذكر أن الآية الكريمة تخاطب المؤمنين في بدايتها، و كذلك في آخر الآية تشير إلى أن ترك الربا يعد من علائم الإيمان بعد الأمر بجملته (ذَرُوا)، و الأمر يدل على الوجوب و خاصية، بعد إلحاقها بعبارة (إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ). هذه الآية نزلت في وقت كان الربا قد حطَّ بجرانه و خيَّم بظلامه على الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٣ الناس في مكة و المدينة، و لذا جاء أمر القرآن الكريم بشجب القروض الربوية على جميع الصعد و

المراتب، و أمر المسلمين بالتوقف عن الاستمرار فى هذه المعاملات المالىة. ثم يضيف القرآن الكريم بلحن شديد، و تهديد جدى (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا - أى إن لم تتركوا الربا و تطيعوا الله و رسوله - فَأَذْنُوبًا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَ رَسُولِهِ). قد يظن البعض أن مفهوم هذه العبارة أنكم سوف تعلنون الحرب على الله و رسوله، فى حين أن جملة (فَأَذْنُوبًا) مع ملاحظة المفهوم اللغوى منها يكون المراد بها أن الله و رسوله سوف يعلنون الحرب عليكم، فيكون معناها و مفهومها هو: أن الرسول الكريم فى ذلك الزمان سيكون مأموراً باستعمال القوة العسكرية فى حالة ما إذا لم يكف المرابون عن عملهم هذا. إجمالاً، لا نجد تعبيراً فى آيات القرآن الكريم أشد من هذا التعبير بالنسبة إلى أى من الذنوب و الآثام المتصورة، و هذا يشير إلى شدة خطر الربا فى المنظور الإسلامى و فداحته ضرره. و فى نهاية الآية الشريفة يضيف القرآن الكريم مراعيًا الحق و العدالة بقوله (وَ إِنْ تَبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَ لَا تُظْلَمُونَ). و قد جاء فى شأن نزول الآيات المذكورة أعلاه أن خالد بن الوليد قال لرسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم): إن أبى كان يتعامل مع قبيلة ثقيف بالربا، و قد غادر الدنيا و لم يستوف حقه منهم، و قد أوصى أن أستلم بقيه الأموال التى فى ذمة قبيلة ثقيف منهم، فهل يجوز لى هذا العمل؟ فنزلت الآيات أعلاه و هى تنهى عن استلام بقيه الأرباح المستحصلة من الربا فى أيدي الناس، و فى روايه أخرى الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٤ أن رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) قال بعد نزول هذه الآية (أ لا كل ربا من ربا الجاهلية موضوع، و أول ربا أضعه ربا العباس بن عبد المطلب) - و من هنا يعلم أن العباس كان من المرابين فى الجاهلية. و نخلص أن المعاملات الربوية كانت متفشية بين الناس قبل نزول هذه الآيات الكريمة، ثم تم تحريم الربا بشكل جدى و مؤكد بعد نزول هذه الآيات، و كذلك تهديد المرابين باستعمال القوة العسكرية ضدهم، و أنه ليس لهم الحق سوى فى استرجاع رءوس أموالهم من الناس لا أكثر. و آخر ملاحظة حول هذه الآية الشريفة هى عبارة (لا تظلمون و لا تظلمون) التى تعتبر شعاراً مهماً و قانوناً إسلامياً عاماً، فمع أن موردها هو الربا و المرابين، إلا أن هذا الأصل القرآنى له دلالة على أنه، لا ينبغى لأحد أن يظلم الآخرين، أو أن يقع مظلوماً من قبلهم. و بعبارة أخرى: لا تظلم، و لا تخضع للظلم، فإن كلاً الأمرين يعتبر رذيلة و إثم و مخالفة، فلو أن المسلمين فى جميع أقطار العالم التزموا بهذا الشعار المهم فى كل بلد إسلامى، و طبقوه على الصعيد الاجتماعى، فسوف لا يقعون فى حبال و شراك الصهاينة المغرورين، و القساء المعتدين الذين لا يعترفون بشيء من المقدسات، و لا يحترمون شيئاً من القيم و لا يفهمون سوى منطق القوة، و سوف لا يقعون ضحية الاستعمار و الدول الكبرى التى تستأثر بخيراتهم و تنهب ثرواتهم «١».

٥ و ٦ من سورة آل عمران

(يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَ اتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ، وَ اتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ) «١». هاتان الآيتان - على خلاف الآيات السابقة - ناظرتان إلى قسم خاص من الربا، و هو الربا المضاعف، يعنى أن الآية الشريفة حرمت الربا المضاعف، لا كل أقسام الربا، و لا يعنى أن بقيه الأقسام تكون مباحة و جائزة، بل إنها ساكتة عن بيان حكمها. و بالنسبة إلى تفسير الربا على شكل (أضْعَافًا مُضَاعَفَةً) هناك بحث بين المفسرين، و فيه عدة أقوال: ١- قول المشهور، و الذى أخذ به كثير من المفسرين، و هو أن المدين عند ما لا يستطيع تسديد دينه للمرابى فى الموعد المحدد، فإنه يقوم بتأخير الدين إلى مدة أخرى، و لكن مع إضافة قسط من الربح و الفائدة على رأس المال فقط، مثلاً إذا كان بدمته مائة ألف درهم لمدة سنة واحدة على أن يسدد عند تمام السنة مائة و عشرين ألف درهم لصاحب المال، فلو أن المدين لم يتمكن من الوفاء بدينه، فإن الدائن يقوم بتمديد المدة إلى سنة أخرى بعد أن يضيف عليه عشرين ألف درهم آخر كربح لأصل المال، و يشبه إلى حد كبير ما تقوم به بعض المؤسسات من إضافة مقدار من المال بعنوان غرامة التأخير و التى ليست لها مشروعيتها إطلاقاً. ٢- التفسير الأقرب إلى مدلول الآية الشريفة، أن كل من رأس المال و الفائدة المترتبة عليه فى حالة تأخر التسديد إلى السنة اللاحقة يكونان الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٦ بمثابة قرض جديد، و يأخذ المرابى أرباح كلاً القرضين، فلو لم يستطع المقترض الوفاء بدينه فى المدة المعلومة مع الربح (أى مائة و عشرين ألف درهم فى المثال المذكور) فإن

المالك يعطيه فرصة أخرى لتسديد المائة و عشرين ألف درهم مع فائدتها، فيتضاعف رأس المال و الفائدة أيضاً، فيجب على المدين فى السنة القادمة- مضافاً إلى تسديد رأس المال المقّرر و الربح المذكور فى السنة الأولى- أن يسدد للمرابى أرباح مائة و عشرين درهم لهذه السنة أيضاً. و هذا الاحتمال يتلاءم أكثر مع عبارة (أضعافاً مضاعفةً)، و هذا النوع من الرّبا أقبح أنواع الرّبا، لأنّه سوف يؤدى إلى زيادة فقر المدين- و تراكم الثروات لدى الأغنياء المرابين، و تزداد الفاصله يوماً بعد آخر بينهما- و ذلك لتراكم الفوائد و مجموع القروض على المدين فى مدّة ليست بالطويلة لتصل إلى أضعاف ما كانت عليه فى السابق، فتكون سبباً فى انهيار معيشته، و تدمير حياته «١». و الذى نقف عليه من التاريخ و الروايات هو أن هذا النوع من الرّبا، يعنى أكل الرّبا أضعافاً مضاعفةً كان متداولاً فى عصر الجاهلية. ٣- الاحتمال الثالث فى عبارة (أضعافاً مضاعفةً) أن تكون قيداً توضيحياً للمراد، لأنّ جميع أنواع الرّبا تشمل على هذا القيد، فكُل ربا يستلزم تضاعف و تراكم الأموال أضعافاً مضاعفةً و إن كان على شكل الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٧ إقراض أشخاص متعدّدين واحداً بعد الآخر بصورة متتالية. و النتيجة، أنّه إذا كان الاحتمال الأوّل أو الثانى صحيحاً، فإنّ الآية الشريفة تدلّ على حرمة نوع خاص من الرّبا، و ليس لها نظر للأصناف الأخرى، و لكن على الاحتمال الثالث فإنّ الآية الشريفة مطلقةً و تشمل جميع أفراد و أنواع الرّبا، و على كل حال فهذه الآية الشريفة تدلّ على حرمة الرّبا، لأنّ النهى ظاهر فى الحرمة، خاصةً و أنّ ذيل الآية الشريفة فيه تصريح على إطلاق سمّه الكفر على المرابين «١».

٧- يقول تعالى فى سورة النساء [فى آيات ١٦١ و ١٦٥]

: (فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَ بَصِيَّ دِهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا وَأَخَذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) «٢». و نفهم من هذه الآية الشريفة أنّ اليهود كانوا يرتكبون أربعة أنواع من الأعمال الذميمة و المنكرة و التى أدت إلى تحريم بعض الطيبات عليهم، و هى «٣»: الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٨ ١- الظلم و العدوان على أنفسهم و الآخرين. ٢- إنهم يمنعون الخير و المعروف كثيراً. ٣- التعامل الربوى. ٤- الكسب الغير المشروع، مثل التطفيف بالميزان، و الغش و الغبن فى المعاملة، و بيع الخمر، و القمار، و أمثال ذلك، فقد ورد التعبير عن جميع هذه المفردات، بأكل المال بالباطل. فهذه الآية الشريفة تدلّ أيضاً على أنّ الرّبا كان حراماً على اليهود، و الجدير بالذكر أنّه على الرغم من التحريف الكثير الذى طرأ على التوراة، فإنّ تحريم الرّبا لا يزال مذكوراً فيها فى موضعين، ١- سفر لاويان، الفصل- ٢٥، ٢- سفر الخروج، الفصل- ٢٢. سؤال: أنّ الآية الشريفة بالرغم من أنّها صريحة فى أنّ الرّبا كان محرماً على اليهود، و لكن كيف يمكن استفادة تحريم الرّبا منها على المسلمين؟ الجواب: أنّ بعض العلماء و الفقهاء «١» تمسّكوا فى هذه المسألة و ما شابهها بقاعدة (استصحاب الشرائع السابقة)، و لكنّ حجته مثل هذا النوع من الاستصحاب لا- تخلو من مناقشة، و نحن لا نعتقد بحجّيته، لأنّ الأصل الاسمى فى الاستصحاب هو قاعدة (لا تنقض اليقين بالشك، بل انقضه بيقين الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٩ آخر)، و هذه القاعدة لا تجرى هنا، لأنّ الشريعة عند ما تنسخ فإنّ جميع قوانينها و أحكامها سوف تنسخ كذلك، لا أنّ أصل الشريعة يقع فى دائرة النسخ باستثناء بعض أحكامها. و لذا كان المسلمون فى الصدر الأوّل للإسلام ينتظرون الوحي الإلهى فى كلّ مسألة من المسائل «١»، و لم يتمسكوا بأحكام الشرائع الماضية «٢»، بالرغم من وجود مماثلها فى تلك الأديان و الشرائع. و لكن يمكن إثبات هذه الأحكام للمسلمين عن طريق آخر أيضاً، و هو أنّ الله تبارك و تعالى قد أورد مثل هذا الحكم فى القرآن الكريم أيضاً، على أساس الموافقة له، فلو لم يكن هذا الحكم شاملاً للمسلمين، لوجب أن يتطرق إلى نفيه فى هذه الآية الشريفة، فعلى هذا يكون ذكر هذا النوع من الأحكام فى القرآن- من دون إشارة إلى نفيه و نسخه- إمضاءً له بالنسبة إلى المسلمين فى الواقع. و نخلص من مجموع الآيات الشريفة المذكورة أعلاه إلى أنّ الآيات الدالّة على تحريم الرّبا فى القرآن الكريم كثيرة (سبع آيات على الأقل)، الربا و البنك الاسلامى، ص: ٢٠ و القرآن الكريم أكّده على تحريم كلّ نوع من أنواع الرّبا بشدّة إلى الحدّ الذى اعتبره كفراً بالله تعالى، و أعلن من جهة أخرى الحرب على المرابين، و قرّر أنّ المرابى يستحقّ الخلود

فى النار، مضافاً إلى أنه سيلاقى جزاءه و عقوبته فى الدنيا أيضاً. الربا و البنك الاسلامى، ص: ٢١

(٢) الربا فى الروايات الإسلاميه

إشارة

الدليل الثانى على حرمة الربا هو الروايات الكثيرة و المتواترة الواردة فى المصادر الحديثية المختلفة، و هذه الروايات إلى درجة من الكثرة و الكم أنها قد تصل إلى حد التواتر «١»، و نلاحظ فى هذه الأحاديث الشريفه عبارات شديدة جداً و مثيرة بالنسبة إلى هذا اللون من المعاملات الاقتصادية الظالمة و غير الإنسانية، بحيث لا نجد نظيراً لها بالنسبة إلى غيره من الذنوب و الآثام! و هنا نستعرض خمس طوائف من هذه الروايات، و كل طائفة تشمل على أحاديث متعددة فى هذا المجال:

الطائفة الأولى: ما ورد فيها مفايسة و مقارنة بين الربا و الأعمال القبيحة المنافية للعفة

و اعتبرت الربا من أشدها قبحاً و سوءاً. منها ما جاء فى الحديث الشريف عن رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم)، فى قوله للإمام على (عليه السلام) «يا على درهم ربا أعظم عند الله من سبعين زنية». بل إن هناك عبارات أشد و أخطر من هذا التعبير فى سائر الروايات الشريفه من هذه الطائفة و التى لا مجال لاستعراضها جميعاً «١». هذا التعبير ورد فى الروايات الأخرى على شكل أعداد و أرقام مختلفة، ففى بعض الروايات أن الربا يعادل ثلاث و ثلاثين «٢» زنية، و فى روايات أخرى يعادل ثلاثين مرة «٣»، و فى بعضها يعادل عشرين «٤»، و فى آخر يعادل مرة واحدة «٥» و هكذا. و كما هو معلوم أن الإسلام يمنع بشدة هذا العمل المنافى للعفة، و يوعد عليه أشد العقاب، فكيف بما يفوقه قبحاً و سوءاً؟ و بهذه الصورة تعلن الشريعة المقدسة عن مدى شناعة الربا و فداحة خطرة بهذه العبارات الشديدة، و يعتبر هذا من أكثر الأدلة صراحة على تحريم الربا. و هنا يعترضنا هذا السؤال: ما السبب فى اختلاف الأعداد و الأرقام الربا و البنك الاسلامى، ص: ٢٣ فى هذه الروايات الكريمة بالنسبة إلى معادل الربا من الأعمال المنافية للعفة؟ و يمكن أن يقال فى الجواب: إن الربا يختلف باختلاف الموارد، فجميع أنواع الربا قبيحة و مذمومة و ظالمة، و لكن بعضها أقبح من البعض الآخر، و ما نراه من تفاوت الأعداد يعود إلى تفاوت أنواع الربا، مثلاً الربا من النوع الأضعاف المضاعفة- الذى مر شرحه سابقاً- يختلف عن الربا المتعارف، و يكون أقبح و أسوء من غيره. و أخذ الربا من إنسان ضعيف و فقير قد اقتضى مبلغاً من المال لعلاج ولده المريض، يختلف عن أخذ الفائدة الربوية من الأفراد العاديين الذين لا يمرّون بمثل هذه الظروف الحرجة، و لذا كان الأول أشد ظلماً و قبحاً من الآخر. و كذلك المعاملات الربوية الظالمة التى تؤخذ من الشعوب المستضعفة لحساب الدول المستكبرة- قد تجرّ إلى تدمير اقتصاد البلدان الضعيفة- يختلف عن أخذ الفائدة من شخص واحد، فالربا ظلم شنيع، و عمل قبيح و مذموم فى جميع أفراد و مصاديقه، و لكن مع حفظ سلسله المراتب المختلفة فى أفرادها الكثيرة. أما لما ذا وردت مقارنة الربا فى هذه الروايات الشريفه مع الأعمال المنافية للعفة، و اعتبر الربا أقبح منها و أسوأ؟ قد يكون السبب فى ذلك أن الربا هو أحد العوامل الأساسية فى تعميق الفقر و إيجاد التفاوت الطبقي فى المجتمع، و زيادة الهوة و الفاصلة بين الأثرياء و عامّة الناس. الربا و البنك الاسلامى، ص: ٢٤ و نظراً إلى أن الفقر و سوء الأحوال الاقتصادية يؤدى إلى عزوف الشباب عن تشكيل الأسرة و بالتالى جرّهم إلى مهاوى الرذيلة، فهو أحد الأسباب فى شيوع الفحشاء. فإذا تمّ القضاء على الفقر، فهذا يعنى القضاء على أحد الأسباب المهمية فى انتشار الرذيلة و إشاعة الفحشاء على الأقل، و تطهير المجتمع من الفساد الأخلاقى، و بما أن هؤلاء المرابين يسعون إلى توكيد مقدمات الفقر، و تجديرها فى المجتمع، فهم شركاء فى انحراف المجتمع و انحطاطه، و عملهم هذا يعادل عدّة موارد من الموارد المنافية للعفة و الأخلاق فى المجتمع. و على كل حال، فإنّ هذه الروايات الشريفه تؤكّد بصراحة بالغه و وضوح تام على حرمة الربا، و تجعله مرادفاً لأكبر الذنوب و الآثام فى الإسلام، (إلى

حدّ الزنا بالمحارم و أكثر) و بالنظر إلى سعة و شمول هذه الروايات و لحنها الشديد، فلو لم يكن دليل على حرمة الربا سوى هذه الطائفة من الروايات، لكان ذلك كافياً لإثبات المطلوب.

الطائفة الثانية: الروايات الشريفة التي تلعن المرابى و جميع الأفراد

الذين يرتبطون به بنوع آخر. الربا و البنك الاسلامى، ص: ٢٥ يقول أمير المؤمنين (عليه السلام) «لعن رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم)، الربا و آكله و بائعه و مشتريه و كاتبه و شاهديه» (١) فهذه الرواية تشير إلى أن رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) لعن الربا و خمس طوائف مشتركة معه: ١- الشخص الذى يحلّ ضيفاً على المرابى، و يأكل من طعامه الذى اشتراه من الأموال الربويّة عن علم و اطلاع. ٢- المرابى. ٣- المؤدى و المعطى للربا. ٤- المحاسب للربا. ٥- الشهود لعقد الربا. ففى كلّ مورد يكون عمل معيّن موضوعاً لعنة الله تعالى بهذه السعة و الشمول (٢)، فإنّ ذلك يعتبر دليلاً على شدّة حرمة ذلك العمل و شناعته الربا و البنك الاسلامى، ص: ٢٦ و قبحه الكبير. و خلاصة الكلام: أنّ هذه الطائفة من الروايات تدلّ أيضاً على حرمة الربا و سائر العمليّات الربويّة.

الطائفة الثالثة: الروايات الشريفة التي تصرّح بأنّ الربا من أحبّ و أسوء أنواع المعاملات و المكاسب:

١- قال الإمام الباقر (عليه السلام) «أحبّ المكاسب كسب الربا» (١). فطبقاً لهذه الروايات الشريفة يكون الربا أقبح ثمرة، و أشنع عاقبة من بيع الخمر، و القمار، و الفحشاء. ٢- و نقرأ فى حديث آخر قوله (عليه السلام): «و من ألقا رسول الله (صلى الله عليه و آله) الموجزة التي لم يسبق إليها شرّ المكاسب كسب الربا» (٢). و المحصل من هذه الطائفة من الروايات أيضاً دلالتها الواضحة على حرمة الربا، حرمة شديدة و مؤكدة.

الطائفة الرابعة: الروايات التي تدلّ على هلاك المرابين فى الدنيا:

قال الإمام الصادق (عليه السلام) «إذا أراد الله بقوم هلاكاً ظهر فيهم الربا» (١). و معنى هذه الرواية أنّ للربا عقوبة دنيوية أيضاً، و ينتهى بهلاك المرابين، و هذا المعنى ورد أيضاً فى رواية أخرى كذلك (٢). و قد يبرز لنا سؤال و هو: لما إذا أراد الله هلاك قوم أشاع بينهم الربا حتّى ينتهى إلى دمارهم و هلاكهم؟ الجواب على هذا السؤال واضح، فإنّ إرادة الله تبارك و تعالى لا تكون عفوية و بدون دليل، فلا بدّ أن يرتكب هؤلاء الأقوام من الذنوب و الآثام الشديدة بحيث تكون سبباً فى أنّ الإرادة الإلهية تتعلق بإهلاكهم و تدميرهم، و هكذا ينتشر الربا فى شرايين المجتمع الاقتصادية، و ينخر فى مفاصل بنيتهم الاجتماعية حتى يقضى عليهم. و هناك ملاحظة جديرة بالتأمل و هى أنّه ليس من الضرورى أن يكون هلاك الأقوام الحاضرة دائماً مثل هلاك الأقوام الماضية التي عوقبت بالزلزلة و الصاعقة و الرياح الصرصر، كقوم لوط و عاد و ثمود، بل قد يكون إهلاك أمّة من الأمم يتخذ أشكالاً أخرى، كأن يكون بسبب الأمراض العسيرة العلاج و المزمنة كالإيدز، و كذلك الاعتياد بالمخدرات، و أنواع الأمراض النفسية الربا و البنك الاسلامى، ص: ٢٨ التي تشغل فضاءً كبيراً فى أوساط المجال الصحى، و قسماً وافرأ من أسرة المستشفيات فى الدول الغربية المادية، فهذه كلّها يمكن أن تكون أسباباً لهلاك الأمم و الأقوام المذبنة و الآثمة. و على كلّ حال فهذه الطائفة من الروايات تدلّ أيضاً على حرمة الربا الشديدة.

الطائفة الخامسة: الروايات التي أنذرت المرابين بالنار و العذاب يوم القيامة

، قال الإمام على (عليه السلام) «خمس أشياء تقع بخمس أشياء، و لا بدّ لتلك الخمسة من النار: من اتّجر بغير علم فلا بدّ له من أكل الربا، و لا بدّ لأكل الربا من النار». فهنا يقول أمير المؤمنين (عليه السلام) إنّ عاقبة خمسة أشياء هى النار بسبب خمسة أشياء: أحدها:

الكسب و التجارة بدون اطلاع على الأحكام الفقهيّة، حيث ينتهى بالمعاملات الاقتصادية إلى هاوية الرّبا، ثم إن المرابى، أى آكل الرّبا، يكون مصيره إلى النار حتماً «١»، و من الواضح من هذه الروايات أيضاً هو تحريم هذا العمل الشنيع. و خلاصة الكلام: أن هذه المجموعة من الروايات المتشكّلة من خمس الربا و البنك الاسلامى، ص: ٢٩ طوائف مختلفة- و قد ذكرنا رواية واحدة لكل طائفة منها كنموذج- تدلّ بصورة قاطعة و صريحة على حرمة الرّبا و التعامل به، و لا تنحصر الروايات الواردة بما ذكرنا، بل يمكن لزيادة الاطلاع الرجوع إلى المصادر المذكورة فى الحاشية «١».

الدليل الثالث: إجماع فقهاء الإسلام

إنّ تحريم الرّبا يعتبر من المسلّمات فى نظر علماء الشّيعه، بل جميع علماء الإسلام «٢»، و لم يكتفوا بالذهاب إلى تحريمه فحسب، بل صرّحوا بارتداد منكره، حيث تعتبر حرمة الرّبا فرداً أو مصداقاً لضروريات الدين الإسلامى، فعلى هذا إذا تعامل الإنسان بالرّبا مع العلم بضرورة هذا الحكم فى الدين و أنكره، و لم يلتزم بأنّه حرام فى الشريعة، فإنّه يخرج من زمرة الربا و البنك الاسلامى، ص: ٣٠ المسلمين «١». و نقرأ فى الحديث الشريف «بلغ أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أنّه كان يأكل الرّبا و يسمّيه اللّباء فقال: لأن أمكننى الله منه لأضربنّ عنقه»، و اللّباء يعنى أوّل اللبن الذى يرضعه الطفل من أمّه، فيكون مادّة حياته «٢». و على أىّ حال، فإنّ الإجماع و اتفاق جميع علماء الإسلام قائم على حرمة الرّبا، بل إنّ هذا الحكم من ضروريات الدين.

الدليل الرابع: دليل العقل:

و هو الدليل الذى قلّمنا ذكره فى هذا المورد «٣»، و لكن بما أنّ الرّبا من المصاديق البارزة للظلم- و سيأتى شرح هذا الموضوع فى بحث حكمه تحريم الرّبا- بل إنّ الرّبا من أفحش أنواع الظلم و أشده، و حرمة الظلم من المستقلّات العقلية، فعلى هذا يكون الرّبا قبيحاً عقلاً- و حراماً. مضافاً إلى أنّ الرّبا مصدر لمفاسد كثيرة و التى يستقلّ العقل بقبحها أيضاً، و بذلك يكون الرّبا حراماً عقلاً من هذه الجهة أيضاً، فمن ينكر أنّ الكثير من الأفراد قد تحطمت معيشتهم على صخرة الرّبا، بل إنّ بعض المجتمعات الربا و البنك الاسلامى، ص: ٣١ أيضاً لم تسلم من شره و سموه، ف وقعت ضحية القروض الربوية، و فقدت كلّ ما تملك بسببه، حتى إنّ الكثير من بلدان عالمنا الثالث فى عصرنا الحاضر قد وقعت أسيرة فى حبال المرابين العالميين، و أمسى كلّ شىء لديهم من اقتصاد غيره فى خطر محقق. و النتيجة لما تقدّم من الأبحاث أنّ الرّبا حرام بالأدلة الأربعة: ١- القرآن الكريم. ٢- روايات المعصومين (عليهم السلام). ٣- إجماع علماء الإسلام. ٤- دليل العقل. (٣)

الحكمة من تحريم الرّبا

إشارة

لما ذا حرّم الله تبارك و تعالى الرّبا؟ و لما ذا شدّد الإسلام فى ذمّه و تقييحه؟ و لما ذا ورد كلّ هذه الآيات و الروايات فى شجبه و النهى عنه؟ هذا هو ما نريد معرفته، و يصبوا الجميع إلى فهم الجواب عن هذه الاستفهامات. و قبل الدخول فى هذا البحث و الإجابة على الأسئلة أعلاه، نجد أنّه من اللازم بعنوان المقدّمة إن نبث بشكل مختصر عن العلل و الغايات فى الأحكام الشرعيّة.

هل إنّ البحث فى علال الأحكام جائز؟

يقول البعض: ينبغى لنا بعد تنجز الحكم الشرعى من الله الحكيم و دخوله فى دائرة التكليف الفعلى إن نقبله دون تأمل، و دون السؤال

عن سببه و الغاية منه، فلا ينبغي للمخلوقين تجاوز محدودية صلاحيتهم، و البحث فى علة الأحكام مضافاً إلى أن المصالح الكامنة فى الأحكام الشرعية غالباً ما تكون الربا و البنك الاسلامى، ص: ٣٣ مغمورة و سرية و خافية علينا. و الصحيح أننا نعتقد بأن العلة الحقيقية لبعض الأحكام الشرعية قد تكون خافية علينا. و يكون من العسير دركها و فهمها، و لكن فى كثير من الأحيان و الموارد يمكننا التوصل إلى إدراك المصالح و المفسدات لملاكات الأحكام الشرعية، فيجوز لنا تحصيل هذه المعلومات و نيل هذه الغاية بدليلين: ١- إننا نجد أن القرآن الكريم و الروايات الإسلامية قد بحثت هذا الموضوع كرات عديدة، و أعطتنا الضوء الأخضر للبحث فى هذا الوسط العلمى، و الخوض فى جذور المسائل الشرعية للتوصل إلى إدراك الحكمة و الغاية من الأحكام الشرعية. القرآن الكريم بحث فى الغاية من الصلاة و الزكاة و الحج «١» و. و فى أحاديث المعصومين (عليهم السلام) نجد هذا الموضوع قد بحث بصورة موسعة، حتى إن بعض علماء الشيعة العظام ألف كتاباً أو كتباً مستقلة فى هذا المجال «٢»، الربا و البنك الاسلامى، ص: ٣٤ و نخلص بذلك إلى أن طرح مثل هذه المباحث فى الكتاب و السنة و بهذا الوسع دليل على جواز البحث و التفكير فى هذا الموضوع، و إلا لم يكن القرآن الكريم لي طرح هذا الموضوع، و لم تكن الروايات الإسلامية لتبحث فى هذا المجال. ٢- كما أن قول المعصومين (عليهم السلام) و فعلهم حجة لنا، فكذلك تقريرهم (عليهم السلام) يعتبر أيضاً حجة، و نجد فى التاريخ الكثير من صحابة الرسول الأكرم (صلى الله عليه و آله و سلم) أو أصحاب الأئمة الأطهار (عليهم السلام) سألوا هؤلاء المعصومين عن علة الأحكام، فكانوا (عليهم السلام) يجيبونهم بأجوبة مقنعة و واضحة، و هذا المعنى إمضاء عملى من جانب المعصومين (عليهم السلام) بالنسبة إلى هذا النمط من التساؤل و التفكير، و إلا لكان المفروض منعه و الردع عنه بشكل من الإشكال. النتيجة، و طبقاً للدليلين أعلاه نستطيع إجمالاً أن نبحث حول مصالح و مفسدات الأحكام و نطلع على غاياتها، و هذا المعنى مجاز قطعاً، إلا أن هذا المعنى لا يبيح لنا الإعراض عن الأحكام التى لم ندرك غاياتها، و إهمال ما لم نفهم مغزاه و نكتشف علة.

فائدة البحث عن الغاية و علة الأحكام

رأينا أن البحث فى علة الأحكام من الأمور المشروعة و المباحة للمكلفين، و بما أننا نعلم أن الله تعالى حكيم و لا يقتر حكماً من الأحكام دون غاية و حكمه، فليست أحكامه عبثاً، بل إن جميع الشرائع المقدسة و القوانين السماوية مرسومة طبقاً لملاكات خاصة و وفقاً للمصالح و المفسدات فى الربا و البنك الاسلامى، ص: ٣٥ موضوعاتها، إذاً فما الداعى إلى البحث فى علة الأحكام و أن نفهم الحكمة فى كل حكم منها؟ أ لا يمكن الاكتفاء بهذا المقدار الإجمالى من علمنا بأن جميع الأحكام الشرعية لا تخلو من حكمه مقررة دون الدخول فى التفاصيل؟ و فى مقام الجواب على هذا السؤال نقول: إن (العلم التفصيلى) بالحكمة و الغاية فى علة الأحكام ذو فائدة لا تتحقق بالاقصصار على العلم الإجمالى المشار إليه، لأن الإنسان إذا علم بالمصالح و المنافع الكامنة فى أحد الواجبات، أو أحاط بالمفسدة لحرام من المحرمات، فسوف يقوى فيه الدافع و الباعث بشكل حتمى على أداء ذلك التكليف، أو ترك ذلك الحرام، كما أن المريض الذى أطلع على خواص الأدوية المعطاة له بشكل تفصيلى، و أدرك بعقله الإضرار و المفسدات المترتبة على المحذورات و الممنوعات، فلا ريب أن الداعى لتناول تلك الأدوية المرة و اجتناب الأطعمة الضارة سيضحي أقوى بكثير، و من الواضح أن أحد الأسباب فى طرح هذه المباحث فى كلمات النبى (صلى الله عليه و آله و سلم) و الأئمة المعصومين - سلام الله عليهم أجمعين - هو هذه المسألة بالذات. و النتيجة: أولاً- أننا يحق لنا البحث عن علة الأحكام و استقصاء الغاية منها. و ثانياً- أن هذا البحث ليس بحثاً علمياً صرفاً، بل إن له فائدة عينية و عملية لعموم المكلفين. الربا و البنك الاسلامى، ص: ٣٦ مع هذه المقدمة القصيرة حول الحكمة من الأحكام الشرعية نصل إلى البحث فى (علة تحريم الربا). و

يستفاد من الآيات القرآنية و روايات المعصومين (عليهم السلام) و معطيات التحليل العقلى حول هذا الموضوع [نقاط مهمة]

إشارة

، أن تحريم هذا العمل الشنيع يتضمن على الأقل خمس نقاط مهمّة تمثّل محاور أساسية في بيان الغرض و الحكمة من تحريم الرّبا.

الأول: أن الرّبا أكل للمال بالباطل

و توضيح ذلك: أن الاستفادة من القرآن الكريم و الأحاديث الشريفة أن الرّبا يعتبر أكلا- للمال بالباطل، و بلا شك أن أكل المال بالباطل حرام، فلذا كان الرّبا حراماً أيضاً. و معنى أكل المال بالباطل هو أن الإنسان يكتسب مالا بدون دليل عقلى و منطقى، و بعبارة أخرى: أن أكل المال بالباطل هو الكسب بدون توجيه مشروع. (القمار)، أكل للمال بالباطل، لأنه يمثّل ربحاً من دون دليل منطقى معقول و مشروع، و كذلك (بيع الخمر)، و الأرباح الحاصلة منه، حيث تعتبر أكلا للمال بالباطل، لأنّ المشروعية في أية معاملة أو عمل من الأعمال تبتنى على أن يكون ذلك العمل مفيداً للفرد أو المجتمع، و ليس كذلك بيع الخمر، فإنه لا يعود بالنفع لفرد من الأفراد أو لمجتمع، بل إنّه عمل مفسد و مضرّ بالغير و باعث على إفساد و تدمير المجتمع، و هذه الإشكالية في الربا و البنك الاسلامى، ص: ٣٧ تصوير المشروعية تعتبر أصلاً كلياً في جميع أبواب المعاملات الإسلامية، و من الآية الشريفة في سورة النساء (١٦٠-١٦١) الواردة في ذم اليهود يمكن الاستفادة أن أكل الرّبا هو، أكل المال بالباطل، لأن الله تعالى قرن الرّبا في هذه الآية الشريفة مع أكل المال بالباطل و قال عزّ و جلّ (فَبُظِّلْمَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَ بَصَّيْدَهُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيراً وَ أَخَذِهِمُ الرِّبَا وَ قَدْ نُهِوا عَنْهُ وَ أَكَلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَ أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَاباً أَلِيماً) «١». فعلى هذا، يكون الرّبا نوعاً من أكل المال بالباطل، و يعتبر ربحاً غير مشروع، و تراكم ثروات المرابين من جهة، و تفرغاً لجيوب المعوزين، و امتصاصاً لأموالهم من جهة أخرى. (سؤال و جواب): إنّ بعض المعاملات المشروعة في الإسلام مثل: المضاربة، قد تكون ربحاً مشابهاً للربا، أى لا يقوم عليها دليل عقلى، لأنّ صاحب المال لا يبذل أدنى جهد في سبيل تحصيل الربح، بل ينتفع من رأس ماله فقط، فحاله حال المرابي الذى لا يبذل جهداً في كسبه و تراكم أرباحه. و يتضح الجواب على هذا السؤال من خلال بيان نكته فارقته، و هى أن رأس المال في المضاربة الذى يستثمر في نشاطات اقتصادية مشروعة بهدف تحصيل الربح و النماء إذا تمّ استغلاله و استثماره في المعاملات التجارية وفقاً لعقد المضاربة أفرز حينئذ فرقاً واضحاً بينه و بين الرّبا، لأنّ المضاربة عمل معقول و منطقى يصبّ في خدمة المجتمع، في حين أن الرّبا لا الربا و البنك الاسلامى، ص: ٣٨ توجد فيه آية ثمره اجتماعية، أو أن إضراره و آثاره السلبية أكثر من إيجابياته، و إثمه أكثر من نفعه كما مرّت الإشارة إليه. هذا أولاً. و ثانياً: أن المضاربة يحتمل فيها الربح و الخسارة معاً، يعنى أن صاحب رأس المال و العامل شريكان في الربح و الخسارة معاً، في حين أن احتمال الخسارة و الضرر بالنسبة لصاحب المال في العقود الربوية منتف تماماً، حيث تكون الخسارة على عاتق العامل و المقرض فقط، فعلى هذا لا يصحّ قياس الرّبا على المضاربة و أمثالها، كالمشاركة في الأعمال التجارية و الإنتاجية و الصناعية و الزراعية، فلا تعتبر هذه النشاطات الاقتصادية المفيدة و النافعة أكلا للمال بالباطل مطلقاً. الدليل الآخر على أن الرّبا أكل للمال بالباطل هو الزواية التى يرويها محمّد بن سنان «١» عن الإمام على بن موسى الرضا- عليه آلاف التحية و الثناء- فقد ورد أن الرضا (عليه السلام) قال: «و علمه تحريم الرّبا لما نهى الله عزّ و جلّ عنه و لما فيه من فساد الأموال لأنّ الإنسان إذا اشترى الدرهم بالدرهمين كان ثمن الدرهم درهماً و ثمن الآخر باطلا، فبيع الرّبا و شراؤه و كسّ على كل حال الربا و البنك الاسلامى، ص: ٣٩ على المشتري و على البائع، فحرّم الله عزّ و جلّ على العباد الرّبا لعلمه فساد الأموال، كما حظر على السفهية أن يدفع إليه ماله لما يتخوف عليه من فساده حتى يؤنس منه رشد، فلهذه العلّة حرّم الله عزّ و جلّ الرّبا». «١». و ينتج من ذلك و طبقاً للآية الشريفة و هذه الزواية أن الرّبا نوع من أكل المال بالباطل، و قد ورد تحريمه لهذا السبب.

ثانياً: تهميش النشاطات الاقتصادية المثمرة.

إن توجه الناس نحو استثمار أموالهم فى العقود الربويّة يؤدى إلى أن يترك الناس المعاملات التجارية المشروعة و المفيدة لصعوبتها، و لما يكتنفها من مشاكل و تعقيدات و مشقّات، و يقتصرون فى نشاطاتهم الاقتصادية على تلك المعاملات الفاسدة ذات الربح الوفير و التعب القليل، و فى هذا المجال هناك روايات متعدّدة تحذّر من هذه العاقبة بالذات، فعن هشام بن الحكم أنّه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن علّة تحريم الرّبا، فقال (عليه السلام) «إنّه لو كان الرّبا حلالاً لترك الناس التّجارات و ما يحتاجون إليه، و حرّم الله الرّبا لتنفر النّاس من الحرام إلى الحلال و إلى التّجارات من البيع و الشّراء فيبقى ذلك بينهم فى القرض» «٢». و بعبارة أخرى: أنّ المرابين يمثلون النخبة التى تعيش على إتعاب الرّبا و البنك الاسلامى، ص: ٤٠ الآخريين فى المجتمع الإنسانى، فيكون حالهم حال بعض الحشرات التى تعيش على امتصاص دم الحيوانات الأخرى دون أن تبذل جهداً فى تحصيل قوتها، و عمل المرابى هذا يكون مصداقاً للرواية المشهورة عن الرسول الأكرم (صلى الله عليه و آله) حيث قال (ملعون من ألقى كلّ على النّاس) «١». المصارف و البنوك الربويّة فى عالم اليوم كذلك، حيث تعدّ بؤرة لجذب الأرباح الكاذبة، فتتراكم ثرواتها يوماً بعد آخر فى مقابل ازدياد فقر الفقراء و بؤس المساكين فى المجتمع.

الثالث: الرّبا هو المصدق البارز للظلم.

إشارة

لقد تقدّم فى الآية - ٢٧٩ - من سورة البقرة (لا- تَظْلِمُونَ وَ لا تُظْلَمُونَ)، فالقرآن الكريم يضع الرّبا فى دائرة الظلم، فلا ينبغى للمسلم أن يظلم الآخريين فى أخذه الفائدة على القرض، و كذلك إذا أعطيتهم قرضاً لأحد الأشخاص و أبى المقترض من تسديد دينه لكم، فإنكم فى هذه الحالة مظلومين، و قد ظلمكم المدين بامتناعه عن إعادة رأس المال لكم، فكما لا ينبغى لكم ظلم الآخريين بأخذ الفائدة على القروض، فكذلك لا يجدر بالآخريين ظلم الدائن و صاحب المال بالامتناع من تسديد القرض أو التسوييف و المماطلة. فالآية الشريفة المذكورة أعلاه تعتبر الرّبا أحد مفردات الظلم، و لا يحتاج قبح الظلم إلى بيان، لأنّه من المستقلّات العقلية كما فى اصطلاح الرّبا و البنك الاسلامى، ص: ٤١ الفقهاء و الأصوليين - و قد تقدّم فى روايه محمّد بن سنان عن الإمام الرضا (عليه السلام) أنه قال (و لما فى ذلك من الفساد و الظلم) «١». فقد أكد (عليه السلام) هذا المعنى للرّبا، و أنّه منشأ الفساد و الظلم، فيكون حراماً لذلك.

لما ذا يكون الرّبا نوعاً من الظلم؟

إنّ جميع الأشخاص الّذين يشتركون فى معاملات اقتصادية و تجاريّة فى المجتمع من أصحاب المصانع و المزارع و التّجارات و معامل تربية الدواجن و المواشى و الخدمات و غيرها نلاحظ فيها أنّهم يشتركون جميعاً فى الرّبح و الخسارة معاً، باستثناء المرابين الّذين يغنمون الرّبح الخالص فقط، دون أن يكون لهم عمل مفيد و مثمر، و هذا نوع من الظلم، و أسلوب للكسب دون تعب و مشقّة، و لذا ورد التعبير المتعارف عن الرّبا بأنّه (كتر بلا تعب). و لهذا السبب كانت المعاملات الربويّة أحد العوامل فى تقوية و ترسيخ النّظام الطبقيّ فى المجتمع، لأنّ أفراداً معدودين يمتلكون كلّ شيء بسبب الرّبا، بينما تقبّع الأكتريّة الساحقة فى فقر مدقع، و تتخبط فى دوامة الحرمان. إنّ هذه الفاصلة الطبقيّة - و كما يؤكّد ذلك الخبراء فى عالم اليوم - تزداد و تشدّد يوماً بعد آخر، و كلّما تقدّم بنا الزمان اتّسعت الفاصلة و الهوة بين الأثرياء و الفقراء، حتى بلغ بالشعوب فى بعض بلدان العالم الثالث أحياناً، الرّبا و البنك الاسلامى، ص: ٤٢ أنّها تدفع جميع ما تستطيع إنتاجه ثمناً لتسديد الفوائد و الأرباح الربويّة للدول الثريّة، و لا يخفى ما فى هذه المأساة من الإضرار و الإخطار العظيمة لهذه الشعوب، و من الواضح أنّ هذا العالم و هكذا مجتمع يزداد فيه الغنى غنى و ثراءً، و الفقير فقراً و مسكناً إنّما يبنى أركانه و دعائمه على الظلم و الجور، و قد قرأت قبل فترة إحصائيات مثيرة و عجيبة حول هذا الموضوع، فالإحصائيات تؤكد على

أنّ (٨٠) من ثروات الدنيا فى أيدي (٢٠) من شعوب العالم، و (٢٠) من ثروات الدنيا فقط تحت اختيار (٨٠) من سائر الناس، يعنى إذا افترضنا أنّ عدد أفراد البشر فى العالم مائة نفر، و نفترض أنّ ثروات الدنيا مائة دينار، فإنّ عشرين نفرًا يمتلكون ثمانين دينارًا منها، و عشرين دينارًا فقط فى أيدي ثمانين نفرًا!! و من المؤكد أنّ أحد الأسباب المهمة فى تحقق و ازدياد هذه الفاصلة الطبقيّة هو الرّبا، و علينا أن نشكر الله تعالى أنّ مجتمعا الإسلامى و ببركة الإسلام و الثورة الإسلاميه يمرّ فى حالة تحوّل عن هذه الظاهرة الخطره، بالرغم من أنّه لا تزال تفصلنا عن الوصول إلى الأهداف المنشوده بون و فاصله.

رابعاً: تجميد الإحساسات و العواطف الإنسانيّة.

إشارة

إنّ أحد معطيات و عوائد الرّبا هو أنّه يؤدّى إلى أضعاف العواطف الإنسانيّة بين أفراد البشر، و هذه المسألة وردت فى الروايات الكريمة بصورة مؤكدة الربا و البنك الاسلامى، ص: ٤٣-١ عن سماعة قال قلت لأبى عبد الله (عليه السلام) «إني قد رأيت الله تعالى قد ذكر الرّبا فى غير آية و كثره؟ قال (عليه السلام): أ و تدرى لم ذلك؟ قلت لا، قال: لئلا يمتنع الناس من اصطناع المعروف» (١). ٢- قال الصادق (عليه السلام) «إنما حرّم الله عزّ و جلّ الرّبا لكى لا يمتنع الناس من اصطناع المعروف» (٢). و هناك روايات أخرى تقرب من هذا المضمون. (٣)

ما هو المراد من اصطناع المعروف؟

المراد هو القرض الحسن (٤) الذى يعتبر من أوضح و أجلى مظاهر العواطف الإنسانيّة، و أسمى أشكال التفاعل الاجتماعى فى المجتمع البشرى، بل إنّه أفضل من الصدقة أيضاً، و لذا جاء فى الروايات الشريفه أنّ الصدقة فيها عشرة حسنات و القرض فيه ثمانية عشرة (٥). الربا و البنك الاسلامى، ص: ٤٤ و لعلّ الحكمة فى ذلك أنّ القرض الحسن له جانبان فى هذه العمليّة الاجتماعيه، فهو من جهة يقضى حاجة المحتاج فيشترك من هذه الجهة مع الصدقة، و من جهة أخرى يحفظ ماء الوجه للأفراد المحتاجين، و أصحاب الشرف و علو الهيمه، حيث لا يتقبلون الصدقة، فيكون القرض باعثاً على قضاء حاجتهم مع حفظ ماء وجههم، و أمراً بالنسبة إلى تخصيص هذا العدد و هذا الرقم من الحسنات و الثواب، فإنّ الصدقة تكون بعشرة أضعاف و ذلك للمبدا القرآنى القائل بأنّ (مَنْ جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَالِهَا) (١) و بما أنّ القرض له جانبان من الفائدة و النفع (رفع الاحتياج، و حفظ ماء الوجه) فلذا استحقّ عشرين حسنة، و لكن بما أنّ رأس المال سوف يعود إلى المقرض و صاحب المال، فسوف ينقص منه حسنتان، و لذا أصبح ناتج القرض (١٨) حسنة، و الصدقة بعشر حسنات، لأنّ الصدقة ليس فيها أكثر من عمل خيرى واحد (فتأمل). فتحصل من ذلك أنّ الحكمة و الغاية الرابعة فى تحريم الرّبا أنّ أكل الرّبا يميّت فى الإنسان العواطف النبيلة و مكارم الأخلاق. (٤)

التربط الوثيق بين الأخلاق و المعاملات الاقتصادية

إشارة

هناك اختلاف كبير بين المذاهب الاقتصادية الماديّة و الإلهيّة فى هذه المسألة، ففى المذاهب الماديّة لا نجد هناك أى ارتباط بين هذين المقولتين - أى الأخلاق و الاقتصاد - فلا تأثير للأخلاق فى المعاملات الاقتصادية، و لذا كان الاقتصاد فى المذاهب الماديّة جافاً

تماماً، و فاقداً للروح الإنسانية، لأنّ المعيار فى هذا النمط من التفكير هو الربح الأكثر فى جهد أقل، و من أى طريق كان، فكلمّا كان الربح أوفر، و العمل و الجهد المبذول أقل، ارتفع المؤشر البيانى لصالح العملية الاقتصادية هذه، و عدّ ذلك من علامات النجاح و التوفيق، و لا ارتباط للقيم الأخلاقية بهذا القانون الاقتصادى، و لذا تعدّ الكثير من الأساليب الملتوية للكسب، و النشاطات الاقتصادية المنحرفة من تهريب المخدرات، و إنتاج الأسلحة الفتاكه و ذات الدمار الشامل كالقنابل الذرية، و حتى النخاسة و بيع الرقيق من القنوات المشروعه و السائغه فى اقتصاد هاتيك البلدان ما دامت تضمن للعاملين عليها الربح الوفير، و المردود المادى الكثير. لأنّ هذه المذاهب لا تعترف بشىء اسمه الربا و البنك الاسلامى، ص: ٤٦ العواطف الإنسانية فى الاقتصاد، أو المثل الأخلاقية فى السلوكية التجارية و طريقة تحصيل الربح المادى، و لذا نجد أنّ أكثر الناس تحضراً و تمدناً فى هذه المجتمعات المادية هم أرباب الثروات من أصحاب مصانع الأسلحة، و تجار الرقيق، و مهربي المخدرات و أمثال ذلك، لا الأفراد الذين يعيشون بعواطف إنسانية و قيم أخلاقية فى تفاعلهم الاقتصادى مع الآخرين. و أمّا فى المذاهب الإلهية و الأديان السماوية فإنّ المسألة تختلف تماماً، يعنى أنّ الأخلاق و الاقتصاد مندكان معاً فى جميع النشاطات و المعاملات و أنواع التفاعل البشرى، و لا يمكن فصلهما عن بعضهما، و الدليل على ذلك يتضح بأدنى تأمل و تفكر فى أحكام الشريعة المقدسه من الواجبات و المستحبات و المكروهات فى أبواب المعاملات. فقد جاء فى الرواية الشريفة التى يذكرها العلامة الكبير، و الفقيه الأصولى المقتدر، المرحوم الشيخ الأنصارى «رضوان الله تعالى عليه»، فى بداية كتابه القيم (المكاسب) نقلاً عن كتاب تحف العقول «١» و الواردة عن الإمام الصادق (عليه السلام) «. فكل مأمور به مما هو غداء للعباد، و قوامهم به فى أمورهم فى وجوه الصلاح الذى لا يقيمهم غيره مما يأكلون و يشربون و يلبسون و ينكحون و يملكون و يستعملون من جهة ملكهم، و يجوز لهم الاستعمال له من جميع جهات المنافع التى لا يقيمهم غيرها، و كل شىء يكون لهم فيه الصلاح من جهة من الجهات، فهذا كله حلال بيعه، و شراؤه، و إمساكه، و استعماله و هبته، و عاريتة. الربا و البنك الاسلامى، ص: ٤٧ و أمّا وجوه الحرام: من البيع و الشراء، فكل أمر يكون فيه الفساد مما هو منهى عنه من جهة أكله، و شربه، أو كسبه، أو نكاحه، أو ملكه، أو إمساكه، أو هبته، أو عاريتة، أو شىء يكون فيه وجه من وجوه الفساد.» «١». إنّ المعيار الأصل فى صحة و بطلان المعاملات و أنواع التجارات هو مسألة أخلاقية مهمة، و هى مقدار النفع و الضرر لعامة الناس و أفراد المجتمع، و ليس النفع و الضرر المتعلقة بذات الشخص صاحب المعاملة (و نلاحظ فى ذلك الفرق و البون الشاسع بين هذا النمط فى التكسب و ذاك). و الخلاصة، أنّ الاقتصاد فى المذاهب الأخلاقية ينضوى تحت مظلة الأخلاق، أمّا فى المذاهب المادية فإنه أجنبى عن القيم الإنسانية، و لهذا السبب فإنّ الكثير من المعاملات و النشاطات الاقتصادية الهادفة لتحقيق عوائد مادية بحتة تكون بشكل عام مضادة للقيم الأخلاقية، و تبعث على إرباك السوق، و خلق المتاعب و المشاكل للشرفاء من الكسبة و عامة الناس، فتسفك بها الدماء و يزداد الفقير فقراً و فتكون محرمة فى مقياس الشريعة المقدسه،

و لضرب لذلك أمثلة لتوضيح المطلب:

١- المعاملات المحرمة:

و تشمل الغش، و الغبن، و التدليس فى المعاملات، و إعانة الظالمين فى ظلمهم، و لذا تكون محرمة، و السبب فى حرمة هذا اللون من المعاملات هو الربا و البنك الاسلامى، ص: ٤٨ أنها مبينة و منافية للأخلاق، ففى النماذج الأولى تتجلى منافاة الأخلاق فيها أنّ البائع لا يهتم بحقوق المشتري، و الأخلاق تدعو الفرد إلى مراعاة المشتري و عدم خداعه، و فى المثال الأخير تدعو لعدم مدّ يد العون إلى الظالمين، و الاشتراك فى ظلم المستضعفين.

٢- المعاملات الواجبة:

نحن نجد أن الفقه الإسلامى يوجب الفعاليات الاقتصادية التى يتوقف عليها نظام المجتمع وجوباً كفايئاً، فلو حدث أن كانت لبعض الأفراد القلائل خبرة و قدرة على إنجاز تلك المشاريع الاقتصادية، و اقتصر الأمر عليهم فى إيجاد بعض المهن الضرورية للمجتمع فتكون واجبة عينيئاً عليهم. و هنا نلاحظ أن القيمة الأخلاقية مشهودة فى هذه المسألة، بأن أخذ المعيار لوجوب تلك المعاملات و المهن و الصنائع فى إطار تحقيق النفع العام، و تمتين أركان المجتمع و تقوية دعائمه، حتى لو لم يكن لها مردود مادى و نفع شخصى وافر لصاحبها، و حتى لو كانت أعمالاً شاقّة و متعبة.

٣- المعاملات المستحبة:

و قد جاء فى الفقه الإسلامى أن: «إقالة النادم مستحب» يعنى إذا باع شخص بضاعة لآخر، و أسقط جميع خيارات هذه المعاملة، ثم إن المشتري ندم و أراد فسخ المعاملة، فهنا يستحب للبائع إقالته، و قبول فسخ المعاملة بالرغم من أن له الحق فى الامتناع من ذلك، و قد جاء فى الروايات عن الإمام الربا و البنك الاسلامى، ص: ٤٩ الصادق (عليه السلام) أنه قال «أَيُّمَا مُسْلِمٍ أَقَالَ مُسْلِمًا يَبِيعُ نَدَامَةً أَقَالَهُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ عَشْرَةَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ» (١).

٤- المعاملات المكروهة:

و هناك بعض المعاملات التى لا ينبغى للمسلم التورط فيها، فمثلاً لا ينبغى للمسلم أن يدخل فى معاملة أخيه المسلم و يساومه على الثمن، يعنى أن يتدخل فى معاملة بين اثنين و يتنافس فى شراء البضاعة بأعلى مما أرادها المشتري الأول ما دامت المعاملة لم تزل طيئ التنفيذ، و لم تصبح قطعياً و جزمياً بعد. فمن المؤكد أن هذه المسائل الأخلاقية المذكورة أعلاه فى المعاملات الاقتصادية، ليس لها محل من الإعراب فى الاقتصاد المادى إطلاقاً، بل ليس لها معنى و مفهوم فى هذه المدرسة الأراضية، و لهذا السبب فإن المؤمنين و المعتقدين بالقيم السماوية لا يستطيعون مجارات الماديين فى اقتصادهم، لأنه يفتقد الحصيلة الأخلاقية. ثم إن مصلحة المجتمع تتوقف على أن تكون القيم الأخلاقية سارية فى تفرعات المسائل الاقتصادية، و فى امتداداتها الدنيوية، لأنها تصب فى النهاية فى مصلحة المجتمع بصورة عامّة، و هذا المعنى تجده ملحوظاً و مشهوداً فى الأحاديث الشريفة، مثلاً جاء فى الحديث الشريف عن الإمام الربا و البنك الاسلامى، ص: ٥٠ على (عليه السلام) أنه قال لجابر بن عبد الله الأنصارى «يا جابر قوام الدنيا بأربع. و جواد لا يبخل بمعرفه و فقير لا يبيع آخرته بدينه. و إذا بخل الغنى بمعرفه باع الفقير آخرته بدينه» (١). فمن البديهي أن الأثرية إذا لم يلحظوا القيم الأخلاقية و الدوافع المعنوية، و لم يهتموا باحتياج المحتاجين و المعوزين، و إعسار الفقراء و المساكين، فإن هذا الأمر سوف يؤدى إلى تشديد العداوة و توكيد الأحقاد، و سوف يتربص البؤساء و من اشتد عليه العوز للانتقام و تلافى سنوات القحط التى مرّوا بها، كما كان هذا هو السبب فى الثورة الشيوعية فى روسيا. و نقرأ فى حديث آخر «حَصَّنُوا أَمْوَالَكُمْ بِالزَّكَاةِ» (٢)، لأنه لو لم تدفع الزكاة و تصرف فى مواردنا، فإن نار الفقر سوف تلتهم الفقير، و تحيل حياته إلى جحيم، و قد تسرى آثارها السلبية إلى دينه و إيمانه فيبيعها بدينه. و نخلص من ذلك إلى أن القيم الأخلاقية و المعنوية مقرونة بالمسائل الاقتصادية إلى حدّ أنها لا تقبل التفكيك بتاتاً، بخلاف المذاهب الاقتصادية المادية التى لا تتأثر المسائل الاقتصادية بالمعاني الأخلاقية و المثل الإنسانية، و من هنا يتضح معنى و مغزى تأكيد الإسلام على حرمة الربا بتلك الربا و البنك الاسلامى، ص: ٥١ العبارات الشديدة و المذهلة فى الآيات و الروايات الشريفة، و نعى من ذلك أن الإسلام يريد إحاطة المسائل الاقتصادية بإطار من المعنويات، و أن يجعلها فى بوتقة العواطف الإنسانية و الأخلاقية، فإن الربا و المعاملات الربوية تهدم أصول الأخلاق، و تجتث جذور العواطف الإنسانية، و تعرقل جميع أعمال الخير فى البشرية.

الخامس: الربا يتنافى مع الحكمة من وجود الأموال.

لأنَّ الربا سيكون باعثاً على تحوير الغاية من وجود الأموال، و تحريف شكلها الأصلي من ثمن إلى بضاعة و أجناس، حيث إنَّ المال و الثروة فى الأصل عبارة عن كونها ثمناً لا مثمناً، فهى وسيطة فى المعاملات، و وسيلة لتحصيل البضاعة، لا أنَّها بضاعة بنفسها، إلَّا أنَّ الربا يجعل المال بضاعة، و بذلك يخسر المجتمع أسلوبه الطبيعى فى تعامله الاقتصادى. و توضيح ذلك: أنَّ المعاملات الاقتصادية فى التاريخ الغابر كانت تجرى بين الناس بدون توسط الأموال، بل كانت على شكل استبدال بضاعة بأخرى، و هذا الأسلوب لا زال قائماً فى القبائل البدوية أيضاً، و حتَّى إنَّه يجرى أيضاً بين الدول أحياناً فى المعاملات الضخمة و التبادل التجارى الواسع بأن تبيع دولة نفلها فى مقابل المنتجات الصناعية و الزراعية للدولة المقابلة، و لكنَّ الإنسان وجد من الصعوبة بمكان الاستمرار على هذا الأسلوب من التعامل التجارى لعدَّة ملاحظات: أولاً: أنَّ الأجناس و البضائع لا تقبل أحياناً التبدل إلى بضاعة أخرى، الربا و البنك الاسلامى، ص: ٥٢ مثلاً لو كان لدى مقداراً من القمح، و أريد أن أشتري لأهلى حذاءً مثلاً، فقد لا يكون بائع الأحذية بحاجة إلى القمح، و لذلك لا أستطيع أن أبادله الحذاء بما لدى من القمح، فأضطر إلى تبدل هذا القمح ببضاعة يحتاجها بائع الأحذية، ثمَّ أقوم بعد ذلك بالتعامل معه، و لذا كان هذا الأسلوب من التعامل الاقتصادى لا يخلو من عسر بالغ و صعوبة كبيره. الثانى: أنَّ حمل الأجناس و البضائع بعنوان أنَّها ثمن لشراء أجناس أخرى، لا يخلو من مشكلة و خاصة فى السفر، فكم يستطيع الفرد حمل مقدار ما يحتاج فى السفر من القمح لمصروفاته و نفقاته الأخرى؟ الثالث: أنَّ المشكلة الكبيرة التى تواجه الفرد تكمن فى المعاملات الواسعة و الكبيرة، حيث تتولد مشاكل و صعوبات فى تنفيذ هذه المعاملات بين العاملين و أرباب العمل، أو بين الدول و الشركات الكبرى من قبيل مشكلات الخزن و الحفظ و العمل و النقل و أمثال ذلك بما لا يخفى على أحد. و بهذا الدليل و الأدلة الأخرى أدرك الإنسان أنَّه لا يستطيع أن يتجاوز هذه العقبات إلَّا إذا أوجد له آلياً ميسورة و حلقة رابطة بين هذه المعاملات، يعنى أنَّه فهم أنَّه يحتاج إلى شىء يقبل التبدل إلى جميع الأجناس، و يكون من حيث الحجم و الوزن بحيث يتم حمله و نقله بيسر و سهولة، و لذا انتخب لهذه الغاية الذهب و الفضة، لأنَّ هذين الفلزين مقبولان لدى الجميع، و بذلك تمَّ التغلب على الكثير من المشكلات فى هذا المجال. فتمَّ انتخاب الذهب كبديل و ثمن فى المعاملات التجارية الكبيرة، و الفضة للصغيرة منها و انتشر استعمال الذهب و الفضة فى مختلف البلدان الربا و البنك الاسلامى، ص: ٥٣ و المجتمعات، و تمَّ بعد ذلك اختراع المسكوكات الذهبية و الفضية من الدنانير و الدراهم، فكانت بمثابة الاحتياطى لقدرة الدول و رصيدها القوى، و حلَّت مكان الأجناس البديلة، فكانت بعنوان حلقة الوصل بين جميع البضائع و الأجناس المتبادلة بين الناس و سميت بالأموال. مع التقدم العلمى و التطور فى المجالات المختلفة للحضارة البشرية، توصل الإنسان إلى أنَّ الذهب و الفضة لا يمكنها أن يكونا حلقة اتصال مناسبة، فبالرغم من أنَّهما استطاعا أن يعينا الإنسان فى حلِّ الكثير من مشكلات التعامل الاقتصادى و التجارى، إلَّا أنَّه بقيت عدَّة مشاكل لا تقبل الحل فى هذا السبيل، و خاصة مسألة الحمل و النقل و الانتقال فى المعاملات التجارية الكبيرة و الثقيلة، و مواجهة مشكلات السرقة، و خاصة فى الأسفار البعيدة التى يحتاج الإنسان فيها إلى حمل مقدار كبير من الذهب و الفضة، مضافاً إلى أنَّ كمية الذهب و الفضة فى الدنيا محدودة، و لا تستطيع أن تلبى احتياجات الإنسان فى هذا المجال. فهذه المشكلات أدت إلى أن يتجه الإنسان صوب الأوراق النقدية، و استبدال الذهب و الفضة بأموال ورقية من هذا القبيل، و بالرغم من أنَّ الأموال و النقود الورقية لا تخلو من مشكلات جديدة، و منها التضخم النقدى (فالتضخم يكون فى الكثير من الحالات و ليد الأموال النقدية الورقية، لأنَّ قيمة الذهب و الفضة ترتفع مع ارتفاع سائر الأجناس) و لكن بما أنَّها لا تكتنف مشكلات الذهب و الفضة، و تتوفر فيها مرونة تبادلية عالية، فلذا حلَّت محلها فى المعاملات الاقتصادية المختلفة. الربا و البنك الاسلامى، ص: ٥٤ و نخرج من هذا البحث بنتيجة أنَّ الأموال (و خاصة الأموال و النقود الورقية) وسيلة من وسائل تبدل البضائع و الأجناس إلى غيرها، و حلقة من حلقات الربط الاقتصادى، لا أنَّها تكون بنفسها بضاعة، فهى فى اصطلاح الفقهاء عبارة عن ثمن لا مثنى، و بتعبير آخر أنَّها حوالة، و بعبارة رابعة أنَّها أمر اعتبارى تستمد قدرتها و اعتبارها من قدرة الدولة التى تدعمها (مع أنَّ التصور الراجح و السائد فى الأوساط أن

احتياطي الذهب و الفضة الموجود في خزانة الدولة و غيره من الأموال و الثروات هي الرصيد للعملة الورقية). فإذا تمّ تبديل النقود الورقية إلى بضاعة من خلال العقود الربويّة، و تمّ تحصيل الربح بهذا الأسلوب، فستكون العملية على خلاف الحكمة الأولى لوجود الأموال و النقود الورقية و السكك، و بعبارة أخرى، أنه أكل للمال بالباطل، و بهذا الطريق يمكن إدغام هذه الحكمة في الغاية الأولى لتحريم الربا، (فتأمل). هذه هي الغايات و العلل الخمس لتحريم الربا الواردة في الآيات و الروايات غالباً. (٥)

ربا المعاوضة و ربا القرض

إشارة

يتشعب الربا في الفقه الإسلامي إلى شعبتين: ١- الربا في البيع، و يسمّى ب- (ربا المعاوضة) و يبحث في كتاب البيع «١». ٢- القروض الربويّة، و التي تسمّى ب- (ربا القرض)، و يبحث في باب القرض في الفقه «٢».

[ربا المعاوضة]

شروط تحقّق الربا المعاوضة:

الأول: أن يكون من جنس المكييل أو الموزون لا- المعدود، يعنى مثل اللبن الذي يباع و يشتري بالمكيال (التر) أو يباع و يشتري بالوزن مثل القمح، حيث يباع و يشتري بالكيلو، و على هذا لا يأتي حكم الربا، في الأشياء المعدودة مثل اللباس و الوسائل المنزليّة. ثانياً: أن لا- يكون الجنسان متفقان في الوزن، بل يكون وزن أحدهما أكثر الربا و البنك الاسلامى، ص: ٥٦ من الآخر، كأن يكون الأول كيلو غراماً من القمح، فيستبدله بكيلوين من القمح، حتى لو كان الأول من النوع المرغوب، و الثاني من الجنس الرديء. ثالثاً: أن يكون طرفي المعاملة من جنس واحد، كأن يكون القمح في مقابل القمح. فإذا تمّت هذه الشروط الثلاثة في معاملة من المعاملات فيتحقّق فيها ربا المعاوضة، و إذا افتقد شرط واحد من هذه الشروط، فحينئذ لا يتحقّق الربا فيها.

هل إن ربا المعاوضة مختص بالبيع؟

هناك بحث بين العلماء و الفقهاء في أن ربا المعاوضة هل يجري في غير البيع أم لا؟ مثلاً إذا صالح على كيلو غراماً واحداً من الحنطة مع أكثر منه، فهل يعتبر ذلك من الربا المحرّم؟ أو أن يستبدل أحد الأجناس بآخر مع توفر الشروط الثلاثة لربا المعاوضة بعنوان الهبة المعوّضة، فهل يتحقّق الربا في هذه الصورة أيضاً؟ و هكذا في سائر العقود و المعاملات التي لا- تعتبر من البيع. المرحوم صاحب الجواهر «رضوان الله تعالى عليه» له بحث مفصّل في هذا المجال- كسائر الفقهاء «١»- و يقول: «إنّ المشهور بين الفقهاء هو أنّ هذا الربا و البنك الاسلامى، ص: ٥٧ النوع من الربا لا يختص بالبيع، بل يشمل كل معاوضة و معاملة» و نحن نعتقد أيضاً بأنّه عام و شامل لكل معاوضة و ليس هنا مجال للبحث في ذلك.

ربا القرض:

إشارة

و هذا القسم من الربا ليست له الشرائط السابقة المذكورة في ربا المعاوضة، فلا يختلف الأمر فيه في ربا القرض بين المكييل و الموزون و المعدود، يعنى أنّ جنس القرض سواء كان مكيلا- أو موزوناً أو معدوداً، فلا- يؤثر في تحقّق الربا، حيث إنّ الركن الأساس فيه هو

إضافة مقدار زائد على القرض كشرط فى الوفاء، بأن يقرض الشخص بضاعةً أو مالا إلى شخص آخر، و يشترط عليه عند الوفاء بالدين أن يضيف عليه زيادة، سواءً كان هذا الشيء الإضافى من ذلك الجنس، أو من جنس آخر، أو حتى خدمته من الخدمات لقاء هذا القرض.

شدة الخطر فى القرض الربوى:

و نلاحظ أن من خلال ما ذكرنا من القسمين للربا، أن القرض الربوى يكتنف أهميته أكبر، لأنه محل الحاجة و الابتلاء الشديد فى عالم الأمس و اليوم، فى حين أن ربا المعاوضة ليست بتلك الأهمية و الابتلاء بين الربا و البنك الاسلامى، ص: ٥٨ الناس «١»، و لهذا السبب فإنّ تحريم الربا الوارد فى أغلب الآيات و الروايات الشريفة ناظر إلى هذا القسم من الربا. مثلا، الآية الشريفة التى تقول (وَإِنْ تُبْتِغُوا فَالْكُمُ رُؤُسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ) ناظرة إلى القرض الربوى، و كذلك الآية الشريفة (يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ) ناظرة إلى الربا من هذا القسم أيضاً، لأنّ الربا هنا وقع فى مقابل (الصدقات)، و يناسب ذلك أن يكون الربا فيها هو ربا القرض، و هكذا فى غيره من الآيات الأخرى. و مضافاً إلى ذلك أن القروض الربوية كانت شائعة فى زمان نزول هذه الآيات الشريفة، و الآية الأولى التى أشرنا إليها سابقاً، نزلت فى خصوص عمّ النبى الأكرم (صلى الله عليه و آله و سلم) «٢» و فى خصوص القروض الربوية، حيث فسخت هذه الآية جميع القروض الربوية فى السابقة و أبطلتها. الروايات الشريفة الواردة فى هذا الباب أيضاً ناظرة إلى هذا القسم من الربا، الغايات الخمس المذكورة لتحريره، لا تنطبق إلماً على هذا اللون من الربا. فالحكمة من أكل المال بالباطل، و كذلك الظلم فى المعاملات الربوية، يتجلى فى القروض الربوية، أما فى ربا المعاوضة، فلا معنى للظلم، لأنّ الشخص المرابى هنا فى ربا المعاوضة يتفاعل اقتصادياً مع بضاعته، و يعمل الربا و البنك الاسلامى، ص: ٥٩ على الاكتساب، و له نشاط اقتصادى ملموس، بخلاف القروض الربوية. و هكذا ما أشير إليه فى الغرض الثالث من تحريم الربا، و هو تعطيل أعمال الخير و إماتة العواطف الإنسانية الخيرة، فهو إشارة إلى القروض الربوية فى مقابل القرض الحسن، الذى ليس فيه شرط الفائدة، و كذلك ما تقدّم من الغرض الآخر فى تحريم الربا، و أنه يؤدى إلى تعطيل النشاطات التجارية النافعة، و الفعاليات الاقتصادية المفيدة، فهو أيضاً ناظر إلى الربا فى القروض، و ليس فى ربا المعاوضة، لأنّ ربا المعاوضة يستلزم فعاليات و نشاطات اقتصادية. و أخيراً، فإنّ الخامس من الحكمة فى تحريم الربا، مرتبته على الربا فى القرض أيضاً، و هذا النوع من الربا هو الذى يتنافى مع الغاية من اختراع المال و النقود، و خاصة النقود الورقية، و يخرج هذه الأموال عن كونها واسطة لشراء البضائع و الأجناس، و يجعل منها بضاعةً أخرى مقابل البضائع المختلفة، و هذه الحكمة لا تجرى فى ربا المعاوضة، لأنه يعتبر أساساً معاملةً جنس مع جنس، و استبدال بضاعةً ببضاعةً أخرى. و الخلاصة، أن أكثر الآيات و الروايات الشريفة فى هذا الباب، ناظرة إلى الربا فى القروض، كما أن الغايات الخمس الواردة فى فلسفة تحريم الربا أيضاً ناظرة إلى هذا اللون من الربا، و لذا كان لهذا القسم من الربا أهميته الخاصّة و خطره الجسيم. (سؤال: إذا كانت جميع غايات تحريم الربا ناظرة إلى القروض الربوية، و تخلو المعاوضات الربوية من هذه المفاسد، فلم أصبح ربا المعاوضة الربا و البنك الاسلامى، ص: ٦٠ حراماً، لا سيما فى بعض الموارد التى تفتقد إلى المبررات المنطقية لتحريمها، مثل معاوضة العنب بالكشمش، حيث قيل إنهما جنس واحد، و لا ينبغى زيادة أحدهما على الآخر؟ مثلاً، ثلاثة كيلو غرامات من العنب، لا بدّ أن تكون حين المعاوضة فى مقابل ثلاثة كيلو غرامات من الكشمش، لا أكثر، و إلّا فالمعاملة ربوية و محرّمة. (الجواب: هناك احتمال فى أن تكون النكتة فى تحريم ربا المعاوضة هذا أن يستخدم كقنطرة لربا القرض، فعند ما تكون القروض الربوية محرّمة فقد تستخدم المعاوضات الربوية كحيله للفرار من الربا، بأن يكون الربا فى إطار البيع و المعاملة، كأن يبيع الإنسان طناً من الحنطة نقداً فى مقابل طناً و مائة كيلو نسيئة، فهذه المعاوضة و المعاملة هى بيع فى ظاهرها، و لكنّها فى الواقع تدخل فى إطار القروض الربوية، و لهذا السبب منعت الشريعة المقدسة من استغلال هذا السبيل للاستفادات الممنوعة. و حرّم الإسلام المعاملات الربوية فى الأجناس بشرط الفائدة و الإضافة. أجل، فلا يبعد أن يكون لهذا الاحتمال

دخل فى إبطاله و تحريمه. و كيف كان، فإنَّ تحريم ربا القرض يحوز أهميَّة بالغة، و لهذا سنبحث هذا القسم من الرِّبا فى هذا البحث، و من أجل تنظيم البحث، فإنَّ البنود الخمسة المذكورة فى كتاب تحرير الوسيلة (و تعتبر من أهم مسائل الرِّبا فى القروض) ستكون مورد بحثنا و دراستنا هذه (من المسألة- ٩- إلى- ١٣-) و الإمام الراحل رضوان الله تعالى عليه، قد أورد المسائل المهمَّة فى القروض الربويَّة فى إحدى عشر مسألة، بعد أن ذكر ما تقدّم من البحث، و أهم هذه الربا و البنك الاسلامى، ص: ٦١ المسائل خمس: (المسألة الأولى): فى هذه المسألة تمّ بحث أصل تحريم القروض الربويَّة و شرائطها حيث قال (قدس سره): «لا يجوز شرط الزيادة، بأن يقرض مالا على أن يؤدى المقترض أزيد مما اقترضه، سواء اشترطه صريحا، أو أضمره بحيث وقع القرض مبنيا عليه، و هذا هو الرِّبا القرضى المحرّم الذى ورد التشديد عليه. و لا فرق فى الزيادة بين أن تكون عينه كعشرة دراهم باثنى عشر، أو عملا كخياطة ثوب له، أو منفعة أو انتفاعاً» (١) كالانتفاع بالعين المرهونة عنده، أو صفة مثل أن يقرضه دراهم مكسورة على أن يؤديها صحيحة، و كذا لا فرق بين أن يكون المال المقترض ربويّاً بأن كان من المكمل و الموزون و غيره، بأن كان معدوداً كالجوز و البيض» (٢).

كلمات الفقهاء حول الأصل فى حرمة القروض الربويَّة:

إنَّ جميع علماء الشَّيعة و أهل السنَّة متفقون على تحريم القروض الربويَّة: ١- صرّح ابن قدامة- الذى يعتبر من كبار فقهاء أهل السنَّة- فى كتاب. الربا و البنك الاسلامى، ص: ٦٢ المغنى أن جميع الفقهاء أجمعوا على أن الرِّبا فى القرض حرام (١). ٢- يقول العلامة الحلى رضوان الله تعالى عليه: فى كتاب التذكرة: «يشترط فى القرض أن لا- يجزّ المنفعة بالقرض، لأنَّ النبى (صلى الله عليه و آله و سلم) نهى عنه، فلا يجوز أن يقرض بشرط أن يردّ الصحيح عن المكسّر، و لا الجيد عن الردىء، و لا زيادة القدر فى الربوى، و كذا فى غيره عندنا» (٢). ٣- يقول صاحب الجواهر: «و على كل حال، فشرط القرض الاقتصار على ذكر ردّ العوض فقط، على معنى أنه لو شرط النفع حرم الشرط بلا- خلاف فيه، بل الإجماع منّا بقسميه عليه، بل ربّما قيل إنه إجماع المسلمين لأنّه ربا» (٣). و الخلاصة، أن جميع علماء الإسلام أعم من الشَّيعة و أهل السنَّة، اتفقوا و أجمعوا على أن الرِّبا فى القرض حرام، بالرغم من اختلافهم فى بعض الشرائط و الخصوصيات لهذه المسألة، إلّا أن أساس التحريم لا شكّ و لا ريب فيه. (٤)

دلائل تحريم الرِّبا فى القروض

إشارة

ذكروا أربعة أدلّة على حرمة الرِّبا فى القرض:

الدليل الأوّل: إطلاق آيات الرِّبا.

إشارة

لقد ورد استعمال مفردة (الرِّبا) فى الآيات القرآنية كثيراً، و لا بدّ أن نعرف المعنى و المراد من هذه المفردة من منظور علماء أهل اللغة، حتى تتضح أبعاد المسألة فى ضوء دائرة إطلاق آيات الرِّبا، و المراد منها بالتحديد.

كلمات اللغويين حول معنى الرِّبا

١- يذكر الراغب في كتابه: (مفردات القرآن) «١» للربا في اللغة معنيين و هما: ١- الزيادة ٢- العلو، فيقول: «و منه ربا، إذا زاد و علا، قال تعالى (فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَرَّتْ وَ رَبَّتْ) * و الرِّبَا: الزيادة على رأس المال لكن خصّ في الشرع بالزيادة على الربا و البنك الاسلامي، ص: ٦٤ وجه دون وجه، و باعتبار الزيادة قال تعالى (وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبَا لِيَرْبُوهَا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوهَا عِنْدَ اللَّهِ) «١». و بعض أدباء العرب أدخل معنى (النمو و الرشد) جزءً من معنى الربا، فعلى هذا يكون الربا مرادفاً للنمو و الزيادة و الرشد، و هذا المعنى الثالث يتلاءم و يتناغم مع الآية المذكورة أعلاه، و لهذا يقال أيضاً: (التربية) لهذه الجهة، أى أنها تربي الإنسان و تنمية، فيحصل الإنسان بواسطتها على النمو و الرشد. ثم يضيف هذا العالم الشهير: الربا هو كل زيادة في رأس المال، و لكن في عرف الشرع يطلق على الزيادة بنحو خاص. و الخلاصة أنه ذكر للربا معنيين: ١- الزيادة ٢- العلو و النمو. ٢- قال صاحب مقاييس اللغة: الربا ورد بصورتين (الربا) و (رباء)، و المراد من كليهما معنى واحداً، و هو الزيادة و النمو و العلو. و بهذا تحصل لدينا ثلاث مفاهيم في معنى الربا. ٣- يقول مؤلف «لسان العرب»- و الذى يعتبر من كتب اللغة الشاملة و الواسعة-: الربا بمعنى الزيادة و النمو. ٤- و أخيراً يقول صاحب «التحقيق في كلمات القرآن الكريم»: (و التحقيق أن الأصل الواحد في هذه المادة هو الانفتاح مع زيادة، بمعنى أن يفتح شيء في ذاته، ثم يتحصّل له فضل و زيادة). الربا و البنك الاسلامي، ص: ٦٥ من مجموع ما ذكر أعلاه، نخلص إلى نتيجة و هى: أن الربا في لغة العرب له ثلاث معانى: ١- الزيادة ٢- العلو ٣- النمو. و فى اصطلاح الشرع يراد به الزيادة فى المعاملات أو القروض بشرائط خاصة. و على هذا الأساس، فإن آيات الربا فى القرآن المجيد، تشمل الربا القرضى، أو ربا المعاوضة، أو كليهما، سواء قصد بالفائدة و الزيادة ما كان فعلاً- أو صفة أو منفعة أو علمية أو منافع أخرى، و لو لم يكن هناك دليل على حرمة الأقسام الخمسة المذكورة للربا و الواردة فى كتاب تحرير الوسيلة، غير الآيات الشريفة، فإن إطلاق الآيات المذكورة كافياً لإثبات المدعى، لأن كلمة الربا بمعناها الواسع شاملة لكل قسم من الأقسام الخمسة للزيادة الربوية «١».

الدليل الثانى: روايات جز المنفعة.

لقد وردت أحاديث متعددة فى المتون الشرعية الروائية للشريعة و أهل السنة، مبنية على أن كل شكل من أشكال الفائدة على القرض حرام، و ورد التعبير عن ذلك ب- (جز المنفعة)، و هذه الروايات مطلقة أيضاً، و تشمل كل الربا و البنك الاسلامي، ص: ٦٦ نوع من أنواع المنفعة، و منها: ١- يقول يعقوب بن شعيب أحد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) «سألته عن الرجل يسلم فى بيع أو تمر عشرين ديناراً أو يقرض صاحب السلم عشرة دنانير أو عشرين ديناراً قال: لا يصلح إذا كان قرضاً يجز شيئاً فلا يصلح» «١». و نلاحظ أن عبارة (يجز شيئاً) مطلقة، و تشمل على أى نوع من أنواع المنفعة. (سؤال: هل إن عبارة (لا يصلح) الواردة فى جواب الإمام (عليه السلام) تدل على الحرمة؟ (الجواب:): هذه الجملة لا تدل فى ظاهرها على الحرمة الذاتية، و لهذا فلو كان الاستدلال منحصرًا فى هذه الرواية، فإن استفادة الحرمة منها مشكل، و لكن بضم بقية الروايات فى هذا الباب، يمكن استفادة الحرمة من هذه الجملة المذكورة فى هذه الرواية. ٢- جاء فى كتاب (دعائم الإسلام) عن الإمام الباقر (عليه السلام) أنه قال «كل قرض جز منفعه فهو ربا» «٢». و هذه الرواية مطلقة أيضاً و تشمل كل أنواع الزيادة و المنفعة، سواء كانت من الأجناس أو من المنافع أو من غير ذلك. ٣- و كذلك يروى دعائم الإسلام عن الإمام الصادق (عليه السلام) «أنه سئل عن الربا و البنك الاسلامي، ص: ٦٧ الرجل يسلم فى بيع عشرين ديناراً على أن يقرض صاحبه عشرة أو ما أشبه ذلك قال: لا يصلح ذلك لأنه قرض يجز منفعه» «١». و هذه الرواية تشبه الرواية الأولى، و شاملة لكل منفعة على القرض. ٤- و جاء فى حديث آخر عن فضالة بن عبيد الصحابى الجليل عن رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) قال (كل قرض جز منفعه فهو وجه من وجوه الربا) «٢». و هذه الرواية مطلقة أيضاً، و شاملة لكل القروض التى فيها نفع و زيادة، هى من الربا المحرم. النتيجة: أن هذه الروايات المتعددة، و المتضافرة «٣» حسب الاصطلاح تدل على أن القرض لا ينبغى أن يكون له أى نفع و ربح للمقرض، و كل منفعة و ربح بأية صورة و شكل فهى ربا. و فى مقابل هذه الروايات المذكورة هناك روايات أخرى تذهب

إلى عدم الربا و البنك الاسلامى، ص: ٦٨ المحذور فى كون القرض يعود بالفائدة و الربح على المقرض، فعلى هذا يكون الربح فى القرض لا إشكال فيه، و منها: ١- يقول محمد بن مسلم- هو أحد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) و الأجلء- سألته عن الرجل يستقرض من الرجل قرضاً و يعطيه الرهن إما خادماً و إما أنيةً و إما ثياباً فيحتاج إلى شىء من منفعة فيستأذن فيه فيأذن له؟ قال (عليه السلام): «إذا طبأت نفسه فلا بأس» قلت: إن من عندنا يرون أن كل قرض يجزّ منفعةً فهو فاسد. فقال (عليه السلام): «أ و ليس خير القرض ما جزّ منفعةً» (١). هذه الرواية كما نلاحظ منها أنها صريحة فى أن أفضل القروض ما كان فيه ربح و منفعةً. ٢- و جاء فى حديث آخر عن محمد بن عبده أنه قال سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن القرض يجزّ المنفعة. فقال (عليه السلام): «خير القرض الذى يجزّ المنفعة» (٢). ٣- و نقرأ فى حديث آخر عن الإمام الباقر (عليه السلام) قال «خير القرض ما جزّ منفعةً» (٣). ٤- و ورد أيضاً فى حديث آخر عن الإمام الباقر (عليه السلام) أنه قال: الربا و البنك الاسلامى، ص: ٦٩ «خير القرض ما جزّ المنفعة» (١). و هذه الطائفة من الروايات تدلّ على جواز أخذ الربح على القرض. و لكنّ الطريق إلى إزاحة التعارض بين هاتين الطائفتين من الروايات واضح، و قد قرأنا فى علم الأصول أنه إذا تعارضت طائفتان من الروايات فينبغى أولاً الجمع الدلالى بينهما (٢)، إذا كان الجمع فى المعنى و الدلالة ممكناً، و إلّا فلا بدّ من البحث عن المرجحات و القرائن و الامتيازات، فلو لم يكن هناك مرجح فى أحدها، أو كانت هاتان الطائفتان متساوية من حيث المرجحات، فى المرحلة الثالثة تصل النوبة إلى التخيير، يعنى اختيار أحدهما. و الأحاديث الشريفة المذكورة أعلاه تقبل الجمع تماماً، كما أشار إلى ذلك صاحب الجواهر (قدس سره) (٣). لأنّ الطائفة الثانية ناظرة إلى أن المقرض لا يشترط الربح على المقرض، بل إن المقرض يعطيه شيئاً بكامل اختياره بعنوان الهدية، مضافاً إلى رأس ماله، و هذه الهدية لا تكون مقدّرة بقدر محدود و معين، فتكون حلالاً- حتى لو كان يعلم مسبقاً أنه سوف تهدى إليه هدية، و لكنّه لا- يشترط على المقرض ذلك، و لا- يرى لنفسه حقاً فيها، الربا و البنك الاسلامى، ص: ٧٠ فتكون الهدية المضافة إلى القرض حلالاً، و أمّا الطائفة الأولى فناظرة إلى أن المقرض يشترط على المقرض من أول الأمر الربح و الفائدة، فيكون من الربا الحرام. و هذا الجمع بين هاتين الطائفتين منطقى و مقبول، و له شاهد من الروايات أيضاً و التى تدلّ على التفصيل المذكور، و هذه الروايات هى التى سوف نوردّها كدليل ثالث على المدعى، حيث إن كلا الأمرين فى هذه المسألة قد ذكر و طرح فى رواية واحدة، فبذلك تكون شاهداً على هذا الجمع المذكور. و على فرض أننا لن نقبل هذا الجمع الدلالى، فإنّه سوف تصل النوبة إلى المرجحات، و لا شك فى أن الطائفة الأولى أرجح من الأخرى، لأنّها هى المشهورة بين الفقهاء و المطابقة لفتاواهم، و الشهرة الفتوائية من أسباب الترجيح بين الروايات. مضافاً إلى أن الطائفة الأولى مطابقة لإطلاق الآيات الواردة فى حرمة الربا، و كما نعلم أن التناغم و الانسجام و التوافق مع الآيات القرآنية يعدّ أحد أسباب الترجيح بين الروايات، (فتأمل). (٧)

منع الشرط فى القرض مطلقاً الدليل الثالث:

إشارة

الدليل الثالث على حرمة الربا، هى الروايات التى تدلّ على المنع من بعض الشرائط فى القرض، و هذه الروايات تشمل جميع الأنواع الخمسة الواردة فى عبارة تحرير الوسيلة للإمام الراحل (قدس سره) للربا. و هذه الروايات عبارة عن: ١- محمد بن قيس عن الإمام الباقر (عليه السلام) إنّه قال «من أقرض رجلاً ورقاً فلا يشترط إلّا مثلها فإن جوزى أجود منها، فليقبل و لا يأخذ أحد منكم ركوب دابة أو عارية متاع يشترط من أجل قرض ورقه» (١). إن جملته (لا يشترط إلّا مثلها) توضّح لنا هذه الحقيقة، و هى عدم جواز أى شرط إضافى على القرض، و على المقرض أن يأخذ مقدار القرض فقط من المقرض لا أكثر، حتى إنّه لا ينبغى له الاستفادة من مركبه أو

الاستعارة منه لبعض وسائل المعيشة بعنوان شرط في القرض يذكره حين تسليمه الربا و البنك الاسلامى، ص: ٧٢ القرض. و الجدير بالذكر، أن الوارد في هذا الحديث الشريف من المثالين المذكورين، لا يخص موضوع القاعدة و شمول الحديث و عمومته، فهذا الحديث الشريف ينفي كل شرط إضافي من هذا القبيل. ٢- جاء في الحديث الشريف في كتاب دعائم الإسلام عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال «من أقرض قرصاً ورقاً لا يشترط إلّا مثلها فإن قضى أجود منها فليقبل» (١) فهذه الرواية و الروايات السابقة، لها مفهوم واحد، غاية الأمر أن هذه من أمير المؤمنين (عليه السلام)، و تلك من الإمام الباقر (عليه السلام). ٣- و جاء في رواية أخرى عن خالد بن الحجاج، عن أحد المعصومين (عليهم السلام)، أنه قال سألته عن الرجل كانت لى عليه مائة درهم عدداً قضانها مائة وزناً. قال (عليه السلام): «لا بأس ما لم يشترط. و قال: جاء الربا من قبل الشروط إنّما يفسده الشروط» (٢). و في هذه الرواية الشريفة نلاحظ أيضاً أن مفردة (الشروط) مطلقة، فتشمل كل شرط يجز المنفعة و الربح إلى صاحب المال، بل إن هذه الرواية و الروايتين السابقتين من هذه الطائفة من الروايات أكثر صراحةً و إطلاقاً و شمولاً من روايات الطائفة السابقة، و كيف كان فهناك روايات أخرى أيضاً الربا و البنك الاسلامى، ص: ٧٣ في هذا المجال، نصرف عنها عنان الكلام اختصاراً و حذراً من الإطالة.

الشرائط الأخرى: و قد يشترط المقرض شروطاً أخرى على المقرض

إشارة

، فينبغي ملاحظتها و وضعها على طاولة البحث و دراستها بدقه مثلاً: ١- أن يشترط المقرض على المقرض أن يصرف هذا المال فى مصارف معينة و محدّدة، مثلاً أن ينفقه فى الزواج، أو شراء بيت، أو لنفقات التحصيل الدراسى، أو العلاج، أو الخيرات، أو الأعمال العامية المنفعة. و فهل إن هذا النوع من الشرائط مشروع، و لا يشكل محذور الربا فى هذا القرض؟ ٢- أن لا يشترط المقرض شرطاً إضافياً و ربحاً لمصلحته الشخصية، إلّا أنه يشترط ربحاً لشخص ثالث، مثلاً أن يشترط على أخذ هذا القرض أن يعطى المقرض مبلغاً من المال لأخ المقرض، أو إلى الفقير الفلانى و يقول: إننى أعطيك هذا القرض بشرط أن تعطى جارك الفقير مبلغاً معيناً من المال. ٣- أن يجعل صاحب المال إقراضه مشروطاً، بأن يضع المقرض مبلغاً من المال فى حساب صاحب المال المصرفى، و بعد مرور مدّة معينة يقرضه ضعفى المبلغ الذى وضعه فى حسابه المصرفى، مثلاً نجده من بعض البنوك حيث تدفع مليونى تومان، بعنوان القرض بشرط أن يضع المقرض فى ذلك البنك مليون تومان أولاً، و بعد مرور سنة كاملة، يدفع البنك المقدار المذكور من القرض لهذا الشخص. الربا و البنك الاسلامى، ص: ٧٤ ٤- أن يشترط المقرض لدى دفعه القرض افتتاح حساب مصرفى للمقرض، كما هو المعمول فى صناديق القرض الحسن، فإنها تشترط غالباً لإعطاء القرض، بأن يفتح المقرض لديها حساباً خاصاً و بمبلغ معين. ٥- أن يكون دفع القرض الحسن مشروطاً بأداء حق الزحمة و أجره العاملين فى البنوك أو صناديق القرض من قبل المقرض. فهل إن هذه الشروط- و التى ذكرنا منها خمسة نماذج،- مباحة، و لا تكون من مصاديق الربا؟

أحكام الشرائط الخمسة:

إشارة

إن مقتضى الإطلاق فى روايات (الشروط) هو أن كل شرط يقرر أثناء إعطاء القرض يكون حراماً و ممنوعاً، فهل أن دائرة (الشروط) فى هذه الروايات الشريفة لها إطلاق واسع، بحيث تشمل هذه الأنواع من الشرائط أيضاً؟ و من أجل إيضاح المطلب نضع هذه الشرائط الخمسة على طاولة البحث و الدراسة.

حكم الشرط الأول: و هو أن يشترط المقرض في أن يكون مصرف القرض معيناً ومحدداً

، فالظاهر من الروايات الشريفة (إنما يفسده الشروط) لا تشمل هذا القسم من الشرط، لأن الظاهر من كلمة (الشروط) هو الشرط الذى يجزى منفعةً وربحاً الربا و البنك الاسلامى، ص: ٧٥ للمقرض، و لهذا السبب يجيز الفقهاء العظام شرط المنفعة للمقرض، بأن يقول المقرض للمقرض: خذ هذا المليون و لك على بعد إعادته و تسديده، أن أعطيك كذا من المال كجائزة و هدية. فعلى هذا يكون إطلاق كلمة (الشروط) الممنوعة منصرف عن شموله لمثل هذا الشرط، و خاصةً إذا كان الفرد الغالب و المصداق البارز و المتداول فى ذلك الزمان و فى كل زمان، أن يكون الشرط ما يصب فى منفعة المقرض الشخصية. مضافاً إلى أننا لو شككنا فى شمول إطلاق كلمة (الشروط) إلى هذا المورد المذكور، فإن الأصل عدم الإطلاق. و الخلاصة، أن هذا الشرط جائز، و لا إشكال فيه. (سؤال: هل إن الالتزام بهذا الشرط واجب على المقرض؟ يعنى أنه يجب عليه أن يصرف مال القرض بالمصارف المشروطة و المعينة عند الاقتراض، أو أن له الحق فى تجاوز هذا الشرط المذكور، فينفق المال المذكور فى أى مصرف أراد. (الجواب: نعم، إن العمل بهذا الشرط لازم، لأنه شرط مشروع ورد ضمن العقد اللازم، و هو مشمول لقاعدة (المسلمون عند شروطهم) «١» و على فرض أن عقد القرض غير لازم، فمع ذلك ينبغى عليه العمل بهذا الشرط قبل الربا و البنك الاسلامى، ص: ٧٦ فسخ العقد (فتأمل). و على هذا لا يجوز صرف المبالغ المأخوذة من البنوك بعنوان القرض. و المشروط مصارفها و التى يعين البنك مصارفها، و يحدد موارد إنفاقها، و لا يجوز صرفها فى مصارف أخرى. و مما تقدم يتضح أن من الخطأ عدم ملاحظة هذه الشروط الواردة فى عقد القرض، بذريعة أن عقد القرض ليس لازماً، و أن المقرض له التصرف كيف ما أراد فى أموال القرض، و يصرفها فى مصارف أخرى، لأنه: أولاً: نحن نعتقد أن القرض من العقود اللازمة. «١» و ثانياً: على فرض أن عقد القرض غير لازم، و قلنا بأنه من العقود الجائزة، فإن العمل بشرائط هذا العقد يكون لازم الاتباع و الإجراء ما دام العقد جارياً و لم يفسخ المقرض العقد. و الخلاصة، أن تنفيذ الشرط المشروع الوارد ضمن العقد، لازم.

حكم الشرط الثانى: و هو أن يشترط الدائن منفعةً و ربحاً لشخص ثالث

، فإطلاق كلمة (الشروط) منصرف أيضاً عن هذا النوع من الشرط، لأن هذا الشرط لا يدخل تحت عنوان جلب المنفعة أو جزى المصلحة، لأن جزى المنفعة ناظر إلى المنفعة التى تصب فى جيب صاحب المال، خاصةً أن الفرد الغالب فى زمان صدور الروايات لمصطلح (جزى المنفعة) هو المنفعة و الربح لصاحب المال. الربا و البنك الاسلامى، ص: ٧٧ نعم إذا كان الشخص الثالث مثلاً من المتعلقين و المنسويين إلى المقرض، ففى هذه الصورة يكون فى هذا الشرط إشكال، لأن هذا الشرط فى الواقع يجزى منفعةً للمقرض بشكل من الإشكال. (سؤال: فى صورة ما إذا لم يكن الشخص الثالث من المنسويين لصاحب المال، و لم يكن شرط النفع لذلك الشخص يجزى منفعةً ماثيةً للمقرض، إلا أنه يعود عليه بالمنفعة المعنوية، فهل يجوز اشتراط مثل هذا الشرط من جهة أن أحاديث (جزى المنفعة) مطلقةً و تشمل المنافع المادية و المعنوية. (الجواب: الظاهر من المنفعة فى الجملة المذكورة فى الأحاديث الشريفة، هى المنفعة المادية فحسب، فعلى هذا لا إشكال فى ترتب المنفعة المعنوية، لأن المرابين غالباً يهدفون إلى المنافع المادية لا المعنوية، و الفرد الغالب و المصداق البارز لإطلاق هذه الجملة هو المنفعة المادية، فتكون الأحاديث ناظرةً إلى هذا القسم من المنفعة. و النتيجة: أن هذا الشرط يجوز فى ما إذا لم يكن الفرد الثالث من المنسويين إلى المقرض، و لم يعد عليه بنفع مادية.

حكم الشرط الثالث: بأن يشترط فيه الدائن على المدين أن يضع فى حسابه المصرف مبلغاً من المال فى حساب الدائن

ثم بعد مدة يقوم الدائن بإقراض ضعفى المبلغ المودع للشخص المدين، و فى البداية يمكن أن يحتفل أن هذا الشرط يدخل ضمن الشروط الممنوعة للقرض، فتشملة الحرمة المطلقة، و لكن يتضح بعد التأمل و الدقة أن هذا الشرط له صورتان الربا و البنك

الاسلامى، ص: ٧٨ الأولى: أن يكون المقصود و غرض الدائن هو جلب المنفعة و المتاجرة بالمبلغ المودع فى حسابه، فى هذه الصورة يكون حراماً قطعاً. الثانية: أن يكون الغرض من هذا الشرط هو ترشيد و تنمية صندوق القرض الحسن لكى يتمكن الصندوق من تقديم خدماته الإنسانية فى إقراض أفراد المجتمع أكثر، فى الواقع أن هذا الشرط يصب فى منفعة الشخص الثالث، و لا إشكال فى ذلك.

الشرط الرابع: هو أن يشترط على المقرض افتتاح مصرفى للمقرض

، فلو لم يفتح له حساباً فلا قرض له، و هذا الشرط كالشرط السابق له صورتان: فيحرم فى الصورة الأولى، و يجوز فى الصورة الثانية. (١)

حكم الشرط الخامس: و يكون الشرط بصورة دفع حق الزحمة للعاملين فى الصندوق أو البنك

، بمعنى أن البنك أو صندوق القرض الحسن يحتاج إلى مصارف و نفقات لتغطية أجور العاملين و الموظفين الوسائل اللازمة، من قلم و دفتر و كامبيوتر و إجازة البناء و الهاتف و نفقات الماء و الكهرباء و إجازة و غير ذلك من الأمور التى لها ارتباط بحصول المقرض المبلغ المعين فى القرض، و من هذه الجهة الربا و البنك الاسلامى، ص: ٧٩ فإن مقداراً من هذه النفقات و المخارج تؤخذ من المقرض، و تسمى فى العرف المتداول بحق الزحمة «١». و هذا القسم من الشرائط إذا روعيت فيه العدالة و كان بمقدار النفقات المذكورة لا أكثر، فإنه يخرج عن دائرة عنوان (جز المنفعة) لذلك الصندوق أو تلك المؤسسة أو المصرف، و لا تشمل إطلاقاً أدلة حرمة الربا، و بعبارة أخرى: أن هذه المعاملة تتضمن معاملتين فى الواقع: الأولى: معاملة القرض الحسن، و هو غير مشروط بأى شرط. الثانى: معاملة دفع أجره الخدمات و النفقات التى تتحملها تلك التشكيلات الإدارية فى جانب المقرض، و على هذا الأساس فإن الشرط الخامس يقع صحيحاً أيضاً بلا إشكال، و طبعاً تقدم أن هذا الشرط لا بد أن يصرف واقعاً لتغطية نفقات هذه الإدارة و تأمين مخارجها المالية، لا أن يكون غطاءً و قناعاً لمعاملات المرابين و تحصيل الأرباح الباهظة من هذا الطريق، فإن التغيير فى الاسم لا يحل أياً مشكلة شرعية و أخلاقية و إسلامية، بل هو خداع و تلاعب بالألفاظ و حيلة لا أكثر. (٨)

أحاديث تحريم الربا الدليل الرابع:

إشارة

على حرمة ربا القرض بجميع أقسامه الخمسة الواردة فى متن كتاب تحرير الوسيلة للإمام الراحل، هو الأحاديث الخاصة الواردة فى هذا المجال، و التى تتناول كل واحد منها قسم من أقسام القروض الربوية، و تحرّمها. و هذه الروايات متعددة أيضاً و متضافرة كذلك، و لذا نجد أنفسنا مستغنين عن البحث فى سندها، و نكتفى لذكر حرمة كل قسم من الأقسام، برواية واحدة رعاية للاختصار:

١- تحريم القروض الربوية التى تشمل على زيادة عينية:

(مثل أن يعطى مائة ألف تومان قرض، ليأخذ بعد عدة أشهر مائة و عشرين ألف تومان). يروى عبد الله بن جعفر فى الحديث الشريف الوارد فى كتاب- قرب الإسناد- عن الإمام موسى بن جعفر (عليهما السلام) أنه قال سألت عن رجل أعطى رجلاً مائة درهم على أن

يعطيه خمسة دراهم أو أقل أو أكثر؟ الربا و البنك الاسلامى، ص: ٨١ قال (عليه السلام): «هذا الربا المحض» (١). و بالرغم من أن سند كتاب- قرب الإسناد- محل بحث و جدل بين الفقهاء، لذا لا يمكن الاعتماد على الرواية الواردة فقط فى هذا الكتاب، و لكن بما أن فى هذا المورد روايات متعددة، و قد وقعت مورد قبول و عمل الأصحاب، فمن هذه الجهة لا نجد مشكلا من حيث السند، و أمّا من حيث الدلالة فالأمر واضح من خلال تصريح الإمام (عليه السلام) بأنه ربا محض.

٢- أن تكون للقروض الربوية زيادة و صفة

، مثل أن يعطى مائة كيلو غراماً من الحنطة الرديئة كقرض، ليحصل بعد مدّة على مائة كيلو غراماً أخرى من الحنطة المرغوبة و الجيدة، كتسديد لذلك القرض، و هذا أيضاً من الربا المحرم، ففى الحديث الشريف الوارد عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنه قال «إذا أقرضت الدرهم ثم جاءك بخير منها فلا بأس إذا لم يكن بينكما شرط» (٢). فهذه الرواية تدلّ على أن هناك زيادة و صفة فى مال القرض، غاية الأمر أنه لا- إشكال فى ذلك من حيث عدم وجود اشتراط مسبق فى هذه المعاملة، و معنى ذلك أنه لو كان هناك اشتراط فى هذا الأمر فى الزيادة الوصفية، لكان ذلك من الربا الحرام.

٣ و ٤- تحريم القروض الربوية التي فيها زيادة فى المنفعة، أو الانتفاع

كشروط ضمن العقد، (مثلاً أن يقرضه مالا على أن ينتفع من بيته إلى مدّة معينة، أو أن يعطيه شيئاً بعنوان العارية، ليستفيد منه). و قد جاء تحريم كلا النوعين من الزيادة المذكورة، فى رواية محمد بن قيس عن الإمام الباقر (عليه السلام) أنه قال «من أقرض رجلاً ورقاً (١) فلا- يشترط إلّا مثلها فإن جوزى أجود منها فليقبل و لا يأخذ أحد منكم ركوب دابة أو عارية متاع يشترط من أجل قرض ورقة» (٢). فلو اشترط أن يأخذ من المقرض مكباً ليستفيد منه، فهو زيادة فى المنفعة، و لو شرط أن يعيره شيئاً فهو زيادة فى الانتفاع، و كلا هذين القسمين من الربا المحرم.

٥- تحريم القروض الربوية التي فيها شرط من زيادة عمل من الأعمال

، كأن يقرضه المال، و يشترط عليه أن يخيط له ثوباً أو يصلح له سيارته. و قد ورد تحريم هذا النوع من الربا، فى رواية جميل بن دراج عن الإمام الصادق (عليه السلام) قال قلت له: أصلحك الله إننا نخالط نقرأ من أهل السواد (٣) فنقرضهم القرض و يصرفون إلينا غلاتهم فنيبيعها له بأجر الربا و البنك الاسلامى، ص: ٨٣ و لنا فى ذلك منفعة؟ فقال (عليه السلام): «لا بأس» (١). و هو إشارة إلى أن هذا العمل جائز و لا إشكال فيه، لأنه لم يشترط ذلك مسبقاً، فإذا كان بيع الغلات مشروطاً ورد بعنوان الشرط فى عقد القرض، فإنه من الربا المحرم و هذا من قبيل شرط الفعل. و لكن بما أن هذه المسألة لم ترد بصورة الشرط، و لذا قال الإمام (عليه السلام): «لا بأس». و الجدير بالذكر أن الوارد فى ذيل هذه الرواية الشريفه أن الراوى قال: و لا- أعلمه إلّا قال: و لو لا- ما يصرفون إلينا من غلاتهم لم نقرضهم، قال (عليه السلام): «لا بأس». فهذه الجملة تدلّ على أن الداعى هو الزيادة الفعلية، لا أنه صرح بهذا الشرط للمقرض، و إلّا فهو ربا و حرام.

التفاوت بين الشرط و الداعى:

النكتة المهمة هنا و التي ينبغي الالتفات إليها، هو التفاوت بين الشرط و الداعى على العمل، فالشرط عبارة عن كونه جزءاً من العقد و المعاملة، إما أن يكون صريحاً عند العقد، أو يكون ضمناً بحيث يقع العقد مبنياً عليه، و ذلك إذا اشترط قبل العقد و أوقعا العقد على ذلك الأساس، و على أى حال الربا و البنك الاسلامى، ص: ٨٤ تكون جزءاً من العقد. أمّا الداعى و الدافع النفسى إلى هذا العقد فلا يكون جزء العقد- لا صريحاً و لا ضمناً- فلا يكون للدائن حقاً فيه، و لكنّه يكون هو الباعث إلى تحقق هذه المعاملة، فالمعاملة لا تتضمن شرطاً صريحاً فى متنها، و لا شرطاً مسبقاً، بحيث يكون العقد مبنياً عليه. و خلاصه ما مرّ من البحث، أن القروض الربويّة حرام فى كلّ من الصور الخمسة، من الشروط المذكورة فى الفائدة العينيّة و الوصفيّة، و العمليّة، و الانتفاعيّة، و المنفعية، بالأدلة الأربعة المتقدمة.

و يتبقى بحثان مهمّان:

١- ما هو المراد من الشرط المضمّر، و غير المضمّر؟

و هذا نوعان من الشرط يتوفّران فى جميع المعاملات من البيع، و الإجارة، و النكاح، و الصلح، و القرض، و غير ذلك، فتارة يكون الشرط مذكوراً فى متن العقد و المعاملة «١» و يدعى هذا النوع من الشرط (الشرط الصريح)، و تارة أخرى يكون الشرط قبل وقوع العقد، بأن تبحث الشروط قبل إجراء المعاملة و يتمّ الاتفاق عليها، ثمّ تجرى صيغته العقد بدون ذكر هذه الشروط، و لكنّها ناظرة إلى تلك الشروط، و هذا النوع من الشرط الذى يبتنى عليه العقد، يسمّى (الشرط المضمّر)، و السبب فى عدم ذكر هذا الشرط فى متن العقد، هو أحد أمرين: الربا و البنك الاسلامى، ص: ٨٥-١ أن يكون عدم ذكره فى العقد لأنه قد تمّ الاتفاق عليه مسبقاً، و لذا لا يجد المتعاقدان حاجة إلى ذكره مرة أخرى فى العقد. ٢- أن يكون شرطية هذا الشرط واضحة و جليّة تماماً، و لذا لا يحتاج إلى ذكرها فى العقد لوضوحها، مثل سلامة جنس المبيع، فلا أحد يشترط هذا الشرط، لأنه من البديهيات، أو سلامة الجنس فى مورد الإجارة مثلاً، فلا أحد يشترط أن يكون مورد الإجارة سالماً، لأنه من البديهى أن يكون كذلك، أو مثلاً شرط البكارة فى البنت عند الزواج، لأنّ البكارة للبنت فى عرف المسلمين من الشرائط الواضحة، و لذا لو اتّضح بعد ذلك أن البنت غير باكرة، فالزوج له حقّ الفسخ لعقد النكاح، و لا أحد يعترض على ذلك، و أن هذا الشرط لم يذكر فى متن العقد. النتيجة: أن الشروط المذكورة فى العقود على نحوين: ١- الشرط الصريح. ٢- الشرط المضمّر الذى يبتنى عليه العقد. و بالنسبة إلى الربا، فإنّ كلّ شرط إضافى فى القرض بأى شرط من هذين الشرطين، حرام و ممنوع.

٢- القروض الربويّة جارية فى جميع الأجناس الثلاثة:

ربا المعاوضة الذى يكون فى الأجناس الموزونة و المكيّلة لا يجرى فى المعدودات، و لهذا لا إشكال فى بيع أربعة رءوس من الغنم، بثلاثة رءوس لأنّ الغنم من المعدود، و لكنّ الربا القرضى لا يختلف بين هذه الأجناس الربا و البنك الاسلامى، ص: ٨٦ الثلاثة، و يجرى فيها جميعاً «١». و المثال الواضح على جريانه فى المعدود فى عصرنا الحاضر هو الأوراق النقدية، حيث يجرى فيها الربا القرضى، فلو أقرضه مقداراً من الأوراق النقدية، و اشترط عليه أن يسدّها أكثر منها، فهو حرام و ربا.

الأدلة على تعميم الربا القرضى لجميع الأشياء:

١- أن المشهور بين الفقهاء أنّه لا تفاوت بين أقسام الربا القرضى فى الحرمة، حيث يشمل الأجناس الثلاثة جميعاً، بل إنّ الظاهر أنّ هذه المسألة مجمع عليها و مورد اتفاق الفقهاء. ٢- إطلاق الآيات و الروايات الشريفة التى وردت فيها كلمة (الربا) مطلقاً. ٣- عموم

روايات (جزء المنفعة) حيث تشمل المعدودات أيضاً، كما تشمل الأجناس الأخرى. ٤- عمومات عدم جواز الشرط في الربا القرضي، حيث تشمل المعدودات أيضاً، كما مرّ شرحه في الروايات المتقدمة. و الخلاصة، أنّ الأدلّة الأربعة، تدلّ أنّه لا تفاوت في القروض الربويّة بين المكيل و الموزون و المعدود. (سؤال:) هناك أحاديث كثيرة في تحريم الربا في معاملات الدرهم و الدينار، فهل يمكن الاستناد في تحريم الربا القرضي في المعدودات على الربا و البنك الاسلامي، ص: ٨٧ هذه الروايات؟ (الجواب:) بالرغم من أنّ الأموال النقديّة الورقيّة في عصرنا الحاضر من جملة المعدودات، و لكنّ الدرهم و الدينار الواردان في الأحاديث المذكورة وردت بعنوان الموزون، فكانت تحسب على أساس الوزن، لا-العدد، و في جميع المعاملات التي كانت تجري في السابق، كان الدرهم و الدينار من الأشياء الموزونة، و لهذا السبب نقول إنّ الدرهم يساوي- ١٢- حصّة و أكثر بقليل، و إنّ الدينار الواحد يساوي- ١٨- حصّة، و الشاهد على أنّ الدرهم و الدينار من الموزون، هو أنّ الفقهاء يقولون: إذا باع الدرهم بالدينار يجب عليه أن يضيف شيئاً عليه، بأن يكون شيئاً مضافاً إلى الدينار في مقابله، في حين أنّ الدرهم و الدينار إذا كانا من المعدودات لا يحتاج إلى ضمّ ضميمه، و على هذا الأساس نرى أنّ الدرهم و الدينار من الموزونات، لا المعدودات. (٩)

حكم القرض بشرط الإجارة و الإجارة بشرط القرض

إشارة

و هنا نتوجه إلى مسألة أخرى ذكرها الإمام الراحل (قدس سره) في إدامه بحث الربا، فقد ورد في عبارة تحرير الوسيلة: «لو أقرضه و شرط أن يبيع منه شيئاً بأقلّ من قيمته أو يأجره بأقلّ من أجرته، كان داخلاً في شرط الزيادة، نعم لو باع المقرض من المقرض مالاً بأقلّ من قيمته، و شرط عليه أن يقرضه مبلغاً معيناً، لا بأس به» (١). و توضيح المسألة أعلاه، أنّ هذه المسألة بالرغم من أنّها ليست مسألة جديدة و مستحدثة، و لكنّها وقعت في هذه الأيام مورد ابتلاء عموم الناس، و خاصية المؤجرين و المستأجرين غالباً، و لهذه المسألة فرعان: ١- القرض المشروط، سواء كان مشروطاً بالإجارة بمبلغ أقلّ، أو مشروطاً ببيع الجنس بمبلغ أقلّ من قيمته السوقية، أو يتضمن العقد شرائط أخرى ورد بعضها في كلمات الفقهاء (٢). الربا و البنك الاسلامي، ص: ٨٩ و هذا النوع من القرض حرام، لأنّه يشتمل على شرط إضافي، الذي تقدّمت حرمة مطلقاً. ٢- الإجارة أو البيع المشروط، كأن يؤجر منزله بعشرة آلاف درهم شهرياً و لمدة سنة كاملة، بشرط أن يقوم المستأجر بإقراض المؤجر مليون درهم لمدة سنة كاملة، و يبيعه جنساً بقيمة خمسمائة درهم، في حين أنّ قيمته السوقية عشرة آلاف درهم، بشرط أن يقوم المشتري بإقراض البائع مائة ألف درهم لمدة سنة كاملة. و لا إشكال في الصورة الثانية هذه، لأنّها ليست داخله في عموم إطلاقات الربا، و لا بأس بالشرط و الاشتراط في البيع و الإجارة. و الخلاصة، أنّ الفرع الأوّل يعنى القرض بشرط البيع أو الإجارة فيه إشكال، و الفرع الثاني، أى الإجارة و البيع بشرط القرض لا إشكال فيه، بالرغم من أنّهما لا يختلفان حسب الظاهر من حيث النتيجة، و لكن بما أنّهما يختلفان في صورة العقد، و نحن في باب المعاملات نجد أنّ كيفية العقد و المعاملة لها دخل كبير في مشروعية المعاملة و ترتب الأثر عليها، لهذا يكون الأول حراماً، و الثاني جائزاً. و لذا اتفق الفقهاء على أنّه لو قالت المرأة: زوجتك نفسى بالعقد الدائم على المقدار الفلاني من المهر، و قبل الرجل، فإنّ العقد سيكون نافذاً، أمّا لو قالت: استأجرتك على المبلغ الفلاني فهو حرام و باطل قطعاً لأنه «إنما يحلّل الربا و البنك الاسلامي، ص: ٩٠ الكلام و يحرم الكلام». (١)

آراء الفقهاء:

إشارة

بالرغم من أن هذا البحث ليس فيه جنبه معقده خاصة، و لكنه في نفس الوقت محل بحث و نقاش بين الفقهاء إلى الحد الذي أورد صاحب الجواهر (قدس سره) «٢»، أن المرحوم العلامة الحلي في كتاب المختلف، في هذا المجال أورد لجواز الفرع الثاني خمسة و عشرين دليلاً و يستفاد من كثرة الأدلة أن هذه المسألة محل اختلاف شديد بين الفقهاء، و في كل من الفرعين هناك مخالفين، رغم أن عددهم قليل في كلا الفرعين. و كيف كان، فإن جميع الفقهاء أفتوا بتحريم القرض بشرط البيع و التجارة، سوى العلامة بحر العلوم «رضوان الله تعالى عليه». أما الدليل الذي استدلل به السيد بحر العلوم (قدس سره) على ذلك، أنه ذهب إلى أن الربا يجري فقط في الزيادة العينية، فعلى هذا إذا كان القرض مشروطاً بالزيادة غير العينية، فلا يحرم، و المسألة مورد بحثنا هذا من هذا القبيل، لأن شرط البيع أو الإجارة أقل من القيمة لا تعتبر من الزيادة العينية، إذ فلا إشكال فيها، و لكن كما تقدم في المسألة السابقة أنه لا تفاوت و لا اختلاف الربا و البنك الاسلامى، ص: ٩١ بين الزيادة العينية و بقيه أقسام الزيادة، فكل أنواع الربح و الزيادة إذا اشترطت في القرض تكون حراماً بأي شكل كانت و بأي صورة. و قد اتضح الدليل على حرمتها من الأبحاث السابقة، لأنه و طبقاً لصريح الروايات و ظاهر الآيات القرآنية أن كل زيادة و ربح في القرض لا شرعية له، سواء كانت الزيادة عينيه أو فعليه، أو وصفيه، أو انتفاعيه، أو منفعتيه، و هذه المسألة تقدم إثباتها بالأدلة الأربعة فيما سبق. فعلى هذا، فإن إطلاق كلمة الربا الوارد في الآيات و الروايات يشمل هذا النوع من الربح و المنفعة، مضافاً إلى أن روايات (جز المنفعة) فيها إطلاق أيضاً، و المسألة هذه مشموله لهذه الإطلاقات، و كذلك الروايات التي ورد التعبير فيها بتحريم كل (شرط) في القرض، تشمل موردنا هذا أيضاً، و كذلك الروايات الخاصة التي سبق أن أوردناها في هذا المجال، و لذا فإن القرض بشرط البيع أو الإجارة الأقل من القيمة حرام. أما الفرع الثاني - يعنى عكس المسألة المذكورة أعلاه، (الإجارة بشرط القرض) - يقول المرحوم صاحب الجواهر (قدس سره) في مورد الفرع الثاني نقلاً عن العلامة في المختلف: اتفاق علماء الإمامية السابقون بالجواز، فإنهم قالوا لا بأس أن يتناع الإنسان من غيره متاعاً أو حيواناً أو غير ذلك بالنقد و النسيئة، و يشترط أن يسلفه البائع شيئاً في مبيع أو يقرض شيئاً معلوماً إلى أجل) «١». و لكن يستفاد من بعض كلمات الفقهاء، أن هذه المسألة لها مخالف أيضاً، و منهم المرحوم المحقق الحلي صاحب كتاب الشرائع، حيث تطرق إلى ذكر الربا و البنك الاسلامى، ص: ٩٢ هذه المسألة و بعبارة (فيها تردد) «١».

دليل القائلين بجواز هذا العقد:

الدليل على جواز البيع أو الإجارة بشرط القرض، هو قصور أدلة تحريم الربا عن ذلك، يعنى أن عمومات و إطلاقات أدلة تحريم الربا لا تشمل هذه المسألة، مضافاً إلى أن عمومات و إطلاقات أدلة جواز البيع و الإجارة تشمل هذه المسألة و تحكم بصحتها. و لكن بعض الفقهاء - و هم أقلية - ذهبوا إلى بطلانها، و أوردوا لذلك دليلين: ١- التلازم بين هاتين المسألتين (تحريم القرض بشرط الإجارة، و الإجارة بشرط القرض) يعنى أن كلا المسألتين متماثلتان و لا تفاوت بينهما إطلاقاً، فلذا يكون حكمهما واحداً، فكما أن المعاملة في الصورة الأولى تقع حراماً، فكذلك في الصورة الثانية، و مجرد اختلاف الاسم و التغيير في الشكل لا يؤثر في تبدل ماهيته و حقيقة المعاملة. و لكن لا بد من الالتفات إلى أن هذا المعنى نوع من القياس في الأحكام الفقهيّة، و نحن الشيعة لا نعتقد بالقياس، و لا نقول به، لأننا إذا حكمنا في هذه المسألة بهذا الحكم و بالاستناد إلى هذا الدليل، فإن باب القياس سيكون الربا و البنك الاسلامى، ص: ٩٣ مفتوحاً على مصراعيه في جميع أبواب الفقه، و سوف تكون الكثير من المسائل حلالاً بهذا المعنى، لأننا نجد أمثال هذه المسألة في أبواب الفقه كثيراً، مثلاً في كتاب النكاح و الزواج، يقول الفقهاء: أنه لو قرئت صيغة الزواج بلفظ (النكاح) فإنه صحيح و نافذ، و لكن إذا قرئت بلفظ (الإجارة) فإنه سيقع باطلاً، في حين أن النتيجة بحسب الظاهر واحدة، و لكن بما أنهما يختلفان في الشكل و الظاهر، فإن حكمهما يتفاوت و يختلف. كما سوف يأتي أيضاً في المسألة اللاحقة بأن نتيجة الهدية و الشرط واحد، إلا أن حكمهما يختلف.

٢- الدليل الثانی الذى أوردوه على تحريم البيع أو الإجارة بشرط القرض، هو رواية يعقوب بن شعيب عن الإمام الصادق (عليه السلام) قال «سألته عن الرجل يسلم فى بيع أو تمر عشرين ديناراً و يقرض صاحب السلم عشرةً ديناراً أو عشرين ديناراً قال: لا يصلح إذا كان قرضاً يجزّ شيئاً فلا يصلح» (١). و حاصل معنى هذه الرواية أنّ البيع بشرط القرض لا يجوز. و فى الجواب على هذا الدليل يجب مراعاة نكتتين: الأولى: أنّ جملة (لا يصلح) ليست صريحة فى الحرمة، بل إنّها ظاهرة فى كراهة مثل هذه المعاملة (كما هو المعروف بين الأصحاب)، و سوف يأتى فى المسألة اللاحقة أنّ أخذ الإضافة على القرض من أى نوع كانت مكروه للمقترض حتى و إن لم يكن هناك شرط مسبق و أعطيت إليه على سبيل الربا و البنك الاسلامى، ص: ٩٤ الهدية و بصورة الهبة. و ثانياً: أنّ البيع المشروط بالقرض فى هذه الرواية لم يرد تحريمه، بل ورد فى ذيل الحديث أنّ القرض بشرط البيع يعتبر منفعةً و ربحاً، و لهذا السبب قال: إذا جرّ القرض إلى منفعةً و ربح لصاحب المال فإنه لا يصلح. و من هذه العبارة يُعلم أنّ القرض هو المشروط بالبيع، مضافاً إلى أنّ مشهور الفقهاء هو الإعراض عن هذه الرواية و عدم الفتوى بها، و نعلم أنّ إعراض المشهور من الفقهاء عن العمل بإحدى الروايات يوجب سقوطها و عدم حجّيتها. و النتيجة: أنّ القرض بشرط البيع أو الإجارة حرام، و لكنّ البيع و الإجارة بشرط القرض جائز و حلال. (١٠)

جواز أخذ الفائدة بدون شرط مسبق

إشارة

البحث فى المسألة الثالثة فى أنّ دفع الربح من قبل المقترض بدون شرط قبلى هل يقع جائزاً، أم لا؟ يقول الإمام الراحل (قدس سره) فى تحرير الوسيلة: «إنما تحرم الزيادة مع الشرط، و أمّا بدونه فلا بأس، بل تستحب للمقترض، حيث أنّه من حسن القضاء، و خير الناس أحسنهم قضاءً» (١)، بل يجوز ذلك إعطاءً و أخذاً لو كان الإعطاء لأجل أن يراه المقرض حسن الربا و البنك الاسلامى، ص: ٩٦ القضاء فيقرضه كلّما احتاج إلى الاقتراض أو كان الإقراض لأجل أن ينتفع من المقترض لكونه حسن القضاء و يكافى من أحسن إليه بأحسن الجزاء بحيث لو لا- ذلك لم يقرضه «١» نعم يكره أخذه للمقرض خصوصاً إذا كان إقراضه لأجل ذلك، بل يستحب أنّه إذا أعطاه شيئاً بعنوان الهدية و نحوها يحسبه عوض طلبه بمعنى أنّه يسقط منه بمقداره» (٢).

آراء و كلمات الفقهاء:

إشارة

١- يقول المرحوم العلامة الحلى (قدس سره) فى كتاب (تذكرة الفقهاء): لو دفع إليه أزيد فإن شرط ذلك كان حراماً إجماعاً. و إن دفع الأزيد من المقدار عن طيبة نفس منه بالتبرع، يعنى بدون شرط قبلى، كان حلالاً إجماعاً، بل كان أفضل للمقترض. «١» ٢- يقول صاحب الجواهر (قدس سره) «نعم لو تبرّع المقترض بالزيادة فى العين أو الصفة جازت، بل لا أجد خلافاً بيننا». «٢» ٣- و لابن قدامة (الفتحية المعروف عند أهل السنة) كلام فى كتاب المغنى فى هذا المجال و مضمونه أنّه، (كلّما لم يكن فى عقد القرض شرط خاص و لكن أضاف المقترض عليه مقداراً من الزيادة فى الأوصاف أو المقدار مع رضائه الطرفين فلا إشكال فى ذلك، بل هو أفضل، ثم نقل قول أحد عشر نفر من فقهاء أهل السنة المعروفين هذا القول و الفتوى و عدّ من المخالفين لهذا القول أفراداً قلائل أيضاً). و النتيجة هى أنّ المتفق عليه بين علماء الشيعة، هو جواز دفع الزيادة من قبل المقترض بدون شرط مسبق، و بالنسبة إلى فقهاء أهل السنة، فإنّ الأكثرية توافقنا فى هذا الحكم و الفتوى، سوى عدد ضئيل من مخالفينا.

أدلة المسألة:

إشارة

إنّ العمدة في الأدلة على هذه الفتوى هو الروايات المتعددة في هذا الربا و البنك الاسلامى، ص: ٩٨ الباب، الواردة في الباب - ١٩ - من أبواب الدين و القرض في كتاب وسائل الشيعة - و هذا الباب فيه - ١٩ - رواية و أكثرها تدلّ على هذه المسألة مورد بحثنا. و كذلك فإنّ أكثر روايات الباب - ١٢ - من أبواب الصرف، التي تتضمن - ١١ - رواية تدلّ على المقصود، و من مجموع - ٣٠ - رواية واردة في هذين البابين «١»، فإنّ أكثرها تدلّ على ما ذهبنا إليه في هذه المسألة، و بما أنّ مضامين هذه الروايات مختلف، فإنّه بالإمكان تقسيمها إلى أربعة طوائف «٢»

الطائفة الأولى: الروايات التي تقول: (خير القرض ما يجزّ نفعاً)

و الذي سبق شرحه و بيانه «٣»، حيث نكتفى هنا برواية واحدة في هذا المجال: عن محمّد بن عبدة قال سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن القرض يجزّ المنفعة. فقال (عليه السلام): «خير القرض الذي يجزّ المنفعة». «٤» الربا و البنك الاسلامى، ص: ٩٩ و سبق أن رأينا في الأبحاث السابقة أنّ هذه الروايات لا تتنافى مع الروايات التي تقول بحرمة جزّ المنفعة في القرض، لأنّ تلك الروايات ناظرة إلى اشتراط النفع و الفائدة في القرض، و هذه الروايات واردة في موارد عدم الشرط في عقد القرض، و أنّ الشخص المقترض يضيف عند تسديد دينه مقداراً من المال باختياره، و عن طوع و رغبة.

الطائفة الثانية: الروايات التي تدلّ على الجواز بالمعنى العام

«١»، و هذه الروايات كثيرة مثل الروايات التالية: ١- إسحاق بن عمار عن الإمام الكاظم (عليه السلام) قال سألت عن الرجل يكون له مع رجل مال قرضاً فيعطيه الشيء من ربحه مخافة أن يقطع ذلك عنه فيأخذ ماله من غير أن يكون شرط عليه. قال (عليه السلام): «لا بأس بذلك ما لم يكن شرطاً» «٢». ٢- محمّد بن مسلم عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنّه قال عن الرجل يستقرض من الرجل قرضاً و يعطيه الرهن إمّا خادماً و إمّا آنيّةً و إمّا ثياباً فيحتاج إلى شيء من منفعته فيستأذن فيه فيأذن له. الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٠٠ قال (عليه السلام): «إذا طابت نفسه فلا بأس». «١» ٣- أبو بصير عن الإمام الباقر (عليه السلام) أنّه قال قلت له: الرجل يأتيه النبط بأحمالهم فيبيعها لهم بالأجر فيقولون له أقرضنا دنائير فإننا نجد من يبيع لنا غيرك و لكننا نخصك بأحمالنا من أجل أنّك تقرضنا. فقال (عليه السلام): «لا بأس به». «٢» ٤- محمّد بن عيسى عن الإمام الباقر (عليه السلام) أنّه قال «من أقرض رجلاً ورقةً فلا يشترط إلّا مثلها فإن جوزى أجود منها فليقبل». «٣» ٥- جميل بن درّاج عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنّه قال قلت له أصلحك الله إنّنا نخالط نفعاً من أهل السواد فنقرضهم القرض و يصرفون إلينا غلاتهم فنبيعها لهم بأجر و لنا في ذلك منفعة. فقال (عليه السلام): «لا بأس». «٤» عن إسحاق بن عمار قال: قلت للإمام الكاظم (عليه السلام) الرجل يكون له عند الرجل المال قرضاً فيطول مكثه عند الرجل لا يدخل على صاحبه منفعة فيميله الرجل الشيء بعد الشيء كراهيةً أن يأخذ ماله حيث لا يصيب منه منفعةً أو يحلّ ذلك؟ قال (عليه السلام): «لا بأس إذا لم يكن يشترط». «٥». الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٠١ ٧- أورد الحلبي و هو أحد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) عنه (عليه السلام) أنّه قال «إذا أقرضت الدراهم ثم جاءك بخير منها فلا بأس إذا لم يكن بينكما شرط». «١» ٨- خالد بن الحجاج قال سألت الإمام (عليه السلام) الرجل كانت لى عليه مائة درهم عدداً قضانيها مائة وزناً؟ قال: لا بأس ما لم يشترط. و قال (عليه السلام): «جاء الرّبّا من قبل الشروط إنّما يفسده الشروط». «٢» ٩- الحلبي عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنّه قال سألت عن الرجل يستقرض الدراهم البيض عدداً ثم يعطى سوداً وزناً و قد عرف أنّها أثقل ممّا أخذ و تطيب به نفسه أن يجعل له فضلها. فقال (عليه السلام): «لا

بأس به إذا لم يكن فيه شرط». (٣) ١٠- قال أبو الربيع سألت الإمام الصادق (عليه السلام): عن الرجل أقرض رجلاً دراهم فيردّ عليه أجود منها بطبيّة نفسه و قد علم المستقرض و القارض أنّه إنّما أقرضه ليعطيه أجود منها. قال (عليه السلام): «لا بأس إذا طابت نفس المستقرض». (٤) النتيجة المتحصّلة من روايات الطائفة الثانية هذه أنّها تدلّ على جواز الزيادة إذا كانت بدون شرط مسبق، و طبعاً هذا الجواز بالمعنى الأعم و الذى الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٠٢ ينسجم مع غير الحرمة من بقيّة الأحكام الخمسة.

الطائفة الثالثة: الروايات الواردة فى النهى عن إعطاء الزيادة حتى بدون شرط مسبق

، مثل الروايات التالية: ١- الهذيل بن حيان قال قلت للإمام الباقر (عليه السلام): إنى دفعت إلى أخى جعفر مالا، فهو يعطينى ما أنفق و أحج منه و أتصدّق و قد سألت من قبلنا فذكروا أنّ ذلك فاسد لا يحلّ، و أنا أحبّ أن أنتهى إلى قولك. فقال (عليه السلام) لى: «أ كان يصلحك قبل أن تدفع إليه مالك؟ قلت نعم: قال خذ منه ما يعطيك فكل منه و اشرب و حجّ و تصدّق، فإذا قدمت العراق فقل جعفر بن محمّد أفئتنى بهذا». (١) ٢- يعقوب بن شعيب عن الإمام الصادق (عليه السلام) قال سألت عن رجل يأتى خريفه و خليطه فيستقرض منه الدنانير فيقرضه و لو لا- أن يخالطه و يعارفه و يصيب عليه لم يقرضه. فقال (عليه السلام): «إن كان معروفاً بينهما فلا بأس، و إن كان إنّما يقرضه من أجل أنّه يصيب عليه فلا يصلح». (٢) و مفهوم الرواية، أنّه إذا كان القرض مشروطاً بالهدية فلا يجوز، و لكن بدونها لا مانع منه. الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٠٣- إسحاق بن عمار عن العبد الصالح (الإمام الكاظم (عليه السلام)) قال سألت عن رجل يرهن العبد أو الثوب أو الخلى أو المتاع من متاع البيت فيقول صاحب الرهن للمتهن: أنت فى حلّ من لبس هذا الثوب، فألبس الثوب و أنتفع بالمتاع و أستخدم الخادم؟ قال (عليه السلام): «هو له حلال إذا أحله و ما أحبّ له أن يفعل». (١) و هذه الرواية تدلّ أيضاً على كراهة ذلك، فتكون محصّلة هذه الطائفة من الروايات أنّها تنهى عن الزيادة، و يحمل هذا النهى بقريئة الروايات الأخرى على الكراهة.

الطائفة الرابعة: الروايات التى تقول: «أحسب هدية المقرض من جملة مال القرض»

، و فى هذه الطائفة لا نجد سوى رواية واحدة، و هى رواية غياث بن إبراهيم و هى: محمّد بن يعقوب عن محمّد بن يحيى عن أحمد بن محمّد عن محمّد بن يحيى عن غياث بن إبراهيم عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال إنّ رجلاً أتى عليّاً (عليه السلام) فقال: أن لى على رجل دين فأهدى لى هدية. قال (عليه السلام): «أحسبه من دينك عليه». (٢) و هذه الرواية من حيث السند معتبرة (٣)، و مفهومها واضح أيضاً، و أفئ الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٠٤ بهذه الرواية فى تحرير الوسيلة، و ذهب إلى استحباب هذا العمل.

الجمع بين روايات الطوائف الأربعة

من الواضح أنّ هناك شيئاً من عدم التلاؤم و الاختلاف بين هذه الطوائف الأربع من الروايات، لأنّه ورد فى بعضها جواز الزيادة و الهدية من قبل المقرض، و ورد فى بعضها الآخر النهى عن ذلك، و فى بعضها الآخر أنّه مستحب و فى بعضها أنّه حرام أو مكروه. و لنا طريقتان للجمع بين هذه الروايات: ١- الروايات التى ترى استحباب الهدية و الزيادة، ناطرة إلى عمل المقرض، فعلى هذا يستحب للمقرض أن يعطى هدية إلى صاحب المال، أمّا روايات الناهية عن ذلك، فتحمل على عمل المقرض، يعنى أنّ صاحب المال لا ينبغى له أخذ هذه الهدية، و هناك شاهد فى متن هذه الروايات على هذا الجمع. و لكن هذه الطريقة من الجمع يعترضها مشكل، و هو أنّ الروايات (خير القرض) ظاهرة فى استحباب هذا العمل فى الأخذ و العطاء، فعلى هذا لا يتلاءم هذا الجمع المذكور مع هذه الطائفة من الروايات (فتأمل). الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٠٥- ٢ الروايات الناهية ناطرة إلى بداية العمل، بأن ينوى أخذ الهدية و الزيادة و الفائدة منذ البداية، بالرغم من أنّه لم يرد هذا المعنى فى متن العقد، أمّا الروايات التى ترى استحباب أخذ و إعطاء الهدية،

فهى ناظرة إلى ما إذا لم يكن نية المقرض أخذ الزيادة من بداية الأمر. «١» (١١)

جواز أخذ الفائدة لمصلحة - المقرض -

إشارة

وهنا نصل إلى مسألة أخرى من المسائل المتعلقة في هذا الباب (المسألة الرابعة)، و البحث فيها عن الفائدة للمقرض لا للمقرض (فتأمل جيداً). جاء في كتاب تحرير الوسيلة للإمام الراحل (قدس سره): «إنما يحرم شرط الزيادة للمقرض على المقرض، فلا بأس بشرطها للمقرض كما لو أقرضه عشرة دراهم على أن يؤدي ثمانية، أو أقرضه دراهم صحيحة على أن يؤديها مكسورة، فما تداول بين التجار من أخذ الزيادة و إعطائها في الحوائل المسمى عندهم بصرف البرات و يطلقون عليه على المحكى بيع الحوالة و شرائها إن كان بإعطاء مقدار من الدراهم و أخذ الحوالة من المدفوع إليه بالأقل منه فلا بأس به، و إن كان بإعطاء الأقل و أخذ الحوالة بالأكثر يكون داخلاً في الربا». «١» و خلاصة هذه المسألة أن حرمة شرط الزيادة في القروض الربويّة منحصرة في أن تكون الزيادة في مصلحة المقرض و صاحب المال لا المقرض، فعلى هذا إذا أقرض شخصاً عشرة آلاف درهماً مثلاً، و شرط الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٠٧ عليه أن يسدّد تسعة آلاف درهم عند الحول، فلا إشكال في ذلك، و لا يحسب من الربا، و كذلك لو شرط جنساً بأوصاف أقل قيمة مما كان. ثم إن الإمام الراحل يستنتج جواز الحوالات البنكية المتعارفة، كأن يدفع إلى البنك عشرة آلاف درهم، على أن يستلم في بلد آخر تسعة آلاف و تسعمائة درهماً، بأن ينقص منه عشرة آلاف درهم لحساب البنك، نعم لو دفع مبلغاً أقل إلى البنك أو إلى أحد التجار على أساس الحوالة، بأن يدفع أكثر من ذلك في اللاحق، فهو ربا و حرام، أمّا ما ورد من كلمات الفقهاء و أدلتهم على هذه المسألة فسوف نستعرضها بالتفصيل:

كلمات الفقهاء

إشارة

فأولاً: نستعرض كلمات الفقهاء في هذا المورد. إن كلمات و آراء الفقهاء في مسألة اشتراط النفع على القرض واضحة و بيّنة، و هذه المسألة و هى عدم حرمة النفع للمصلحة المقرض من المسائل المسلمة بين الفقهاء، و لا نجد لها مخالفاً معروفاً. ١- يقول صاحب الجواهر (قدس سره): «و لو كان الشرط نفعاً للمستقرض دون المقرض، كما إذا اشترط إعطاء الغلّة عوض الصحاح، أو اشترط عليه أن يقرضه شيئاً آخر و نحو ذلك، جاز بلا خلاف و لا إشكال. نعم، احتمال في الدروس المنع في الثاني مع فرض النفع له، كما إذا كان زمان نهب أو غرق. و فيه: أن مثله غير قاذح، لا أقل من الشك في اندراج مثله تحت أدلة الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٠٨ المنع، و الله أعلم». «١» و خلاصة هذا الكلام هو أن وضع الشرط بنفع المقرض لا إشكال فيه، سواء كان بصورة مبلغ أقل، أو جنس أردأ، أو يشترط عليه أن يعطيه قرضاً آخر. بعض الفقهاء كالمرحوم الشهيد في - كتاب الدروس - قال: لا يجوز هذا العمل في بعض الشرائط، مثلاً إذا كان في زمان اشتدّ فيه الهرج و المرج و عدم الأمان، فيعطيه مائة ألف درهم، و يقول له: أقرضك هذا المبلغ، على أن تردّه علىّ بعد هدوء الزوبعة و استتباب الأمور تسعين ألف درهم، في حين أن هذا العمل في الحقيقة يصبّ في مصلحة المقرض، لأنّه قام في تلك الأوضاع المضطربة بحفظ أمواله، بالرغم من أنّه تنازل عن مبلغ ضئيل منها، إلّا أنّه انتفع بذلك القرض. و لكنّ صاحب الجواهر بعد نقل هذا الكلام، قال: «بأنّ مثل هذه الأمور لا تمنع من صحة القرض هذا، و لا يعتبر من الربا» و الحق معه، لأنّ صاحب المال استطاع بهذا العمل أن يحفظ أمواله من التلف، لا أنّه انتفع و ربح مبلغاً إضافياً. ٢- يقول ابن قدامة الفقيه السنّي المعروف في -

كتاب المغنى:- «و إن شرط فى القرض أن يوفيه أنقص ممّا أقرضه و كان ذلك ممّا يجرى فيه الربا، لم يجز لإفضائه إلى فوات المماثلة فيما هي شرط فيه، و إن كان فى غيره لم يجز أيضاً، و هو أحد الوجهين لأصحاب الشافعى، و فى الوجه الآخر يجوز، الربا و البنك الاسلامي، ص: ١٠٩ لأنّ القرض جعل للرفق بالمستقرض، و شرط النقصان لا يخرج عن موضوعه، بخلاف الزيادة. و لنا: أنّ القرض يقتضى المثل، فشرط النقصان يخالف مقتضاه، فلم يجز كشرط الزيادة» (١). و يستفاد من هذا الكلام أنّه هناك نظريتان بين علماء أهل السنّة الأولى: أنّ هذا القرض غير صحيح و غير مشروع، لأنّ طرفى القرض يجب أن يكونا متساويين، و ليسا هنا كذلك. الثانية: أنّ هذا القرض هو من أجل مساعدة المستقرض، و شرط النقصان لا يضرّه بحال، بل يصبّ فى دائرة مصلحته. و النتيجة أنّه لا مخالف بين فقهاءنا بين هذه الفتوى، سوى الشهيد الأول فى الدروس، و لكن لم يوافق عليه سائر الفقهاء، لأنّ هذا الشرط لا يجز المنفعة لصاحب المال، و أمّا بين فقهاء أهل السنّة فهناك نظريتان كما تقدم.

دليل القائلين بالجواز

يوجد هنا دليلان على أنّ شرط النقصان فى القرض لا إشكال فيه: ١- قصور أدلّة الربا بالنسبة لشمولها إلى هذه المسألة، لأنّ أدلّة الربا تحرم القرض الذى يعود بالمنفعة على المقرض و صاحب المال، و هنا ليس الأمر كذلك، و هكذا بالنسبة إلى آيات القرآن المجيد الناطرة إلى تحريم الربا، فهى ناظرة إلى أخذ الزيادة، و كذلك روايات (تحريم الشروط) منصرفه الربا و البنك الاسلامي، ص: ١١٠ إلى هذا اللون من الزيادة. و خلاصة المطلب، أنّ أدلّة تحريم الربا الأعم من الآيات و الروايات و الإجماع لا تشمل شرط النقصان، بل إنّ جميعها ناظر إلى شرط الزيادة. و على هذا الأساس يكون هذا القرض مشمولاً لعموم (أَوْفُوا بِالْعُقُودِ) و (المؤمنون عند شروطهم) و ليس فيه أى إشكال شرعى. ٢- الرواية الواردة فى آخر باب من أبواب (الدين و القرض) فى كتاب الوسائل، و التى ورد فيها: محمّد بن على بن الحسين بإسناده عن أبان عن محمّد بن مسلم عن أبى جعفر (عليه السلام) فى الرجل يكون عليه دين إلى أجل مسمى، فيأتيه غريمه فيقول: أنقذنى من الذى لى كذا و كذا و أضع لك بقيته، أو يقول: أنقذنى بعضاً و أهديك فى الأجل فيما بقى. فقال (عليه السلام): «لا- أرى به بأساً ما لم يزد على رأس ماله شيئاً». (١) أمّا سند هذه الرواية فهو سند جيد، لأنّ الشيخ الصدوق و أبان و محمّد بن مسلم الواردين فى سند هذه الرواية، هم من مشاهير الشيعة، و سند الصدوق إلى أبان صحيح أيضاً إذا كان المراد به أبان بن عثمان (٢). و هذه الرواية مع أنّها لا تشابه ما نحن فيه من البحث، لأنّ موضوعنا هو ما إذا كان الشرط بنفع المقرض فى ابتداء عقد القرض، و فى هذه الرواية ليس كذلك، بل إنّ صاحب المال يتنازل عن شىء من ماله بعد انتهاء عقد القرض، و لكن بمعونة الربا و البنك الاسلامي، ص: ١١١ إلغاء الخصوصية يمكن ذلك قطعاً، يعنى يمكن أن يقال: إنّ لا فرق فى الشرط بين أن يكون أول العقد، و بين أن يكون بعد تمام العقد، فيما إذا كان الشرط يصبّ فى مصلحة المقرض. و النتيجة المتحصلة من هذين الدليلين هو أنّه لا إشكال فى الشرط إذا كان بنفع المقرض.

سؤال هام:

إن شرط الربح فى الربا لمصلحة صاحب المال له دوافع معلومة و أهداف بيّنة، و لكن إذا شرط صاحب المال النفع للمستقرض، كأن يقول له أعطيك مائة درهم قرضاً إلى المدّة الفلانية، على أن تعيده لى ثمانين درهماً بعد تمام المدّة، فما الأمر الذى يصلح أن يكون دافعاً لصاحب المال على ذلك؟ و فى الجواب على هذا السؤال: نقول: إنّ هذا العمل يمكن أن تكون له دوافع متعدّدة، منها: ١- الدافع المعنوى، حيث يكون أحد البواعث المهمّة لمثل هذه القروض، مثلاً أن يرى صديقه قد تورط فى مشكلة و يحتاج إلى مائة

ألف درهم للتخلص منها، و لكنّه و غير مستعد لاستقراض هذا المبلغ الكبير من المال، لأنّه يشك في إمكانية وفائه لهذا الدين، فهنا يقول له صاحب المال: خذ هذا القرض، ثمّ سدد مقداراً أقل حتى يمكنك الوفاء بالدين، و هذا في الواقع نوع من الإنفاق في سبيل الله. الربا و البنك الاسلامى، ص: ١١٢-٢- يمكن أن يكون الدافع هو حفظ المال و المنع من الضرر، كما في الأمثلة التي ذكرها الشهيد الأوّل في - كتاب الدروس - و نقلها عنه صاحب الجواهر، كأن تدهم البلد موجة من الاضطراب السياسى، و التزلزل الاجتماعى فلا- يتمكن صاحب المال و الثروة من الاحتفاظ بأمواله و رأس ماله، فيعطيها إلى من هو أقدر منه على حفظها، بعنوان القرض، بشرط أن يعيدها إليه بعد مدّة مع التنازل عن مبلغ من المال لصالح الشخص الثانى، هذا المعنى يجرى أيضاً في أوقات الحروب، و عند إصابة البلد بالزلازل، و السيول، و الكوارث الطبيعية، حيث لا يستطيع أصحاب الأموال و الثروات الاحتفاظ بثروتهم، فتكون هذه القروض بتلك الدوافع الماديّة منطقيّة و معقولة. ٣- أن يكون الباعث على مثل هذا القرض النقل و الانتقال للثروة، (كما في المثال الوارد في متن تحرير الوسيلة)، كأن يريد أن ينقل أمواله من بلد إلى آخر، أو من مدينة إلى أخرى، فلو أنّه سحب معه أمواله لتعرض إلى الأخطار أو المشاكل، و لذا فإنّه يقرضها لأحد التجار على أن يسدّه بأقل منها في البلد الآخر، و بهذا الترتيب تنحل مشكلة حمل الأموال و نقلها من مكان إلى آخر، أو أن يتم هذا الأمر بواسطة البنوك و المصارف الموجودة. ٤- أن يكون الباعث على هذا العمل هو امتلاك السند و الوثيقة، مثلاً إذا أراد أن يضع مبلغاً كبيراً من المال و ثروة طائلة عند شخص، بعنوان أمانه و خاف أن ينكر عليه ذلك الشخص أمانته و يتنكر له، فلذا يستخدم هذا الأسلوب و يضعها أمانه عنده بواسطة البنك، و يستلم منه سنداً بذلك، الربا و البنك الاسلامى، ص: ١١٣ فبالرغم من أن البنك يخضم منه مبلغاً و يسلم إلى ذلك الشخص مبلغاً أقل من الوديعة، إلّا أنّ صاحب المال مطمئن الفكر و مرتاح البال على أمواله و ثروته، لأنّه يمتلك سنداً في يده يقرّ له بهذا المال، فلذلك لا مانع من أن يقوم الإنسان بإقراض شخص آخر ذلك المبلغ، بشرط أن يأخذ منه أقل عند السداد.

ماهية و حقيقة (البروات).

هل إنّ البرات نوعٌ من القرض الحسن للتاجر أو البنك؟ كما ورد في متن تحرير الوسيلة، أو أنّ البرات نوع من (الحوالة) التوأم مع الأجرة و نفقات الحمل و النقل؟ لا يبعد أن يقال: إنّ البرات ليست قرضاً، بل إنّها حوالة ترادف نفقات انتقال رأس المال، كما هو الحال في عرف السوق و البنوك في هذا العصر، حيث إنهم لا- يعتبرونها من القروض، بل هي نوع من الحوالة و الأجرة على انتقال الأموال، حين أنّ الوارد في تحرير الوسيلة، أنّها نوع من القرض الحسن سؤال: إذا كان البرات نوعٌ من الحوالة مرادفة لنفقات الحمل و النقل، فإنّ معنى ذلك أنّ المال سيكون لدى البنك بعنوان أمانة يوصله إلى الشخص الفلانى، و يخضم منه مبلغاً معيناً بعنوان الأجرة، في حين أنّنا نعلم أنّ البنك لا يعطى عين ذلك المال إلى الشخص المحال عليه، بل يقوم بتبديله و إعطائه من مال آخر. الربا و البنك الاسلامى، ص: ١١٤ الجواب: نعم إنّ أمانة، و لكن هذه الأمانة ترافق الوكالة في التبديل، كأن يقول للبنك: إننى أودع عندك هذا المال على أن توصله للشخص الفلانى، و أنت و كيلي في تبديل هذا المال و تحويله إلى الشخص المذكور و تبديله بمال آخر. و الخلاصة: أنّ البرات هو نوع من الحوالة حسب الظاهر، و ليس قرضاً مشروطاً بالنقصان. (١٢)

هل إنّ القرض الربوى حرام، أم باطل؟

إشارة

و الآن تصل النوبة إلى المسألة الخامسة و هي: هل إنّ شرط الفائدة و الزيادة في القرض يبطل عقد القرض من الأساس، أو إنّ شرط باطل، و يبقى أصل القرض سليماً؟ لقد جاء في تحرير الوسيلة: «القرض المشروط بالزيادة صحيح، لكن الشرط باطل و حرام، فيجوز

الاقتراض ممن لا يقرض إلا بالزيادة كالبنك وغيره مع عدم قبول الشرط على نحو الجحد و قبول القرض فقط، و لا يحرم إظهار قبول الشرط من دون جد و قصد حقيقى به، فيصح القرض و يبطل الشرط من دون ارتكاب الحرام» (١). و طبقاً لهذا البيان، فإن شرط الربا هو الذى يقع باطلاً فقط، أمّا أصل القرض فصحيح، و فى الواقع فإنّ فى هذه المسألة أمرين: الأول: أنّ صاحب المال فى القرض الربوى يرتكب حراماً و إثماً، فهل إنّ الزيادة و الربح هو الحرام و الباطل فقط، و لا شىء فى ذمّة المقترض من ذلك، أو إنّ فساد هذا الشرط يسرى إلى أصل القرض، و يؤدى إلى بطلان الربا و البنك الاسلامى، ص: ١١٦ القرض أيضاً؟ و عبارة أخرى أنّ مثل هذا القرض الربوى له حرمة تكليفية، و حرمة وضعيّة أيضاً، يعنى أنّه لا يستطيع الاستفادة من هذا القرض، و لا يحدث فى هذه الصورة نقل و انتقال للمال من شخص إلى آخر. و الأمر الآخر: أنّنا لو قلنا بأنّ الربح هو الحرام فقط، لا أصل القرض، فإنّ المقترض فى القرض الربوى لا يوافق بصورة جديّة على الشرط قلباً، و إن وافقه عليه حسب الظاهر، ففي هذه الصورة يكون القرض صحيحاً و مشروعاً، و لكنّ الشرط يقع باطلاً، و بإمكانه أن لا يدفع مقدار الزيادة، و لا إثم عليه حينئذ، فليست هناك حرمة تكليفية و لا وضعيّة. و بعبارة أخرى: أنّه بهذه الوسيلة تكون لديه حيلة شرعية للفرار من الربا، و هى وسيلة سهلة و مريحة، فهو عند ما يستلم القرض الربوى، ينوى الاقتراض بصورة جديّة على أصل المال لا على الربح، ثمّ إنّ بإمكانه أن لا يدفع مقدار الربح إلاّ أن يجبر على ذلك، فلو أجبر حينئذ فلا بأس عليه. أمّا البحث الأول: فإنّ المشهور و المعروف بين الفقهاء من قديم الأيام و لحدّ الآن، أنّ شرط الربح يؤدى إلى بطلان أصل القرض أيضاً، و كما فى الاصطلاح: أنّ الشرط الفاسد مفسد هنا أيضاً، بالرغم من أنّ الإمام فى تحرير الوسيلة لم يقبل هذا الرأى.

كلمات الفقهاء فى هذا المجال:

١- قال فى الرياض «١»: «إنّ ظاهر الأصحاب من غير خلاف يعرف- بل الربا و البنك الاسلامى، ص: ١١٧ فى المسالك و عن السرائر الإجماع عليه- فساد القرض مع شرط النفع، فلا يجوز التصرف فيه و لو بالقبض، و معه و مع العلم يكون مضموناً عليه كالبيع الفاسد للقاعدة المشهورة: «كل عقد يضمن بصحيحه يضمن بفاسده» خلافاً لابن حمزة فجعله أمانة» (١). و مضمون هذا الكلام هو أنّ ظاهر كلمات الفقهاء عموماً أنّ القرض الربوى باطل، يعنى أنّه لا- يستطيع الاستفادة من أصل القرض أيضاً، بل إنّ الوارد فى كتاب- المسالك و السرائر- هو ادّعاء الإجماع، و اتفاق العلماء، إلاّ ما كان من الفقيه المعروف- ابن حمزة- حيث نقل مخالفته لذلك. و الجدير بالذكر أنّ ابن حمزة لم يخالف المشهور فى أصل فساد القرض، بل إنّ بعد القول بفساد القرض، قال: هل إنّ المقترض ضامن لأصل المال أم لا؟ فإنّه فى هذه المسألة يخالف المشهور. (فتأمل). ٢- قال صاحب الجواهر (رضى الله عنه)، بعد نقل أصل المسألة و القول بأن الشرط الفاسد مفسد، و بعد نقل الإجماع من بعض الفقهاء: «فما عن ابن حمزة من أنّه أمانة، ضعيف و أضعف منه توقف المحدث البحرانى فى ذلك مدّعياً أنّه ليس فى شىء من نصوصنا ما يدلّ على فساد العقد بذلك، بل أقصاها النهى عن الربا و البنك الاسلامى، ص: ١١٨ الاشتراط، و الخبر النبوى ليس من طرفنا» (١). ٣- أمّا فى الأوساط الفقهية لدى أهل السنّة، فقد نقل عن الشافعى أنّه قال: «إذا جرّ نفعاً للمقرض يكون فاسداً و مفسداً» يعنى أنّ الشرط إذا جرّ نفعاً لصاحب المال، فمضافاً إلى بطلانه و فساده، يؤدى إلى فساد أصل العقد أيضاً. (٢) و النتيجة هى أنّ المشهور من علماء الشيعة ذهبوا إلى أنّ الشرط الربوى مفسد لعقد القرض، ما خلا القلّة من الفقهاء، مثل صاحب الحدائق (٣). و لعلّ ظاهر فتاوى أهل السنّة كذلك أيضاً.

الأدلة على بطلان القرض الربوى:

يمكن الاستدلال على فساد و بطلان القرض الربوى بدليلين:

١- القاعدة العقلانية، (العقود تابعة للقصد)

و التى أمضاها الشارع، و توضيح ذلك أن الشخص المقرض للقروض الربوية، شرط الزيادة الربوية فى عقد القرض، و هذا العقد و هذه المعاملة إما أن تكون بأجمعها و بشرطها و شروطها صحيحة، أو تكون باطلة كذلك، و من الواضح أنها ليست كلها صحيحة، لأنها مشروطة بالزيادة الربوية المحرمة، فلا بد من القول إن هذه المعاملة باطلة بأجمعها، فيقع الشرط باطلا و حراماً، و كذلك يبطل معه أصل الربا و البنك الاسلامى، ص: ١١٩ العقد أيضاً. و أما القول بالتفصيل بين أصل العقد و الربح، بمعنى أن يكون الربح باطلا فحسب و يسلم أصل العقد، فلا محل له من الإعراب هنا، لأن قصد المقرض فى هذه الصورة و هو القرض المشروط بالربا لم يقع، و ما وقع - و هو القرض بدون الشرط - لم يقصده صاحب المال و لم يقبل به «١»، فى حين أن كل العقود تابعة للقصد، و نية طرفى المعاملة، فطبقاً لهذه القاعدة العقلانية يقع الشرط باطلا و حراماً، و كذلك يبطل معه أصل القرض. (سؤال: إن المشهور و المعروف بين العلماء و الفقهاء فى باب الشرط الفاسد، هو أن الشرط الفاسد لا يؤدي إلى فساد المعاملة، فلما ذا قلتم أن هذا الشرط مفسد للمعاملة و موجب لبطلانها؟ (الجواب: نعم، نحن أيضاً نقول إن الشرط الفاسد لا يؤدي إلى فساد العقد و المعاملة، مثلاً إذا تم عقد البيع و اشترط المشتري فى ضمن العقد على البائع أن يعطيه مقداراً من الخمر، فهنا يقع هذا الشرط فاسداً و باطلا، ولكنه لا يؤدي إلى بطلان أصل المعاملة و العقد، بل يقع البيع صحيحاً، دون الشرط الذى يقع باطلا. و لكن الشرط الفاسد فى بحثنا هذا يختلف عن المثال المذكور فى البيع الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٢٠ اختلافاً مهماً، و هو أن العلة فى قولنا: إن الشرط الفاسد غير مفسد للعقد هو قاعدة: تعدد المطلوب، حيث اجتمع هنا إنشاءان فى عقد واحد، فما كان من إنشاء للشرط يقع باطلا، و لكن إنشاء أصل العقد لا إشكال فيه، و يترتب عليه آثاره من انتقال الملكية. و توضيح ذلك: أن العقود التى شرط فيها شرط باطل كالخمر، يوجد فيها مدلولان و أمران، أحدهما: أصل المعاملة، و الآخر: كأس الخمر، و العقد لا يؤثر فى ترتب الأثر على الشرط الباطل المذكور، و لكنه يؤثر فى صحة أصل المعاملة، لأن هنا يتعدد المطلوب و المراد، بحيث يمكن القول بالتفكيك بينهما، و من هذه الجهة فإن خيار تخلف الشرط يبقى محفوظاً للبائع. و فى الأمثلة الأخرى مثل بيع الخمر مع الخل، أو بيع ما يملكه مع مال الغير - و كما يصطلح عليه: بيع ما يملك و ما لا يملك «١» - و بيع ما يملك و ما لا يملك «٢» فيكون هذا المطلب كما ذكرنا، يعنى من قبيل تعدد المطلوب و المراد، فلذا يقع البيع صحيحاً بالنسبة إلى ما يملك - أى الخل، و فى الوقت الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٢١ نفسه لا تسرى الصحة و المشروعية إلى (ما لا يملك) - و هو الخمر، و كذلك البيع يكون صحيحاً فى ماله، و باطلا فى مال الغير. و الخلاصة، أن الموارد المذكورة أعلاه تتضمن رغبة المشتري فى أن يملك كلا الأمرين، فى حين أن أحدهما مشروع، و الآخر غير مشروع، فالمعاملة صحيحة و نافذة بالنسبة إلى ما يكون مشروعاً، و باطلة بالنسبة إلى غير المشروع. و هكذا الكلام بالنسبة إلى الشرط الفاسد، فإذا لم نقل بأن الشرط الفاسد غير مفسد للعقد فإنما هو من جهة دخوله تحت قاعدة تعدد المطلوب، و لكن هذا الكلام لا يجرى فى مسألة القرض الربوى، فلا معنى هنا للقول بتعدد المطلوب، يعنى أن المقرض ليس له مرادان و مطلوبان و هما: ١- أصل القرض قربةً إلى الله تعالى. ٢- الحصول على الربح لتحقيق مآربه الشيطانية، بل إن هدفه واحد لا أكثر و هو أخذ الربا و الفائدة على القرض، فلو لم يكن ربح فى البين، فلا أحد من المرابين يجد من نفسه تعاطفاً مع الناس و ميلاً إلى إقراضهم فى سبيل الله، و هذا هو أفضل شاهد على عدم تعدد المطلوب فى هذه المسألة، بل هناك وحدة المطلوب، و بعبارة أخرى: أن الركن الأساس و الهدف الأصل فى القرض الربوى هو الربا، لا القرض لوحده، و لذا فإن الربا إذا وقع باطلا و فاسداً، فإنه يبطل معه أصل القرض أيضاً. و لهذا السبب فإن أغلب العلماء الذين بحثوا فى تلك

المسألة و ذهبوا إلى أن الشرط الفاسد لا يفسد العقد، ذهبوا إلى أن فساد الشرط يفسد العقد في الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٢٢ مسألة القروض الربوية. و يشير صاحب الجواهر (قدس سره) إلى الاختلاف بين مسألتين بدون توضيح و بيان لذلك، حيث يقول: «نعم يبنى فساد العقد على المسألة السابقة و هي اقتضاء فساد الشرط، و قد عرفت الخلاف و إن كان ظاهرهم هنا عدم كون البطلان هنا مبنياً على ذلك» «١». و النتيجة أنه طبقاً لمقتضى القاعدة العقلانية التي تقول (العقود تابعة للقصود) فإن شرط الزيادة في القرض يوجب بطلان أصل القرض أيضاً، و هذه المسألة تختلف عن مسألة الشرط الفاسد، فتفاوتاً أساسياً.

كل منفعة في القرض ربا

الدليل الثاني على بطلان العقد و الشرط معاً هو الروايات التي تصرح بأن كل قرض جر منفعة فهو فاسد و حرام، و هذه الروايات ذكرت في المصادر (الخاصية) و (العامة)، و يستفاد من مجموعها أن القرض يجب أن يكون بصورة مشروع و إسلامية و خالياً من كل إضافة و زيادة، سواء كانت من جنس القرض و غيره، و كذلك كل شرط في القرض فيه نفع و ربح للمقرض فهو ممنوع و حرام. و حتى مسألة التضخم و ارتفاع و انخفاض القدرة الشرائية لا يمكنها أن تكون مؤثرة في تصحيح هذه المعاملة. «٢» الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٢٣ و هذه الروايات كما يلي: ١- الحديث النبوي الذي استدلل به الكثير من الفقهاء على ذلك، و الواردة عن أحد الأصحاب و يدعى فضالة بن عبيد قال: إن رسول الله (صلى الله عليه و آله) قال «كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجوه الربا» «١». و ظاهر هذه الرواية أن مجموع القرض و الشرط الربوي حرام لا- الشرط و الزيادة فقط. و بعبارة أخرى كل القرض باطل لا أن الربح باطل فقط مع صحة أصل القرض. ٢- و نقرأ في حديث آخر عن يعقوب بن شبيب عن الإمام الصادق (عليه السلام) «سألته عن الرجل يسلم في بيع أو تمر عشرين ديناراً و يقرض صاحب السلم عشرةً دنانير أو عشرين ديناراً. قال (عليه السلام): «لا يصلح، إذا كان قرصاً يجر شيئاً فلا يصلح» «٢». ففي هذا الحديث الشريف وقعت المعاملة بأجمعها من القرض و الشرط محل رفض و عدم قبول، لا الربح فقط، لأن ظاهر الكلام أن فاعل (يصلح) هو «كل قرض ربوي». و طبعاً إذا كانت جملة (لا يصلح) تعنى التحريم، فإن معنى الرواية هو أن القرض الذي شرطت فيه الزيادة الربوية يقع حراماً، و إذا كانت بمعنى الكراهة يكون المراد من الرواية هو أن أخذ الزيادة بالنسبة إلى المقرض في الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٢٤ المعاملة التي لم يشترط فيها شرطاً ربوياً على المقرض، بل أعطى تلك الزيادة لصاحب المال عن طوع و رغبة مكرهه، (و في هذه الصورة الثانية لا ترتبط هذه الرواية بما نحن فيه، إلا أن يستفاد من مفهوم الرواية). ٣- جاء في كتاب- دعائم الإسلام- عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنه سئل عن الرجل يسلم في بيع عشرين ديناراً على أن يقرض صاحبه عشرةً (دنانير) أو ما أشبه ذلك. قال (عليه السلام) «لا يصلح ذلك لأنه قرض يجر منفعة» «١». و مضمون هذه الرواية هو نفس تلك الرواية السابقة التي تقول كل قرض يجر منفعة فهو حرام و ممنوع، و لا ينحصر الأمر في الشرط فقط، (هذا إذا كان المقصود من جملة لا يصلح هو الحرمه). ٤- و كذلك ورد في ذلك الكتاب عن الإمام الباقر (عليه السلام) أنه قال «كل قرض جر منفعة فهو ربا» «٢». ففي هذه الرواية لا يقول الإمام الباقر (عليه السلام) إن ربح هذه المعاملة هو حرام فقط، بل يقول إن كل قرض ربوي حرام. و النتيجة: أن مقتضى هذه الروايات هو أن كل قرض ربوي فاسد و باطل، فلا يحدث أي نقل و انتقال للملكية، و لهذا السبب يجب على المقرض أن يرجع المال لصاحبه فوراً، و إلا فهو ضامن. و لو فرضنا أن الروايات أعلاه لا تدلّ دلالةً صريحة على المراد، إلا أنها الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٢٥ يمكن أن تكون مؤيدةً للدليل الأول على الأقل. و نقول لصاحب الحدائق الذي لم يقبل هذه الروايات «١»: إنك لو لم تقبل بهذه الروايات، فلا بد من قبول (الإجماع)، لأن الإجماع مع عدم قبول الروايات، لا يكون إجماعاً مدركياً، و لذا فهو حجة. «٢» و المحصل من هذين الدليلين المذكورين، هو أن شرط الزيادة في القرض لا يبطل الزيادة فحسب، بل يؤدي إلى فساد أصل القرض أيضاً.

طريق التخلص من الربا

البحث الثانى: على فرض قبولنا أن فساد الشرط لا يسرى إلى أصل العقد و لا يبطله، فهل يستطيع المقترض أن يأخذ أصل المال من دون قبوله بصورة جدية للشرط، بل يقبله بصورة ظاهرية فقط، ثم يسدّد لصاحب المال أصل القرض دون الزيادة، و بذلك ستنحل المشكلة فى هذا النوع من المعاملات؟ فهل إنّ قبول الشرط الربوى بصورة ظاهرية، لا يؤدى إلى الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٢٦ ارتكاب الحرمة التكليفية؟ جاء فى كتاب تحرير الوسيلة: أنّ المقترض يمكنه ذلك، و ليس فيه ارتكاباً لمحرم، لأنّه لم يقصد الزيادة الربوية بصورة جدية، بل قصدتها بشكل ظاهرى، فلا يدخل هذا المورد ضمن دائرة التحريم. و لكنّ هذا الكلام لا يخلو من تأمل من جهتين: الأولى: أنّ المقرض لو أعطى المال بشرط الزيادة الربوية، و قبل به المقرض من دون قبول الشرط، فإنّ المعاملة لا تتعدّد أساساً، لأنّ الفقهاء ذكروا فى بحث المعاملات أنّ الإيجاب و القبول يجب أن يكونا مترتبين على موضوع واحد، حتّى يحصل التأثير للعقد «١». و من ذلك ورد قولهم: (تطابق الإيجاب و القبول)، و بعبارة أوضح: أنّ كلا الطرفين يجب عليهما إمضاء هذا السند بالكامل. مثلاً، لو فرضنا أنّ البائع فى عقد البيع قال: بعث بيتى بالمبلغ الفلانى نقداً، و قال المشتري: قبلت بالمبلغ المذكور و لكن نسيئاً، فلا تقع هذه المعاملة صحيحة و نافذة، لأنّه لم يحصل اتفاق بين الطرفين على المنظور الذهنى للعقد. و حتّى فى الموارد التى يكون فيها الشرط الفاسد غير مؤثر فى العقد، فإنّ هذا اللون من الإيجاب و القبول فى العقد لا يقع نافذاً، مثلاً: إذا قالت الزوجة فى عقد النكاح: إننى أقبل الزواج منك بشرط أن يكون اختيار الطلاق بيدى، و يقول الزوج: قبلت بدون هذا الشرط المذكور، فإنّ عقد الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٢٧ النكاح يقع باطلاً، فالزوج يجب عليه أن يقبل النكاح بذلك الشرط حتّى يكون الإيجاب و القبول مؤثرين فى إنفاذ العقد و صحته، و لكن بما أنّ الشرع المقدّس رفض الاعتراف بهذا الشرط و ذهب إلى بطلانه، فلذا نقول: إنّ الشرط الفاسد لا يفسد العقد «١»، و لكن على كلّ حال يجب أن يتوارد الإيجاب و القبول على موضوع واحد. و بكلمة، أنّ عقد القرض الربوى هذا لم يتوارد فيه الإيجاب و القبول على أمر واحد، بل على أمرين، فإنّ المقرض أوقع إيجابه بشرط الربح و الزيادة، و قبله المقترض بدون شرط الزيادة، فلذا لا يقع العقد نافذاً. إذاً فلا شكّ فى ضرورة وقوع العقد- أى الإيجاب و القبول- على أمر واحد، و ليس كذلك فيما نحن فيه لأنّ المقرض أعطى ماله بشرط الزيادة و قصد ذلك، أمّا المقترض فكان قصده الجدّى و ارداً على أصل المال لا الشرط. ٢- الإشكال الثانى هو أنّ إظهار هذا المطلب يعنى قبول المقترض للشرط الربوى بشكل صورى لا بشكل جدّى و بدون اعتقاد قلبى بذلك يعتبر نوعاً من التدليس، حيث أنّه يقول لصاحب المال: إننى قبلت قرضك لى مع الزيادة، و لكن بعد أن يستلم القرض، يقول لم يكن لى قصد جدّى بالنسبة إلى الزيادة، ألا يكون ذلك نوع من التدليس و الحيلة؟ حيث إنّ أخذ المال من مالكة بشكل من أشكال الحيلة و الخداع. فعلى هذا يكون أخذ المال بهذه الصورة حراماً، و تكون النتيجة أنّ الفرار من الربا بهذه الوسيلة يفتقد إلى المشروعية. (١٣)

أطروحة البنك - اللاروى -

إشارة

تقدم فى الأبحاث السابقة خمس مسائل مهمّة تعتبر العمدة فى مسائل تحريم الربا مع أدلتها المذكورة، و نستعرض فى هذا الفصل مسألة البنوك و المصارف فى عصرنا الحاضر، و إشكاليات النشاط الاقتصادى فى هذه المراكز المالية المهمّة.

الغرض من تشكيل البنوك

تعتبر البنوك و المعاملات البنكية من الثوابت الضرورية في اقتصاد البلدان في عصرنا الحاضر، و من الخطأ بمكان أن يتصور أحد أنه بالإمكان حذف البنوك و الاستغناء عن دورها الاستراتيجى في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للشعوب و المجتمعات البشرية، لأنه لو لا وجود البنك لأمست إدارة عجلت الاقتصاد في الحواضر المعاصرة ضرباً من المحال، و لتوقفت جميع المشاريع الاقتصادية و واجهنا مشكلات كبيرة في هذا المجال. فعلى هذا لا يصح، بل لا يمكن حذف البنوك من الحياة الاقتصادية، و علينا مسئولية إصلاحها و أسلمتها حيث لا ملازمة بينهما، بل هما أمران الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٢٩ منفصلان.

خدمات البنوك اللاربوية

إشارة

يستطيع البنك السليم من الربا و الذى يقوم على أسس صحيحة و مشروعة تقديم خدمات كبيرة إلى أفراد المجتمع، و يكون باعثاً على تحريك عجلة النشاطات الاقتصادية الصغيرة و الكبيرة في المجتمع، هنا سبعة ألوان من الخدمات المهمة التى يستطيع البنك تحقيقها و تقديمها إلى الناس. «١»

١- مكانية البنك لحفظ أموال الناس:

كان الناس في الأزمنة الغابرة مضطرين إلى حفظ رءوس أموالهم في البيوت، و هذا الأمر لا يعدّ عسيراً على من يملك رأس مال صغير و قليل، و لكن من يمتلك ثروة متوسطة أو كبيرة سيعانى من مشكلة حقيقة في الحفاظ عليها، و قد يؤدي به الأمر إلى السقوط في دوامة القلق المزمن على ثروته، و لهذا يضطر أحياناً بدفن رأس ماله و ثروته هذه في أعماق التراب، و تارةً يقوم بدسّها في جدار سميك، أو بإخفائها في سقف البيت و غير ذلك، و الخلاصة أنه يعيش في خوف دائم و اضطراب مزمن من أجل الحفاظ على ثروته و الاطمئنان على سلامتها، و لا- ينتهى الأمر بالخوف على المال الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٣٠ فحسب، بل إنه يخاف على نفسه أيضاً، لأنه يعرض نفسه أحياناً إلى الخطر من أجل الدفاع عن أمواله. و من هنا أخذ الإنسان يفكر في حلّ لهذه المشكلة، بأن يقوم جميع الأفراد الأثرياء بجمع ثرواتهم و أموالهم في مكان واحد، ليتسنى لهم المحافظة عليها بشكل أفضل و أقوى، و هذا المكان هو (البنك) الذى يتم المحافظة عليه بوسائل مختلفة من قبيل الحرس، و الصناديق الحديدية لحفظ الأموال، و التجهيزات الإلكترونية للإنذار المبكر و غير ذلك، و بهذا سوف يطمئن أصحاب الأموال على سلامة ثرواتهم، و لو لم يكن لتشكيل البنك غايةً سوى هذه الفائدة الكبيرة لكفى في الحكمة من إيجاد البنوك.

٢- البنك آلة مطمئنة لنقل الأموال:

إحدى الغايات لتأسيس البنوك هو النقل السريع و المطمئن للأموال، لتنفيذ العقود التجارية و المعاملات السوقية، فلو لم يكن هناك بنك لنقل الأموال لواجهنا مشاكل كبيرة في المعاملات التجارية بصورة عامة، فلو فرضنا أنه باع منزلاً بمبلغ ثلاثين مليون ديناراً لأحد الأشخاص، و أراد حساب المبلغ المذكور و نقله إلى ملكية البائع، فهنا سيواجه مشكلة حقيقية في ذلك، فإنّ حساب هذا المبلغ الضخم من الأموال قد يستغرق الساعات أو الأيام، و لكن مع وجود البنوك تيسرت هذه العملية بصورة سريعة و مطمئنة، فإنّ المشتري

الذى لديه حساب مصرفى فى البنك، سيقوم حينئذ بكتابة الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٣١ صك بمبلغ ثلاثين مليون دينار، و هكذا تتم المعاملة بهذه السهولة، و يتقبل البائع هذا الصك و يضيفه إلى حسابه الخاص، و تتم عمليّة النقل و الانتقال بدقيقة واحدة و يسر و سهولة، دون أن يكون هناك خطر و ضرر و تحمّل نفقات إضافية، و من دون أن يقوم أحد بتعداد النقود الورقية، أو يتحمّل نقل الأموال من هنا إلى هناك. فلو لا وجود البنوك فى دائرة الحياة الاقتصادية فى عالمنا اليوم لتوقفت عجلة الاقتصاد واقعاً، أو أنها ستواجه مشكلات كبيرة، و هذا الغرض و الغاية تكفى لوحدها أيضاً لتشكيل و تأسيس البنوك. (سؤال: إن ما ذكرتم من السببين أو الأسباب و الغايات من تشكيل البنوك يفيد ضرورة تشكيل البنوك للأثرياء و الممولين من الناس، و لكنّ ما فائدة البنوك بالنسبة لعامة الناس؟ (الجواب:): أولاً: أنّ الثروات الكبيرة لا تنحصر بملكيّة الأثرياء فقط، بل إنّ بيت مال المسلمين و ثروات الدولة و الأموال المتعلقة بملكيّة المجتمع أيضاً تدخل فى دائرة خدمات البنك هذه، فإنّ البنوك تقوم بحفظ أموال بيت المال، و الثروات، و رءوس الأموال للمؤسسات المرتبطة بالدولة و الوجوه الشرعية و. و كذلك المعاملات المرتبطة بها. ثانياً: أنّ وجود البنوك يؤثّر تأثيراً إيجابياً و مفيداً فى حفظ الثروات الصغيرة و المتوسطة لعامة الناس، و مساعدتهم كذلك فى تنفيذ المعاملات الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٣٢ من هذا القبيل.

٣- البنك وسيلة جيدة لنقل الأموال بين المدن و البلدان:

لو أردنا نقل رءوس الأموال من مدينة إلى مدينة، أو من بلد إلى بلد، أو من قارة إلى قارة أخرى، ففى حالة عدم وجود نظام البنوك فسوف تتجلى المشكلة فى عقود المعاملات و المبادلات المبرمة بين المدن و البلدان. أمّا فى الزمان السابق حيث لم تكن هناك بنوك و مصارف لأداء هذه المهمة كانت مشكلات التبادل التجارى و صعوبات الحياة الاقتصادية تتجلى فى السيرقات، و قطع الطرق على القوافل، و الغارات و حوادث القتل الكثيرة، و الفجائع التى تكتنف عمليّة نقل الأجناس و البضائع و الثروات فى الطرق التجارية، مضافاً إلى أنواع الاضطراب النفسى و القلق و التوجس الذى يتزامن مع عمليّة نقل الأموال و الثروات. و فى عصرنا الحاضر، فإنّ البنوك تقوم بهذا الدور المهم باتصال هاتفى بسيط و بدون أى نقل و انتقال للأموال و الثروات، فأضحخ العمليات التجارية من شرق العالم و غربه تنجز فى لحظات من دون تراكمات سلبية على الصعيد الاقتصادى و النفسى للأفراد، و تتم الفعاليات الاقتصادية بسرعة و سهولة و اطمئنان كبير.

٤- البنوك محل جمع الثروات و رءوس الأموال الزائدة:

إنّ كلّ فرد من أفراد المجتمع يمتلك مقداراً من رأس المال القليل أو المتوسط أو الكثير، و هذه الثروات المتناثرة تكون فى الغالب راكدة و مجمّدة دون الاستفادة منها و من قدرتها على تحريك عجلة الاقتصاد، مضافاً الى أنّ التجار و أرباب الصنائع يقومون عادةً بتجميد حصّة من رءوس أموالهم عند الحاجة و الضرورة كاحتياط و رصيد مطمئن لرفدهم بالتقد فى ساعة المحنة و الحوادث غير المتوقعة. و كيف كان فإنّ هذه الأموال المتفرقة فى أيدي الناس تشكل مبلغاً باهظاً و ثروة تبلغ المليارات، و لكنها معطّلة و مجمّدة و غير مستثمرة فى خدمة المجتمع. و عند ما يقوم البنك بجمع هذه الأموال المتفرقة و المشتتة و الراكدة فى مكان مركزى واحد، فإنّه سيخلق منها قوّة عظيمة و قدرة خلاقه فى سبيل الاستفادة منها بالطرق السليمة، و سينتج عنها خدمات جدا عظيمة و مثالية للمجتمع البشرى. فعلى هذا الأساس، فإنّ تجميع الأموال و الثروات الراكدة و المشتتة و تحويلها إلى رأس مال عظيم ينتفع به فى شتى مجالات الحياة، هو أحد الخدمات الكبيرة و السليمة للبنوك. و لو دققنا النّظر فى هذه المسألة أكثر لتوصلنا إلى نكات جديدة فى هذا

المجال، حيث إن المالك الأصلي لأموال و ثروات الناس فى الواقع هو البنك، لأنّ الناس يتعاملون دائماً مع الصيكون المصرفية، حيث يضعون أموالهم الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٣٤ التقدية فى البنوك، فيستطيع البنك من خلال ذلك أن يعمل على ترشيد هذه الأموال و استغلالها و استثمارها فى المشاريع النافعة و الإيجابية. و لا بدّ لمديرية البنوك من معرفة المقدار الذى تضعه كاحتياطي من أموال الناس، و المقدار الذى توظفه فى النشاطات الاقتصادية، مثلاً تجعل عشرين بالمائة منها كاحتياطي البنك، و تستثمر ثمانين بالمائة منها فى مختلف النشاطات الاقتصادية كاستثمارات مريضة، و لو أنّ البنوك قامت باستثمار هذه الأموال و الثروات العظيمة فى خدمة المجتمع و لم تلحظ مصالحتها و منافعها الشخصية و ذلك عن طريق تخطيط علمي دقيق يصبّ نتائجه فى الناس، لكان ذلك إحدى الخدمات الكبيرة جداً فى سبيل تأمين منافع الناس عموماً.

٥- النشاطات الاقتصادية مع رءوس أموال الآخرين

قد نجد فى المجتمع الكثير من الأشخاص الذين يمتلكون رءوس أموال (قليلة أو كثيرة) و لكن ليست لهم القدرة على استثمارها و الاستفادة منها، و ذلك لأحد الأسباب: ١- عدم القدرة النفسية على إدارة المشاريع و الاستثمارات الاقتصادية. ٢- الكهولة و كبر السن و الضعف الجسماني. ٣- المرض و عدم التمتع بالسلامة البدنية و الصحة الكاملة. ٤- صغر السن و عدم النضج الفكرى و الرشد العقلي، كالتامى الذين الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٣٥ ورتوا ثروات آباءهم، و أمثال ذلك. فهنا يستطيع البنك اللاربوى أن يودى خدمة جليئة لمثل هؤلاء الأفراد، بأن يستلم أموالهم و ثرواتهم و يتاجر بها على شكل عقود مضاربة أو غيرها من العقود الإسلامية، فيأخذ قسطاً من الأرباح المترتبة على هذه المعاملات لصالحه، و يعطى الباقي من الأرباح لأصحاب هذه الأموال، و بهذا سوف تخرج رءوس الأموال من ركودها، و توفر لأصحاب هذه الثروات رافداً مالياً يحلّ مشكلتهم، و من جهة أخرى سوف يتم التغلب على ظاهرة تحلل هذه الأموال، و ضعف قدرتها السوقية. و من الواضح أنّ كلّ واحدة من هذه الخدمات و الغايات المهمة، تصلح أن تكون سبباً كافياً فى إنشاء البنوك و حمايتها.

٦- إعطاء التسهيلات المالية المصرفية لأرباب الأعمال:

هناك بعض الأشخاص على عكس ما ورد فى المسألة أعلاه، يعنى أنّ هؤلاء الأشخاص لهم القدرة و التدبير اللازم و النشاطات الاقتصادية فى مجال الإنتاج و التوليد الاقتصادى و التجارة، و لديهم التخصيص العلمى فى مجالات التجارة و الزراعة و الصيناعة من دون أن يكون لديهم الرصيد المالى لاستثماره فى مثل هذه الفعاليات و النشاطات الاقتصادية، فهنا يقدم البنك التسهيلات المالية اللازمة كاعتبارات لمثل هؤلاء الأفراد، و يكون باعثاً على تحقيق أرباح للودائع المالية و ترشيد الحركة الاقتصادية فى مجالات الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٣٦ مختلفة، و كذلك تعود بالربح على البنك من جهة، و هؤلاء المستثمرين من جهة أخرى. و هذا الأسلوب من النشاط الاقتصادي يصبّ فى خدمة المجتمع من أوجه عديدة، و يثرى الحركة الاقتصادية، و يوجد فرص العمل للأفراد العاطلين، بشرط أن يكون تحرّكاً مدروساً و مستوعباً للمعادلات الاقتصادية، و يسير وفق برنامج منظم و دقيق، و تخطيط منسجم فى هذا السبيل.

٧- السياسة المالية للدولة:

و أخيراً، فإنّ سابع الأغراض من الأغراض المهمة لتشكيل البنوك، هو مسألة تخطيط و رسم السياسة المالية للدولة، و السيطرة على

التضخم المالى و معالجة القفزات الاقتصادية عند الضرورة، فمن الواضح أن وجود الفائض التقدي فى أيدى الناس يؤدى إلى بروز عوارض التضخم الاقتصادى «١»، لأن وفرة الأموال توجب زيادة القدرة الشرائية للأفراد، و حينئذ يزداد الطلب و تتووع الحاجات للأجناس و البضائع المختلفة، فينهار التعادل بين العرض و الطلب، فيؤدى ذلك إلى غلاء الأسعار و ارتفاع القيمة، و يؤدى ذلك بدوره إلى الإضرار بمختلف الفئات الاجتماعية، و خاصة الفئة المستضعفة الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٣٧ و المحرومة فى المجتمع، هذا من جهة. و من جهة أخرى، فإن نقصات الأموال و فتور السيولة التقدي لدى الناس يؤدى إلى الإضرار بمجمل الإنتاج الاقتصادى و عرقلة تقديم الخدمات لأفراد المجتمع، لأن الطلب سوف يتناقص، و فى مقابل ذلك يزداد العرض، لتوفر الأجناس و الخدمات الفائضة على الطلب الفعلى، و هذا الأمر يؤدى إلى انخفاض القيمة، و يرخص الأسعار أكثر من اللازم، و يترتب على ذلك إلحاق الضرر بالمنتجين و الشرائع المولدة و المنتجة فى المجتمع، مما يبعث على انتكاس الأشخاص المنتجين اقتصادياً و الإعلان عن إفلاسهم. و هنا لا بد من وجود مؤسسة تأخذ على عاتقها إيجاد حالة من التعادل و المحافظة على التوازن الاقتصادى فى المجتمع، و هذا هو معنى أن البنوك تسهم فى اتخاذ السياسة المالىة و الاقتصادية للدولة، فعند ما تزداد التقود و الأموال من أيدى الناس، يقوم البنك باتباع سياسة خاصة لجذب هذه الأموال، و امتصاص الفائض منها، و عند ما تتناقص الثروة و رءوس الأموال عند الأفراد، يقوم البنك بتزريق المال فى شرايين و روافد المجتمع الاقتصادية، و هى الأسواق التجارية و هكذا يستطيع البنك أن يلعب دوراً مهماً فى حفظ منافع المشتري من جهة، و حفظ رءوس أموال المنتجين من جهة أخرى. و الخلاصة: أن فلسفة تشكيل البنوك متعددة، و قد ذكرنا سبعة موارد منها بالتفصيل المتقدم، و كل واحد منها يمكن أن يكون سبباً كافياً لتشكيل البنك. الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٣٨ (سؤال هام): هل إن الغايات السبع لتشكيل البنوك المذكورة مشروعة أساساً؟ أليس هناك بعض الموارد تخالف أحكام الشرع و دساتيره؟ (الجواب): لو دققنا النظر فى كل واحد منها من هذه الموارد السبعة، و أعدنا النظر فيها مرة أخرى، لأمكن الحكم بإمكانية رعاية الأحكام الإسلامية فى كل منها، فالغايات المذكورة لا تتنافى مع الأحكام الإسلامية ذاتاً، و حينئذ لا إشكال فى تأسيس و تشكيل البنوك الإسلامية مع مراعاة الأهداف المتقدمة و الشرائط التى سوف تأتى لاحقاً، مضافاً إلى عدم مخالفته للشرع المقدسه، حيث يكون مصداقاً للآية الشريفة (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَ التَّقْوَى «١»). و على هذا الأساس، فإن من يقول إن المؤسس الأول للبنوك هم الغربيون، و إنها من إفرازات الحضارة الغربية، و إنها تقوم على أساس غير مشروع، يكون قد أخطأ فى رأيه لأن هؤلاء يرون بأن البنك يستخدم فى استعباد الناس و الشعوب بواسطة المستعمرين و المترفين، و لهذا فإن البنوك فى حد ذاتها تفتقد إلى الشرعية اللازمة. و لكن الجواب على هذا المدعى واضح جداً، لأنه بالرغم من أن الاستفادة غير المشروعة من البنوك المتداولة و السائدة فى عالمنا اليوم لا شك فى حرمتها، إلا أن ذلك لا يلزم أن يكون أصل تشكيل البنوك و حقيقتها الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٣٩ غير مشروعة و فاسده. و على سبيل المثال: فإن الطائرة وسيلة نافعة و مريحة للمسافرين و زوار بيت الله الحرام، فإنها تنقل الحجاج و المسافرين فى أقصر مدة ممكنة و بطريقة مريحة إلى أرض الوحي، فى حين أن السفر فى قديم الأزمان لم يكن يخلو من المشقة الشديدة، و الصعوبات الكبيرة، و الأخطار المحيطة بمثل هذه الأسفار، فلو أن البعض أخذ يسئ الاستفادة من هذه الوسيلة المفيدة و النافعة، و يحولها إلى آلة حربية قتالة و قاذفة قنابل تدمر المدن على رءوس أهلها، و تهدم المدارس و المستشفيات و المكتبات و المساجد و المعابد و تقتل الأبرياء، فهذا لا يكون دليلاً على بطلان هذا الاختراع من الأساس، و لا أحد يقول: إن الطائرة بسبب هذه المعطيات السلبية تفتقد إلى المشروعية. فعلى هذا، لا يكون الاستفادة السلبية من البنوك و تبديلها فى عالمنا اليوم إلى وسيلة لاستثمار الشعوب و استغلالها، سبباً فى استحالة ماهية البنوك و صيرورتها غير شرعية. و خلاصة الكلام، أنه لو تمت الاستفادة من البنوك و الانتفاع بها بالشكل الصحيح، و أضحت البنوك سليمة و إسلامية، فإنها ستكون من ضروريات المجتمع البشرى فى العصر الحاضر، و مصداق قوله تعالى (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَ التَّقْوَى . أجل، إذا لم يكن البنك إسلامياً، و لم يقم على أسس اقتصادية سليمة، فإنه سيغدو خطراً جداً، و يشكل أحد المعضلات الاقتصادية و الاجتماعية، الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٤٠ و سبباً لبروز المصائب فى المجتمعات

البشريّة الحديثه، كما نرى ذلك فى البنوك الربويّة التى تستثمر أموالها فى بعض دول العالم الثالث، حيث تمتص جميع خيرات و ثروات هذه الشعوب على أساس أنّها أرباح ربويّة تصبّ فى خزائنه البنوك الربويّة للدول الكبرى، و من الواضح أنّ هكذا بنوك ربويّة هى مصداق أولئك المرابين الذين (ياكلون الربا أضعافاً مضاعفة) الواردة فى الآية الكريمة، بل إنّ المرابين العاديين يحصلون على الأرباح الربويّة بواسطة أموالهم الشخصيّة، أمّا البنوك الربويّة فإنّها تمتص خيرات الناس بواسطة أموالهم و ثرواتهم، لأنّ أغلب ثروات البنوك و رءوس الأموال المتراكمة فيها هى بمثابة و دائع لأصحابها من أفراد المجتمع، بل تارةً لا- تكون للبنك ثروه و مال سوى المبنى، و أحد بركات الثوره الإسلاميه هو أنّها خطت خطوات من أجل إصلاح هذه البنوك الربويّة، و التى سوف يأتى بيان ذلك لاحقاً. و بالرغم من أنّنا تفصلنا فاصله كبيره عن تحقيق و إجراء البنك الإسلامى الكامل، و نحتاج فى ذلك إلى وقت و مجال متسع، فإنّ النظارة الدقيقه و الجديّه و المتواصله من قبل المسئولين ضروريّه، و هم بحاجة إلى تعليم أكثر و سعى متواصل فى هذا السبيل، و على أى حال فإنّ خطوات إيجابيه قد تحققت فعلا. (١٤)

خدمات البنوك - من وجهه نظر الفقه الإسلامى

رأينا فى الأبحاث المتقدمه كيف يعرض (البنك السالم) خدماته إلى أفراد المجتمع، و كذلك الغايه من تشكيكه لإدارة الاقتصاد فى المجتمع البشرى، و لكن الآن نريد أن نستعرض خدمات البنوك الفعليّه، و أنّ أياً منها يعتبر من الخدمات المشروعه، و أياً منها ممنوعه؟ و بعبارة أخرى، أنّه تمّ فى الفصول السابقه البحث عن هيكلية البنك الإسلامى، و إشكاليه التفاعل الاقتصادى بين البنك و امتداداته فى المجتمع، أمّا فى هذا الفصل فيقع البحث عن البنوك الفعليّه السائده فى العالم.

خدمات البنوك الفعليّه فى العصر الحاضر

إشارة

تؤدى البنوك فى عصرنا الحاضر ست خدمات مهمه:

الأولى: الحساب الجارى:

إشارة

و هو الخدمه الواسعه النطاق للبنوك، و فى الواقع تعتبر هذه الخدمه هى المنبع لزيادة الرصيد المالى فى البنوك، يعنى أنّ الربا و البنك الإسلامى، ص: ١٤٢ الناس يضعون أموالهم فى البنك، بشرط أنّ لهم اختيار سحب مبالغ منها فى أى وقت أرادوا، و بدون أى قيد و شرط، و هذا النوع من الحساب لا- يأخذ البنك ربحاً و لا يعطى ربحاً. و الغايه من هذا النوع من الحسابات هو: أولاً: إيجاد المكان المطمئن لحفظ أموال الناس و رءوس أموالهم. ثانياً: الاستفادة منها فى عمليات نقل الملكيه، فتسهل بذلك النشاطات الاقتصاديه، لأنّها تتمّ فى غايه السهوله و اليسر و بدون نقل أوراق نقديه من مكان إلى آخر، حيث تتمّ أكبر المعاملات التجاريّه بواسطة الصيكونك المصرفيه. و لا شك فى أنّ أصل هذا العمل مشروع، و لا نرى فى ذلك مخالفه للشرع المقدس أو منافاه لبعض الثوابت الوجدانيّه. و بعبارة أخرى، أنّ الحساب الجارى يعتبر من أفضل خدمات البنوك شرعيّه.

ماهية الحساب الجارى

أمّا ما هى حقيقه الحساب الجارى و ماهيته؟ فقلّما بحث هذا الأمر- مع أنّه بحث مهم- و على ضوء التحقيقات الفقهيه يمكن أن يقال:

إنّ هناك ثلاث احتمالات فى هذا المجال: الأول: أنّ ماهيّة الحساب الجارى هى ماهيّة القرض، يعنى أنّه نوع من أنواع القرض من قبل أصحاب الأموال للبنوك، و ليس فيه مدّة معينة، الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٤٣ و يصطلح عليه (الدّين المطالب) مثلا أن تقرض شخصاً مائة ألف درهم، و تشتترط عليه أنّك متى ما أردت هذا المال و بأى مقدار منه، فلك الحق فى أن تطالبه بذلك، و يجب عليه تسديده فى الوقت الذى تريد، و طبقاً لهذا الاحتمال يكون الحساب الجارى نوعاً من القرض بدون مدّة معلومة. (سؤال:)

إنّ طلب القرض يكون دائماً من قبل المقترض، لا صاحب المال، و هنا نجد على العكس من ذلك، فلا يعتبر ذلك قرضاً. (الجواب:)

صحيح أنّ الغالب فى القروض هو أن يكون الطلب من المقترض، و لكنّ هذه المسألة ليست عامّة و كليّة، بل أحياناً طلب الإقراض من ناحية المقترض أيضاً، كما مرّ بنا فى المسألة الخامسة من مسائل الرّبا، يعنى أن يكون يمرّ صاحب المال بظروف حرجة يخشى فيها على ماله من التّلف، و لا يكون قادراً على حفظ ماله، فيقوم بإقراض الغير للاطمئنان على ماله و حفظه، و على هذا الأساس لا تشكل هذه المسألة مشكلة فى هذا المجال، و لكنّ العرف العام، و إدراك النّاس لمفهوم القرض قد لا ينطبق تماماً على هذا المورد، بل يقال عنه إنّّه أودع ماله فى البنك فى الحساب الجارى، فهذا العمل بالرغم من أنّه يشبه القرض (لأنّ القرض هو المال الذى يعطى إلى الآخر يتصرّف فيه ثمّ يستردّ صاحب المال نظير ذلك المقدار) و البنك يقوم بهذا العمل أيضاً، و لكن المترسخ فى أذهان عموم النّاس أنّ الحساب الجارى هو أمانه و وديعه لدى البنك دون اعتباره قرضاً. الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٤٤ الثّانى: أنّ الحساب الجارى فى الواقع وديعه و أمانه من قبل النّاس لدى البنوك، يعنى أنّ صاحب الحساب يضع أمواله بعنوان أمانه لدى البنك، و له أن يأخذ أى مقدار منها متى شاء، غاية الأمر أنّه يأذن فى التّصرف للبنك فى هذه الأموال و تبديلها، و على هذا الأساس تكون ماهيّة الحساب الجارى فى حقيقتها هى ماهيّة الأمانة و الوديعة المقارنه مع الوكالة فى التّغيير و التّبديل، (فتأمل). هذه التّظريّة أقرب إلى تصوّر العرف العام لمفهوم الحساب الجارى، فإنّهم يرونه كالأمانة لدى البنك. و لكن يطرح هنا سؤال هو: هل إنّ موضوع هذه الأمانة هو شخص المال الموجود فى الخارج، أو إنّها تكون فى الذمّة؟ فلو كان موضوعها هو المال الخارجى، فيجب على البنك أن يكون له احتياطي بمقدار الودائع المصرفية للنّاس، لأنّ متعلق الوكالة هو التّغيير و التّبديل، و مفهومها أنّ البنك يستطيع أن يتصرّف فى الودائع و يستبدلها بمثلها، و يضع مبالغ مماثلة لها فى صندوقه فى حين أنّ البنوك الفعلية لا تسلك هذا السبيل، و لا ترى نفسها ملزمة بأن تدّخر احتياطياً مساوياً للودائع فيها. و على هذا الأساس، لا يمكن أن يقال إنّ موضوع هذه الأمانة هو الشىء الخارجى، بل إنّها أمانة فى الذمّة، سواء كانت ذمّة شخصيّة (إذا كان مالك البنك شخصاً أو أشخاصاً معينين)، أو ذمّة حقوقية (فى صورة أن يكون مالك البنك شخصيّة حقوقية) و فى هذه الصّورة تضحى الأمانة نوعاً من أنواع الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٤٥ القرض، و ليست وديعه حقيقية، لأنّ عين المال غير موجود لدى البنك، و لا عوضه، فى حين أنّ الوديعة يجب أن يكون لها وجوداً خارجياً، و بهذا الترتيب نواجه مشكلة فى الفرضيّة الثّانية. الثّالث: أن تكون ماهيّة الحساب الجارى، هى ماهيّة الوديعة، لكن لا الوديعة فى عين المال، بل الوديعة (فى قيمة المال) يعنى أنّ الشّخص عند ما يودع مائة ألف درهم مثلاً عند البنك، فإنّه لا يودع عين هذا المال بعنوان أمانة و وديعه، حتى يكون البنك ملزماً بحفظ و ادّخار معادل هذا المال لديه، بل إنّ يودع قيمته لدى البنك، و فى هذه الصّورة لا يواجه البنك مشكلة شرعيّة، فيما إذا لم يدّخر بمقدار مطالبات النّاس. و لكنّ الإنصاف أنّ هذا الاحتمال هو عين الاحتمال السّابق (الفرضيّة الثّانية)، غاية الأمر مع اختلاف الألفاظ و الصّورة، لأنّ القيمة لمال معين لا بدّ أن يكون لها وجود فى الخارج أو فى الذمّة، و فى فرض المسألة لا وجود خارجى للملكية إذ لا بدّ أن تكون فى الذمّة و فى هذه الصّورة تعتبر نوع من القرض، لأنّ كلّ مال نعطيه إلى آخر و يكون لنا الحق فى ما يعادل هذا المال فى ذمته فهو قرض، فعلى هذا يكون الاحتمال الثّالث ضعيفاً، و لم يأت بجديد. و إذا أردنا استجلاء النتيجة من هذه الاحتمالات الثلاثة، أمكن القول بأنّ الاحتمال الثّانى أقرب الاحتمالات لمعنى الحساب الجارى، و هو أنّ ماهيّة الحساب الجارى بمثابة الوديعة و الأمانة مع توكيل البنك فى التّغيير و التّبديل و التّصرّف، و طبعاً هذا المعنى يماثل القرض فى التّناج، و لكنّ المهم أنّنا إذا قبلنا كل من الاحتمالات الثلاثة المذكورة للحساب الجارى، الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٤٦ فإنّ هذا

العمل يكون فى عرف العقلاء عملاً منطقياً و لا إشكال فيه شرعاً. (١)

الثانية من خدمات البنك: القروض (البحث):

إن القروض بالشكل الإسلامى و بدون فائدة ربوية غير متدواله فى البنوك السائدة فى عالم اليوم حسب الظاهر، لأن جميع القروض لا تخلو من اشتراط الفائدة و الربح، أما القرض الحسن (٢) الذى لا يتضمن شرط الفائدة فهو أمر أخلاقى تماماً، و لا محل له من الإعراب فى المعاملات البنكية فى العصر الحاضر، و لكن البنك الإسلامى يتميز بهذه الخدمة الجليلة حيث الربا و البنك الإسلامى، ص: ١٤٧ يخصيص البنك مبالغ معينة من الأموال المودعة لديه فى هذا المجال و تحت ضوابط معينة، و يقوم بإقراضها إلى المتقاضين. و هذه الخدمة من البنوك الإسلاميه مضافاً إلى مشروعيتها، فهى مفيدة و ضرورية و تعتبر إحياءً و ترشيداً لسنة إسلامية كبيرة تظافرت الآيات (١) و الروايات (٢) الشريفة على الإشادة بها. أما على أرض الواقع فمما يؤسف له أن البنوك الإسلاميه لم تأخذ هذه المسألة بصورة جدية، و لم توليها أهمية كبيرة، و ذلك أن المبالغ المخصصة حاليًا لهذا الأمر المهم و النافع فى البنوك الإسلاميه تمثل نسبة مئوية ضئيلة جداً، فى حين أن العدالة و الإنصاف توجبان تخصص مبالغ أكبر لهذا الأمر، لأن العمدة فى رءوس الأموال فى هذه البنوك متعلقة بأحد الناس و ينبغى إعطاء المعوزين و المستضعفين قروضاً هذه الأموال دون فائدة من قبل هذه البنوك، لكى يتميز البنك الإسلامى عن غيره، و تظهر فضيلة البنك الإسلامى و جدارته فى خدمة المستضعفين، و لكن مع الأسف نلاحظ أن هذه البنوك تشيد بأمر القرض الحسن ظاهراً و على الربا و البنك الإسلامى، ص: ١٤٨ الصيغيد النظرى، و لكن عملاً لا نجد أثراً و خيراً عن ذلك، لذا ينبغى على البنوك الإسلاميه مراجعة تصوراتهم و إعادة ترتيباتهم المائيه و إصلاحها لتتسع لهذا المجال الحيوى. و لا بأس طبعاً فى أن يقوم البنك بأخذ مبالغ مختصرة على هذه القروض لتغطية نفقات البنك و أجور العاملين و القائمين على هذه النشاطات الاقتصادية، و لا بد من تقسيمها على جميع المقترضين بالنسبة، بحيث لا يدفع البنك شيئاً إضافياً على نفقاته اللأزمه لهذا العمل. و لو شرطت أجره العمل هذه فى أصل عقد القرض فلا إشكال فى ذلك، لأن أجره العمل لا تعتبر نفعاً و ربحاً للبنوك بل تمثل أجره الأجير و نفقات المحاسبين و أمثال ذلك، فتكون نوعاً من أنواع عقود الإجارة، و فى الواقع أن المقترض يقوم بعقد معاملة القرض مع البنك من جهة، و كذلك يقوم بعقد معاملة أخرى و هى عقد الإجارة على الخدمات المرهوبة لهذا الأمر. و على هذا الأساس فإن مال الإجارة بالمعنى الواقعى للكلمة لا إشكال فيه مطلقاً، و لكن مع الأسف أننا نجد أن الكثير من موارد مال الأجره هذا، يكون بمثابة غطاء و قناع للربا، و الدليل على ذلك أن المبالغ المأخوذة كأجره للعاملين تزيد كثيراً على النفقات الواقعية للموظفين و بقتية خدمات البنك المتعلقة بالقروض. النتيجة أن المسلك الثانى للبنوك الإسلاميه على صعيد خدمة المجتمع، هو تقديم القروض اللاربويه، مضافاً إلى مشروعية هذا السبيل، فإنه يعد من المستحبات الأكيدة بشرط أن لا تكون أمراً تشريفياً و ظاهرياً، بل يراعى الربا و البنك الإسلامى، ص: ١٤٩ فيها جانب الأجره الواقعية أيضاً، فلا تكون أكثر من نفقات البنك الحقيقية فى هذا السبيل.

الثالثة: حسابات التوفير

إشارة

بالنسبة إلى حقيقة و ماهية حسابات التوفير تأتى الاحتمالات المذكورة فى ماهية الحساب الجارى، و كما تقدم أن هذا النوع من الحسابات يعتبر نوعاً من الأمانة و الوديعه الشبيهه للقرض، و لذا فإننا لا نبحث هذه المسألة من هذه الجهة دفعاً للتكرار، و على القارئ الكريم مراجعة البحث السابق فى هذا المجال.

فلسفة حسابات التوفير

إنّ الفلسفة و الغاية من هذا النوع من الحسابات هو إخراج رءوس الأموال الزاكرة عن حالتها الجامدة و الاستفادة منها بصورة صحيحة، مثلا لو أراد شخص شراء دار، و لكنّه لا يستطيع ذلك بما لديه من المال، و من جهة أخرى لو بقى هذا المال فى يده لأنفقه فى جهات أخرى، أو أنّه يكون معطلا و مجديداً، و لهذا السبب فإنّه يقوم بوضعه فى البنك، حيث ينمو و يزداد عليه تدريجياً إلى أن يبلغ المقدار المتوقع و المطلوب، فهنا مضافاً إلى أنّ هذا الأموال قد خرجت من حالتها الزاكرة و المعطلة حيث قام البنك باستثمارها الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٥٠ و تفعيلها، فإنّ صاحب المال استفاد أيضاً من ذلك استفادة مشروعاً، فعلى هذا الأساس تكون هذه الحسابات بمثابة نوع من الأمانة المشفوعة بالوكالة فى التبدیل و التصرف، و تتفق مع القرض فى النتائج.

الحكم الشرعى لحسابات التوفير و جوائزها

إنّ حساب التوفير لدى البنوك هو عمل مشروع، و لا إشكال فيه، و النقطة المبهمة فيه هو الهدايا و الجوائز التى يخصصها البنك لأصحاب هذه الحسابات على أساس القرعة، و نأمل أن تكون الجوائز و كذلك عمليّة الاقتراع لها جنبه واقعية و جدية إن شاء الله (و ليست شكلية و تليغية) و هذه المسألة تعود لما ذكرناه مسبقاً فى مباحث الربا، يعنى أنّ هذه الهدايا و الجوائز إذا كانت كشرط ضمن عقد حساب التوفير فإنّه يعتبر من الربا، أما إذا لم يشترط ذلك، بل يكون بمثابة الداعى و الباعث و المشوق على افتتاح هذا النوع من الحسابات، فلا إشكال فى ذلك. «١» و بكلمة أخرى: أنّ صاحب المال فى حسابات التوفير عند ما يفتح له حساباً خاصاً من هذا القبيل، و لم يتوقع من البنك شيئاً، و لم يفرض لنفسه حقاً على البنك، و كان الهدف من هذا العمل هو مجرد توفير هذه الأموال و حفظها لدى البنك، و لكنّه يعلم أنّ البنك يقوم فى كلّ عام بعملية اقتراع لجميع أسماء المشتركين فى هذه الحسابات، لإعطاء بعض الهدايا و الجوائز، فيحتمل أن تتعلق أحد هذه الجوائز به فليس فيه أى إشكال شرعى. الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٥١ بل إنّ البنوك يمكنها أيضاً تخصيص مبالغ قليلة أو كثيرة لجميع أصحاب هذا النوع حسابات التوفير و دفعها لهم من دون الاشتراط المسبق فى ضمن العقد، بحيث تكون هذه المبالغ المعطاة من قبل البنك تطوعاً.

الرابعة: نقل و انتقال رءوس الأموال و الحوالات

الحوالة و البرات هى أحد العقود الشرعية و لا حرمة ذاتية فيها، لأنّ الحوالة فى الواقع نوع من القرض، و لا إشكال فى أخذ مقدار من الربح على هذه المعاملات، لأنّ هذا الربح يكون فى نفع المقرض أولاً (و هو البنك فى الصورة)، و قد تقدّم أنّ الربح و الزيادة إذا كانت تصبّ فى منفعة المقرض، فلا إشكال فيها، و لا تعتبر من الربا، لأنّ الربا الحرام هو ما يكون النفع فيه للمقرض، و صاحب المال لا المقرض. و ثانياً: أنّ الزيادة التى يأخذها البنك فى سبيل تحويل المبالغ و عمليّة نقل رءوس الأموال إنّما هى نوع من الأجرة على هذه الأعمال، يعنى أنّنا نعطي للبنك مبلغاً من المال بعنوان الأجرة لأداء هذه الأعمال، و لهذا فلا تواجه إشكالا شرعياً أيضاً. و طبعاً، أنّ تصورنا لهذا النوع من الحوالات و تصور كتاب تحرير الوسيلة لهذه المسألة تختلف عن هذا المعنى، و قد تقدّم بحثه مفصلاً فيما سبق، و على أى حال فإنّ المبالغ التى يأخذها البنك بعنوان الأجرة على الحوالات الداخلية و الخارجية مشروعاً و حلالاً شرعياً. (١٥)

[الخامسة] ودائع الناس لدى البنوك

إشارة

إنّ أهم الأبحاث فى مجال خدمات البنوك من الوجهة الشرعية، هى هذه المسألة، و هى الخدمة الخامسة للبنوك، و كما مرّ علينا أنّ بعض الأفراد يمتلكون ثروات و رءوس أموال، و لكنهم يفتقدون القدرة على استخدامها فى أمور الإنتاج و التجارة، فهنا يقوم البنك

الإسلامى باستلام رءوس الأموال هذه و توظيفها وفقاً لعقود شرعية فى نشاطات اقتصادية منتجة فى الصناعة و الزراعة و التجارة و تربية الدواجن و المواشى، ثم يقوم بتقسيم الأرباح و العوائد من هذه النشاطات الاقتصادية، و يعطى حصّة منها إلى أصحاب رءوس الأموال هذه. و هنا يتميز البنك الإسلامى أيضاً عن البنوك الربويّة، فالبنوك غير الإسلاميّة تستلم أموال الناس و تضع لها ربحاً ربويّاً معيّناً، تدفع إلى أصحاب هذه الأموال، و من جهة أخرى يقوم البنك بإقراض هذه الأموال لآخرين على شكل قروض ربويّة بربح و فائدة أكثر، و هذا العمل من الربا المحرّم تماماً، و يعتبر من أنواع الربا المضاعف، و التى تكون حرمة مضاعفة أيضاً. الربا و البنك الإسلامى، ص: ١٥٣ و لكنّ البنوك الإسلاميّة تستخدم هذه الأموال طبق عقود شرعية فى الإنتاج، و تقسم الأرباح المتحصّلة منها وفقاً للاتفاق المسبق بينهما و بين أصحاب هذه الأموال، و فى الحقيقة أنّ هذه البنوك فى هذه الحالة تقدّم ثلاثة خدمات: ١- ما يحقّقه البنك من خدمة لأصحاب رءوس الأموال هذه، حيث يستفيدون من الأرباح المقرّرة. ٢- إنّ البنوك أيضاً تستفيد من هذه المعاملات المربحة من خلال حصتها من الربح. ٣- إنّ رءوس الأموال لا تبقى معطّلة و مجمّدة فى أيدي الناس، و ما يترتب على ذلك من التضخم و الفساد الاقتصادى. و إجمالاً تكون حركة البنوك هذه باتجاه تفعيل الدينامية الاقتصادية فى المجتمع، و تبعث على انتعاش السوق و حلحلة الوضع الاقتصادى بشرط، الدقّة فى العمل، و مراعاة الموازين فى مثل هذه النشاطات.

مشكلتان فى مواجهة المضاربة المصرفية

إنّ هذه الخدمة من البنوك الإسلاميّة- كما تبين أعلاه- هى خدمة مشروعة أيضاً، بل إنّها إذا وقعت بالشكل الصّحيح، فإنّها تكون مصداقاً بارزاً للآية الشّريفة (وَ تَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَ التَّقْوَى، و هو المبدأ الإسلامى الهام فى البناء الأخلاقى للمجتمع الإسلامى. و لكن نواجه فى إجراء و تنفيذ العقود الإسلاميّة كالمضاربة مثلاً الربا و البنك الإسلامى، ص: ١٥٤ مشكلتين مهمّتين: ١- إنّ الربح المخصّص فى معاملات المضاربة للبنوك هو تخصيص نسبة مؤبّدة لأصل المال، مثلاً يقال إنّ الودائع المائيّة لدى البنك إذا كانت قصيرة المدّة، فإنّ الزيادة عليها ستكون ١٠، و المتوسطة: ١٢، و الطويلة المدّة: ١٥، فى حين أنّ صياغة الربح فى المضاربة شرعاً يجب أن يكون على شكل حصّة معيّنة من مجموع الربح، مثلاً ٥٠ من الأرباح المستحصّلة من النشاطات الإنتاجيّة أو التجاريّة. ٢- إنّ صاحب رأس المال فى المضاربة (و الذى يدعى فى المضاربة بالمالك) يشترك مع المستثمر- و هو الطرف الآخر فى المضاربة، أى الطرف المنتج- فى نسبة الربح و الخسارة، فيشتركان فى الفائدة و الضّرر، فى حين أنّ الأمر فى المعاملات التى يجريها البنك مع المستثمرين لا- يكون بهذا الشكل، حيث يختص المقرض- و هو البنك و المودع- بالربح فقط، و يشترك مع البنك بالأرباح دون أن يشترك بنسبة معيّنة من الربح فى جميع الحالات، بينما ينفرد العميل بالخسارة، و هذا المعنى خلاف ما يلحظ فى عقد المضاربة. و قد تطرح مشكلة ثالثة، و هى أنّ بعض الفقهاء ذهب إلى أنّ المضاربة خاصّة بالأعمال التجاريّة فقط، و لكن هذه المشكّلة غير واردة هنا، لأننا أساساً لا نرى هذا التخصيص صحيحاً.

حلّ المشكلتين:

أمّا بالنسبة للمشكّلة الأولى، فالطريق إلى حلّها و إزاحتها هو أنّ المودع و صاحب المال يوكل البنك و كالتين، الأولى: أنّ البنك يكون و كيلاً مطلقاً فى تشغيل رءوس الأموال هذه، و التصرف بها فى أى نوع من الأعمال و النشاطات الإنتاجيّة و الاقتصادية، و له الاختيار فى التصرف بأى مقدار و سهم معقول و منطقى من هذه الودائع. الثانية: أن يعطى وكالة أخرى للبنك يتصالح من خلالها فى سهمه الخاص به من الربح بمبلغ معين، فما يعطى له شهريّاً أو كلّ ثلاثة أشهر على الودائع المائيّة، يكون على الحساب حيث يتمّ محاسبتها بعد ذلك، أى بعد حصول الربح فى عمليات استثمار رءوس الأموال، و مع هاتين الوكالتين تنحل المشكّلة الأولى، يعنى تعيين الربح بمقدار معين من النسبة المؤبّدة. و أمّا بالنسبة إلى المشكّلة الثانية، فصحيح أنّ المودع لا بدّ و أن يكون شريكاً فى الضّرر و

الخسارة مع شريكه، و هو البنك، و عليه أن يتحمل جزءاً من الضرر فيما لو تضررت المشاريع التي قام بها البنك، و لكن هذا المعنى يكون له واقعية فيما إذا تحمل البنك ضرراً واقعاً، في حين أن البنوك ترى أنها لا تتعرض للخسارة و الضرر عادةً، لأنّ النشاطات الاقتصادية لا تنحصر بمورد واحد أو موردين حتى يرد احتمال الخسارة في أحدهما أو كليهما، بل إنّ نشاطاته متعدّدة و كثيرة فعلى فرض أنه تعرض للضرر في مورد أو موارد محدودة، فإنّ الموارد الأخرى تتكفّل بجبران هذه الخسارة فتكون مجموع النشاطات الاقتصادية المربحة، هذا أولاً. الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٥٦ ثانياً: يستطيع البنك أن يتعهد أخلاقياً (و ليس بصورة إلزام شرعى) بالضمان لرءوس الأموال المودعة لديه، و جبران الضرر الوارد عليها، و بهذا الترتيب ينتفى موضوع اشتراك المودع، في الضرر و الخسارة. يعنى أنّ البنك يقول لصاحب المال: إنّنا شركاء في الربح و الخسارة في جميع العمليات الاقتصادية، و لكن كن مطمئناً بأنّ الضرر هذا ليس له جانب عملي، فلا تخسر عملاً. و خلاصة الكلام: أنّه لو قام البنك بتشغيل رءوس الأموال على شكل استثمارات و عقود شرعية و إسلامية، فمضافاً إلى أنّ ثروات الناس و رءوس أموالهم سوف تستثمر بطريقة صحيحة و مشروعة، فيستفيدون منها و ينتفعون بها حيث يتم تفعيلها و إخراجها عن حدّ العطالة، و كذلك يتخلص البنك من الرّبا، و ينتفع برءوس الأموال هذه منافع و يحصل على فوائد مشروعة، و كذلك يتصاعد مستوى التوليد الصناعي و الإنتاج الزراعى و الحيوانى في البلاد، و من جهة أخرى ستكون استثمارات البنك هذه باعثة على إيجاد فرص العمل و ابتكار مشاغل جديدة للعاطلين و القوى العاملة في البلاد. (سؤال: من أين لنا العلم بأنّ البنوك ستلتزم بالعقود الشرعية و تعمل بها؟ و ما هى وظيفتنا في هذه المسألة؟) (الجواب: إذا كانت البنوك تكفى بكتابة العقود الشرعية على الورق و تهدف إلى الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٥٧ نيل المشروعية للنشاطات الاقتصادية بالفاظ فقط، فإنها سوف تتعرض إلى خطر الانغماس فى الرّبا و التورط فى العمليات الربوية، و تسقط فى مهاوى الإضرار الناجمة عن ذلك، و لكننا لو شككنا فى أنّ البنوك سوف تعمل على وفق المعاملات الشرعية و العقود الإسلامية أم لا، فلا بدّ من حملها على الصّحة ظاهراً و شرعاً، و القول بأنّ البنوك فى نظام الجمهورية الإسلامية تعمل بوظائفها الشرعية الإسلامية إن شاء الله، و فى ذلك الصورة لا يعتبر ذلك مشكلة حقيقة لعملاء البنك و زبائنه، فلو لم يكن الأمر كذلك بأن كانت هناك مخالفات شرعية فى النشاطات الاقتصادية التي يجريها البنك، فهو المسئول عنها لا-غير. و من أجل ذلك كان من الضروري تعليم المسئولين و المتصدّين للعمليات البنكية و إرشادهم إلى ذلك، فلو كان هناك مقررات فى تنفيذ و إجراء هذه العمليات و النشاطات الاقتصادية بصورة شرعية فالمفروض: أولاً: اطلاع مسئولى البنوك عليها و إرشادهم إلى كيفية التصرف السليم فى عملية استثمار عمليّة رءوس الأموال هذه بصورة صحيحة و مشروعة. و ثانياً: لا بدّ من إرشاد عملاء البنك و زبائنه من المودعين و المستثمرين عليها، و اطلاعهم على كيفية سير هذه العمليات و العقود، كما أنّ الاطلاع على الجوانب الأخرى من جوانب التفاعل الاجتماعى و الاقتصادى للأفراد و علمهم بمجريات الأمور يحلّ كثيراً من المشكلات، و ينقذ الناس من التورط فى المحرّمات، و الوقوع فى شراك المخالفات الشرعية و فخاخ المحظورات القانونية، و على سبيل المثال فإنّه لو تمّ اطلاع مكاتب الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٥٨ المعاملات و التي تتكفّل إجارة البيوت أو بيع الأملاك و المستغلات و أنواع العقار، و لو تمّ اطلاعهم و إرشادهم إلى الأحكام الشرعية التي تكتنف هذه العمليات من أحكام الإجارة و البيع و الرهن بشكل مبسط، لثمّ حل الكثير من المشاكل التي يتعرّضون لها، و عدم وقوعهم فى المحرّمات و الذنوب الكبيرة و ما يترتب على الجهل بها من إخطار التورط فى الرّبا، و هكذا لو تمّ إرشاد الكسبة و أصحاب المحلّات التجارية و غيرهم على هذه الأحكام الشرعية، فسوف يتم إنقاذهم من التورط فى الرّبا فى كسبهم و معاملاتهم، فينبغى لكلّ المسئولين عن الأصناف، أن يهتموا بهذا الأمر، و يأخذوا مسألة العلم و تعليم الأحكام الشرعية بجديّة و اهتمام بالغ.

السادس: التسهيلات البنكية

رأينا فى الأبحاث السابقة أنّ هناك أفراداً فى المجتمع يمتلكون القدرة الكافية فى إدارة الأمور الاقتصادية على مختلف المستويات و

الموارد، و لكنهم يفتقدون إلى رأس المال (على عكس الفرض السابق و هم الأفراد المتمولين الذين يفتقدون إلى المديرية و التدبير اللانزم) هنا يقوم البنك بإسلاف هؤلاء الأفراد مبالغ من رءوس الأموال و يعقد معهم عقوداً شرعية، نظير المضاربة و الجعالة و المشاركة و الإجارة بشرط التملك و غيرها، و بهذه الوسيلة يستطيع البنك الحد من هدر الطاقات البشرية و تعطيل هذه القدرات الإنسانية، و تشغيلها فى ما ينعف الناس. الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٥٩ هنا لا نواجه أية مشكلة شرعية فى هذا المجال، إذا قام البنك بواجبه و تم تنفيذ العقود و المعاملات بصورة شرعية، يعنى أن البنك و المستثمرين يقومون بالاستفادة من رءوس الأموال هذه فى مسير الإنتاج و الاستفادة منها وفقاً للعقود الممضأة بينهم، و يقوم البنك بالاشتراك معهم فى هذا السبيل. و لكن مع الأسف نجد أن الكثير من الناس لا يلتزمون بمفاد العقود و لا يستعملون رءوس الأموال التى استلموها من البنك على وجهها الصّحيح و مسارها السليم، و تكون نتيجة ذلك أن تبقى العقود و المعاملات هذه لها جنبه صوريه و شكلية فحسب، فتكون القروض هذه فى النتيجة قروضاً ربوية، و بدلا من أن تبعث على سعادة الناس و تنمية اقتصادهم، تمسى سبباً فى الإضرار بهم و تدمير معيشتهم. و على هذا الأساس، فإنه لو عمل هؤلاء الأفراد بمضمون العقود و المعاملات التى أجروها مع البنك، فإن هذه الخدمة من البنوك لا تواجه إشكالا شرعياً. و فى الختام نسال الله سبحانه و تعالى أن يوفق مسئولى البنوك الإسلامية و المستثمرين لرءوس الأموال هذه على العمل بالعقود الشرعية و جميع الأحكام الإسلامية كما يتم تنفيذ و إجراء العقود و المعاملات الشرعية فى البنوك بصورة كاملة، و نتخلص جميعاً من آثام الربا و عواقبه المشؤمة. و هنا لا بدّ من توجه الإخوة الروحانيين و المبلغين الأجزاء و إدراكهم لضرورة تبين هذه المسائل، و إرشاد الناس لهذه الأحكام الشرعية، و أن لا الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٦٠ يتركوا هذه السنة الحسنة و لا ينسوا تذكير الناس بها من خلال المنابر و المساجد، لأنّ هذه الأعمال مهما كانت صغيرة و بسيطة، فإنها تؤثر بصورة كبيرة على ثقافة الناس و إنقاذهم من مشكلات عديدة و كبيرة، إلى الحد الذى بإمكانها أن تزلزل دعائم المجتمع و الأسرة، و ليس هنا مجال لشرح ذلك.

المشكلة الكبيرة للبنوك

بالرغم من أن البنوك فى بلدنا الإسلامى اتخذت طابعاً شرعياً و إسلامياً حسب الظاهر، و لكننا كلما أمعنا النظر فى هذا الأمر، وجدنا أننا تفصلنا فاصلة كبيرة فى أسلمة البنوك، مع أنه ليس من السليم إنكار ما تحقق من خطوات مفيدة و إيجابية فى هذا السبيل، و من أجل أسلمة البنوك بصورة كاملة و شرعية، لا بدّ من الالتفات إلى عدّة أمور دقيقة: ١- لا بدّ من تشغيل أموال الناس و استثمار رءوس الأموال المودعة فى البنك فى الأعمال الإنتاجية و النشاطات التوليدية، سواء كانت صناعية أو زراعية أو حيوانية أو تجارية، و هذه الأمور لا بدّ أن يكون لها واقع خارجي فلا يصح الاكتفاء بها فى عالم الخيال و كتابتها صفحات الورق. ٢- أن يقوم البنك بإعطاء التسهيلات البنكية و الإشراف الكامل على المستثمرين الذين استلموا رءوس الأموال هذه من البنك، بأن يستثمروها فى النشاطات المفيدة و البناء، و تشغيلها فى مفاد العقود الموقعة مع البنك، و لا يصح مطلقاً أن يكتفى البنك بأخذ الأرباح من طرق شرعية، و تكون الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٦١ الأرباح من طريقها حلال. ٣- يجب على المسئولين فى البنوك من جهة، و كذلك المستثمرين و زبائن البنوك من جهة أخرى، تعلّم النكات الشرعية فى إيداعهم الأموال، و كذلك فى اقتراضهم من البنك، حيث إن ذلك يؤدى بلا شك إلى الانتعاش الاقتصادى و مشروعية الأموال إذا تم تنفيذ العقود الشرعية بصورة دقيقة، و تجنب الخداع و الغش أو التظاهر بالشرع فى الأعمال التجارية بأى شكل من الأشكال، حيث تكون النتيجة أن البنوك ستغدو ربوية من حيث لا يشعر المسئولون. ٤- أن تغيير اسم (الربا) إلى (الأجرة و المكافأة و الجائزة) و كذلك (العمليات الربوية و القرض الربوى) إلى مصطلح (المضاربة) لا يحلّ قطعاً مشكلة شرعية و لا عرفية، بل لا بدّ و أن تتحقق فى ذلك روح المعاملات الشرعية هذه، بأن يكون أخذ الأجرة أو الجعالة على نفقات البنك، واقعاً يقصد بها الأجرة و المكافأة و حقوق الموظفين و القائمين على هذه البنوك و المؤسسات المالية، التى تؤدى خدماتها الاقتصادية إلى الناس، و لا بدّ أن يكون أخذ الربح من المستثمرين و المقرضين بمقدار النفقات المتعلقة

بصناديق القرض السائدة، كنفقات الدفاتر و السجلات و تكون بمقدارها لا أكثر. و المضاربة أيضاً تكون مضاربة واقعية، يعنى أنها تكون فعاليات مثمرة اقتصادياً و منتجة، لا أنها ربا فى صورة المضاربة. المال الذى يؤخذ من المستثمرين بعنوان الأجرة و المكافأة و نفقات الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٦٢ الموظفين و المخارج الثانويّة للبنوك، إذا كان أكثر من النفقات الواقعية يكون ربا و أموالاً غير مشروعة، و تغيير الاسم و العنوان لا يغير من حقيقة الأمر شيئاً. و كذلك ينبغى للمؤسسات التى تعمل على أساس عنوان المضاربة، و تستفيد من هذا العنوان المقدس فى تحصيل الأرباح الربويّة أن يعلموا أن عملهم هذا حرام و غير مشروع، و لا فائدة فى تغيير الاسم و العنوان فى مشروعهم أعمالهم هذه، التى تتم بحيل شرعية مختلفة. ٥- مع العلم بأن المبالغ المعدة فى خزينة البنوك هى من أموال الناس و الودائع فى الحسابات الجارية و أمثال ذلك، بينما يمثل رأس المال الحقيقى للبنك هو المبنى و بعض الأثاث و الوسائل، و التى لا تنقص شيئاً بمرور الزمان، بل قد يزيد سعر المبنى عما كان عليه فى الماضى، فلا بدّ من تخصيص مبالغ معتبرة من الثروات الموجودة فى البنوك لمشاريع القرض الحسن بمعناه الواقعى (مع خصم أجره العمل بصورة عادلة)، و بذلك يستطيع البنك دفع نفقات الزواج للشباب، و تهيئة المنزل و المسكن، و نفقات التحصيل الدراسى، و العلاج للطبقات الفقيرة و المسحوقة، و التى لا تتمتع بغطاء مالى و لا- حماية من قبل مؤسسات الضمان، و ما أحسن من أن تقوم البنوك بتخصيص مبالغ مهمّة و تضعها تحت اختيار المنظمات المائيّة على أساس القروض الحسنه، و يستفيد منها طلاب الجامعات، لكى يتمّ من خلال ذلك إيجاد الحلول لبعض المشاكل الاقتصادية التى يعانون منها. ٦- التخطيط الدقيق للقيام بالنشاطات الاقتصادية من قبل البنوك الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٦٣ لتقوية، و ترشيد الودائع الشيعية، و تخصّص البنوك بحلّ المشكلات الاقتصادية للمجتمع، و تكون فيها من الخبراء و تتجاوز التواقص و السلبيات من تناثر العمل و تكرار المكورات و تمركز الثروات فى جهة، و تفرغها فى جهات أخرى، و عدم النظر الدقيق فى سلم الأولويات. ٧- بالنسبة إلى مسألة الغرامة على تأخير التسديد فهى المصداق البارز للربا المحرم، و لا بدّ من التفكير بجديّة فى حل لهذه المشكلة، و طرق مشروعته أخرى تنسجم مع الفقه الإسلامى لحلّها. و الخلاصة هو أنه لو ما لم يحدث تحول جذرى و أساسى فى البنوك فى الدولة الإسلامية و فعاليتها و نشاطاتها الاقتصادية فإنها لا تعيش بروح إسلامية، فحتى لو سميت بنوك لا ربويّة، و بالتالى يترتب على ذلك الإضرار التى تلحق بالبنوك الربويّة، و تبتلى بالإخاطر التى يبتلى بها عادة تلك البنوك الربويّة السائدة. و نسأل الله سبحانه و تعالى أن يوفق جميع المسؤولين على أن يخطوا كلّ يوم خطوات إيجابية و موفّقة، نحو أسلمة البنوك بشكل كامل، و من الله التوفيق و هو المستعان.

بعض الاستفتاءات الجديدة حول مسائل البنوك و الربا لسماحة آية الله العظمى المكارم الشيرازى «مدّ ظله العالى»

سؤال: (١) ما هو حكم الودائع الطويلة المدّة فى البنوك

إشارة

، من دون أن يشترط صاحب المال شيئاً عليها؟

الجواب: إذا وضعت هذه الودائع طبقاً للعقود الشرعية فى البنوك

، أو أنّ لا يكون صاحب المال يتوقع شيئاً من ربح و زيادة من البنك، إلّا أنّ البنك يعطيه شيئاً عليها طوعاً و رغبةً، فلا إشكال فيها، و العلامة فى تحقق الصورة الثانية هو أنه لو لم يعطيه البنك شيئاً، فإنّه لا يطالبه بشىء.

سؤال: (٢) ما هو حكم وضع الأموال فى البنوك فى زماننا الفعلى

إشارة

، و الذى بحمد الله هو زمان حكومة الجمهورية الإسلامية؟ فهل يمكن أخذ الفائدة التى تضعها البنوك للودائع المصرفية على حسابات التوفير؟ و كذلك ما حكم الاقتراض من هذه البنوك، و إعطائها الزيادة عند تسديد القرض؟

الجواب [لا إشكال فى أخذ الأرباح على حسابات التوفير التى يعطيها البنك بشكل طوعى :

لا إشكال فى أخذ الأرباح على حسابات التوفير التى يعطيها البنك بشكل طوعى و من دون شرط مسبق، إلا أن تدخل ضمن العقد، أما الأرباح التى تكون للودائع الثابتة أو القروض التى تؤخذ من البنوك، ففى صورة ما إذا كانت وفقاً للعقود الشرعية المذكورة فى قانون البنوك و معاملاته الاقتصادية، فلا مانع منها أيضاً، و فى صورة الشك يمكن الحمل على الصيحة، و لكن إذا تيقن الإنسان من أن البنك لا يعمل طبقاً للعقود الشرعية المذكورة، فلا يجوز.

سؤال: (٣) تقوم البنوك فى الجمهورية الإسلامية، بعقد عقود شرعية

إشارة

بعناوين، مضاربة، مساقاة، مزارعة، شركة، جعله، مع أصحاب الودائع و الزبائن، و كذلك مع المستثمرين و تدفع كل شهر نسبة ١٤ أو أقل أو أكثر من مجموع الوديعة لأصحابها، و بعد انتهاء المدّة تقوم البنوك بتصفية الحساب مع الزبائن و العملاء، و نظراً إلى أن الأفراد العاديين و الزبائن للبنوك ليس لهم اطلاع كاف على القيود و الشروط المدرجة فى ورقة العقود هذه، بل يكتفون بالإمضاء و يعلنون بذلك عن رضاهم بمجمل الشروط المذكورة فى ورقة العقد، فهل إن مجرد الإمضاء أو قبول جميع الشروط و القيود المذكورة بصورة شفوية، مع عدم اطلاعهم و علمهم على خصوصياتها و عناوينها الشرعية، يؤدى إلى تحقق العقود المذكورة و مشروعيتها، أو إن اللّازم تفهيم من قبل البنوك أو المتعاقدين على حقيقة هذه العقود؟ و فى صورة عدم مشروعيتها، فهل هناك طريق حل آخر فى نظركم المبارك؟

الجواب: إذا أعطى وكالة مطلقه إلى البنوك أن تستثمر و تصرف فى الأموال

وفقاً للعقود الشرعية، و تجعل له حصّة معينة من أرباحها، فلا إشكال فى ذلك، و ليس من اللّازم الاطلاع على جزئيات الأمور بعد إعطاء الوكالة المطلقة.

السؤال: (٤) لما كانت المصارف الإيرانية عاجزة أحياناً عن تسديد المطالبات الخارجية

إشارة

فى حينها، فقد انتهجت طرق حل مختلفة منها: أن أحد البنوك تعاقد مع بعض البنوك الأجنبية على أن يقوم البنك الأجنبى بالدفع إلى البائع فى ذلك البلد نيابة عن البنك الإيرانى فى موعد السداد، ثم يتقاضى المبلغ من البنك الإيرانى بعد سنة و بإضافة ٩ إلى المبلغ من البنك الإيرانى و ٦ من البائع كسعر لتأمين الدفع فى الموعد. و جدير بالملاحظة أنه بعد حمل البضاعة من البائع و الذى يتم بعد حوالى ثلاثة أشهر من العقد عن طريق البنك الأجنبى و الإيرانى، يقوم البنك الأجنبى بتسليم مال البائع و استلامه من البنك الإيرانى يستلم بفائدة ٩، و على هذا، فإن البنك الإيرانى يستلم من المشتري فى يوم العقد ١٠٠ من مبلغ المعاملة مضافاً إليه ٩ التى

تمثل الفائدة التي يتقاضاها البنك الأجنبي حسب الاتفاق. كما يقوم البائع بإضافة ٦ (و هي النسبة التي تمثل أجره البنك الأجنبي على تأمين الدفع في الموعد) إلى قيمة البضاعة و يتقاضاها من المستهلك. فإذا علمنا أن البائع لا يأخذ شيئاً إضافياً من المشتري، فهل تصح هذه المعاملة للمشتري؟

الجواب: إذا كنت مطلعاً على ماهية هذا العمل و رضيت به

، فلا إشكال، بمعنى أنك تضع أموالك في البنك بعنوان القرض من دون شرط الزيادة، و يقوم البنك بشراء بضاعة لك على شكل نسيئة بأكثر من القيمة النقدية بشرط أنك تدفع تأمين هذه المعاملة، ففي هذه الصورة تكون المعاملات المذكورة أعلاه صحيحة شرعاً، و لكن هذا العمل لا يكون مباحاً للبنك في المعاملات و العقود مع الطرف الخارجي أو الدول الأجنبية إلا بأن تفرض مصالح المجتمع الإسلامي ذلك، و في غير هذه الصورة لا يجوز.

سؤال: (٥) إذا وضع شخص أمواله في البنك بشكل ودیعة قصيرة الأمد أو طويلة الأمد

إشارة

، و في كل شهر يستلم مبلغاً إضافياً من البنك بالنسبة إلى مقدار أمواله، و طبقاً لشرائط خاصة، فهل إن أخذ هذا المال الإضافي جائز؟ و هل يتعلق به الخمس؟

الجواب: إذا تم العمل بها و استثمارها طبقاً للعقود الشرعية

، فهو حلال و يتعلق به الخمس أيضاً، و يكفي في ذلك أن يقول المسئولون: (عملنا بهذه العقود الشرعية) و لا يوجد دليلاً على خلاف قولهم.

سؤال: (٦) أحياناً تقوم البنوك لترغيب الزبائن على إيداع أموالهم في هذه البنوك

إشارة

، أو افتتاح حساب لهم عندها تخصيص جوائز و هدايا تعطى إلى المودعين عن الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٦٨ طريق القرعة، فمن خرجت القرعة باسمه يعطى له جائزة، فهل إن هذا العمل جائز، و هل يجوز له أخذ هذه الجائزة؟

الجواب: إذا كان هذا العمل يتم بصورة واقعية

، و ليست فيه خدعة للناس، فهو جائز و حلال.

سؤال: (٧) إذا اقترض شخص من البنك مبلغاً من المال

إشارة

، و كان عليه أن يؤدي تسديد المبلغ على شكل أقساط طويلة، مع إضافة مقدار من المال بعنوان ربح للبنك، ثم إنّه بعد مدة يقوم بإيداع مبلغاً من المال في هذا البنك، و يستلم منه الفائدة أيضاً فهل يمكن جعل هذا العمل بعنوان التفاضل على ما دفعه إلى البنك من

الأرباح؟

الجواب: إذا دفع في المعاملة الأولى ربحاً و زيادة على القرض بعنوان الربا

، فإنه قد ارتكب إثماً، و لكنه يستطيع أن يستلم معادل ذلك المبلغ في المعاملة الثانية من البنك، بتيه التقاص.

سؤال: (٨) أن البنوك تقوم بوضع فائدة على القروض بعنوان الأجرة و حق العمل

إشارة

، و تأخذه من المستثمر و المقرض، فلو أن الشخص العادى و الكاسب فى السوق قام بهذا العمل و باع جنساً نسيئاً أو أقرض شخصاً و أخذ منه هذا المقدار بهذا العنوان، فهل إنه يعتبر من الربا؟

الجواب: المنظور و المراد من الأجرة و حق الزحمة، هو ما يعطيه البنك

أو صناديق القرض الحسن للموظفين فى مقابل عملهم فى حفظ الحسابات و تقديم الخدمات البنكية للناس، فيتعلق حق الزحمة لهم على هذا الأساس، فإذا أخذ المقرض مالا إضافياً و فائدة له شخصياً فإنه يكون من الربا المحرم، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المعاملات فى السوق.

سؤال: (٩) تقوم البنوك بتعيين فائدة مخصصة للودائع القصيرة المدّة و طويلة الأمد

إشارة

، و لكن بالنسبة إلى ودايع القرض الحسن لا يوجد إضافة مادية سوى الأجر المعنوى و الثواب الأخرى، فمع الالتفات إلى هذا الأمر فما حكم الإيداع القصير الأمد و الطويل الأمد فى البنوك حيث لا تفقد هذه الأموال قيمتها بمرور الزمان و يستفيد البنك من هذه الأموال بإقراض الآخرين؟

الجواب: إذا تمت مراعاة العقود الشرعية أو أعطى المودع وكالة مطلقة

إلى مسئولى البنك على أن يراعوا هذه العقود الشرعية فهو حلال.

سؤال: (١٠) إذا أراد شخص الحصول على قرض قيمته خمسمائة ألف تومان مثلا

إشارة

فإنه يحتاج إلى معرف (أو كفيل) لديه نصف المبلغ المقترض لدى البنك، أى أن عليه أن يودع ٢٥٠ ألف تومان فى المصرف ضماناً للسداد، و لا يجرى الإفراج عنها إلّا بعد أن يسدّد المدين آخر قسط من أقساط القرض إلى الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٧٠ البنك فإذا لم يكن لدى الكفيل موجود نقدى فى الصندوق، فهل يجوز له أن يقول للمقترض: اطلب ضعف ما تحتاجه من مال (مليون تومان مثلاً) حتى يجرى إيداع نصفها كضمان باسم الكفيل حتى يتسنى كفالته بها، فيستلم ضعف القرض، يأخذ نصفها (٥٠٠٠٠٠ تومان) المقترض، حتى إذا سدد آخر قسط من المبلغ بكامله (المليون تومان) عادت إليه الخمسمائة الأخرى دفعة واحدة. فهل إن عمل البنك

هذا صحيح من الناحية الشرعية؟ و هل يتعلق الخمس بالخمسمائة ألف تومان التي يقبضها لدى تسديده القسط الأخير؟

الجواب: إذا لم يستغل صندوق (فرض الحسنه) أموال الناس في أعمال تجارية

فإن عمله صحيح في الحالتين، و في الحالة الثانية يتعلق الخمس بالنقود المودعة.

سؤال: (١١) اتفقت مع أحد أقربائي على أن أستلم حوالة القرض الحسن من البنك باسمه

إشارة

، فاستلم المبلغ و سلّمه لى لكى أستعين به على قضاء حوائجى، و قمت أنا بتسديد أقساطه، و من أجل استلام القرض يجرى أولاً فتح حساب توفير تؤخذ منه الأجر، فإذا كان صاحب دفتر الحساب لم يدفع أجره أو رأسمال من نفسه، و قد ربح هذا الدفتر جائزة قيمتها ٤٥٠٠٠٠ ريال، فإلى من تنول هذه الجائزة؟ و ما هى نسبة حصتى منها؟

الجواب:

الجائزة تخص صاحب دفتر التوفير.

سؤال: (١٢) يبلغ التضخم الاقتصادى فى تركيا ٧٠ فى السنة

إشارة

، و مع الأخذ بنظر الاعتبار هبوط قيمة الليرة التركية، و هذا التضخم إذا وضع الشخص مالا فى إحدى البنوك الحكومية هناك بعنوان وديعه مؤقتة فأعطاه البنك ٦٠ من الفائدة، فهل يجوز له أخذها نظراً إلى أنها أقل من قيمة هبوط العملة؟ و إذا كانت الفائدة أكثر فما الحكم؟

الجواب: إذا البنك غير إسلامى فلا إشكال

، و لو كان إسلامياً، و كان التضخم بشكل كبير إلى درجة أنه يدخل فى الحسابات اليومية المتعارفة للناس، فلا إشكال فى أخذ التفاوت بمقدار التضخم.

سؤال: (١٣) ما هى حقيقة الأموال فى نظركم؟

إشارة

(الحوالة، مال، أو.)

الجواب: كانت النقود الورقية فى بداية أمرها كالحوالة

، و لكن بعد تباعد الزمن خرجت عن صورتها الأولى، و حتى مقدار الرصيد الحاكى عنها قد غفل عنه، فأخذت صبغة المال الاعتبارى لها، و الرصيد لها فى الحال الحاضر هو قدرة الحكومات و اعتبارها.

سؤال: (١٤) هل إنَّ النُّقود الورقية (الإسكناس) مثليّة، أو قيمية؟

الجواب:

لا شك في أنّها مثليّة.

سؤال: (١٥) إذا كانت مثليّة، فهل يضمن تنزيل قيمتها؟

إشارة

و ما الحكم في صورة الهبوط الفاحش للقيمة؟ و ما الحكم في صورة الزيادة؟

الجواب: الزيادة و الهبوط الفاحش موجبان للضمان

أو بعبارة أصح، إذا كان الشخص مديناً لآخر بمبلغ معين، و بعد مضي ٢٠ - ٣٠ سنة (في بيتنا) أراد تسديد الدين، فلا شك أنّ دفع ذلك المبلغ لا يعدّ وفاء للدين، و يجب عليه تسديده بقيمة اليوم، أمّا لو لم يكن التغيير كبيراً، فلا يؤثر في السداد، لأنّه يعتبر أداءً للدين.

سؤال: (١٦) إذا اشترط الضمان في الصّور المختلفة المذكورة أعلاه

إشارة

، فما الحكم؟

الجواب: لا يوجد مفهوم صحيح للضمان في هذه الصّورة، إلّا بأن يضيف في القيمة

، و هو الرّبا، هذا إذا لم يكن التّفاوت فاحشاً. أمّا مع التّفاوت الفاحش فلا حاجة للشرط. و كما تقدّم أعلاه فإنّه يحاسب بقيمة اليوم.

سؤال: (١٧) في صورة ضمان تنزيل القيمة للأموال

إشارة

، فهل هناك فرق بين القرض و المهر و المضاربة و الخمس و سائر الديون؟

الجواب: مع الأخذ بنظر الاعتبار الشّرائط المذكورة سابقاً

، فلا فرق بين أقسام الديون هذه.

سؤال: (١٨) هل هناك فرق بين ما إذا كان عامل التضخم هو الدولة، أو كان العامل هو السوق

إشارة

أو معادلات السهام العاملة عند ما يكون التضخم مسبباً لزيادة الطلب، أو قلّة العرض أو زيادة الكلفة؟

الجواب: لا يوجب فرق

فى الموارد المذكورة.

سؤال: (١٩) الزّجاء أن تعينوا لنا موارد الحليّة و الحرمة فى الودائع البنكية

اشارة

القصيرة الأجل أو طويلة الأجل، مع العلم أنّه تمّ ذكر صيغة المعاملة فى كراس البنك يقوم بإجراء عقود المعاملات بالوكالة عن صاحب المال و يعطيه مبلغاً معيناً من الرّبح لذلك؟

الجواب: يجوز ذلك فيما لو روعيت العقود الشرعية

، أو أعطيت وكالة مطلقاً لمسئولى البنك بمراعاة العقود الشرعية.

سؤال: (٢٠) تقوم البنوك المتعارفة فى مورد الودائع الطويلة الأجل بكتابة صياغة معينة

اشارة

على ورقة تتضمن ما يلى الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٧٤ (أنّ فلاناً وضع هذا المقدار من المال فى البنك، و أعطى وكالة للبنك فى استثماره فى التجارة غير الربويّة، و له مقدار من الرّبح ما يعينه البنك له)، و من خلال القرائن و الشّواهد يعلم أنّ للبنك عدّة معاملات تجارية غير ربويّة، فما حكم أخذ الفائدة المذكورة من البنك؟

الجواب: إذا تمّت مراعاة العقود الشرعية أو أعطى لمسئولى البنك وكالة

لرعاية العقود المذكورة، فلا إشكال.

سؤال: (٢١) ما هى حقيقة الاعتبارات البنكية فى نظر الإسلام؟

اشارة

فهل إنّ البنك يقوم بإثبات قيمة المال و اعتبارها باسم الأشخاص و يتمّ نقلها و التصرف بها، أو إنّ عين المال هو الذى يتمّ نقله و التصرف فيه، أو إنّ الصّور المختلفة للودائع و الاعتبارات البنكية من حساب جارى، ودائع ثابتة، مشاركات بنكية. و. سواء؟ و ما حكم الفوائد التى تدفع للمودعين على الحساب من تشغيل البنك لرهوس الأموال؟

الجواب: إنّ ماهية الودائع فى الحساب الجارى هى ماهية القرض

، بشرط الأداء حين المطالبة، و ماهية الودائع الطويلة الأجل و القصيرة الأجل هى نوع من المضاربة، أو سائر العقود الشرعية من هذا القبيل، أمّا دفع فائدة على الحساب هو نوع من القرض الذى يتمّ حسابه بعد ظهور الرّبح.

سؤال: (٢٢) مع الالتفات إلى فتوى الإمام الخميني (قدس سره) في خصوص بطلان الحيل الربوية**إشارة**

فهل إن إيداع مقدار من المال في البنك بعنوان ودائع ثابتة، والاستفادة من الفائدة المقررة من قبل البنك للمودع بعنوان على الحساب، جائز؟

الجواب: إذا تمت مراعاة العقود الشرعية

أو أعطى للمسئولين في البنك وكالة مطلقاً لرعاية العقود المذكورة، فلا بأس.

سؤال: (٢٣) هل إن الفائدة البنكية تعتبر من الربا؟**إشارة**

و إذا كانت كذلك فمن أى أقسام الربا تكون؟

الجواب: إذا تم العمل وفقاً للمقررات الموجودة في البنك

المبنية على رعاية الضوابط الشرعية في المعاملات، أو قال مسئولو البنك «عملنا بها»، فلا إشكال.

سؤال: (٢٤) تحت أى عنوان فقهى يمكن درج الجوائز البنكية؟**الجواب: هي نوع من الهبة بدون عوض**

من أجل إيجاد الداعى إلى الإيداع.

سؤال: (٢٥) ما حكم إيداع مبلغ معين من المال من أجل المشاركة في الاقتراع؟**إشارة**

ولو الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٧٦ لم يشترط الفائدة، و لكن أودع المال بهذا الداعى فهل يتغير الحكم الشرعى تبعاً لذلك؟ و أساساً هل هناك فرق بين الشرط و الداعى؟

الجواب: إذا اشترط ففيه إشكال

، و لكن إذا كان ذلك داعياً له على الإيداع فلا بأس. و الفرق بينهما أن الشخص في حالة الإيداع بدون شرط الفائدة لا يرى له حق المطالبة بالزيادة من البنك.

سؤال: (٢٦) السؤال عن المؤتمر الذى أقيم فى قم المقدسة قبل عدّة أشهر بحث مسألة المال و الاقتصاد فى الإسلام**إشارة**

، و طُرحت فيه مقولة التّقود الورقية و التّقود ذات القيمة (الذهب و الفضة و غيرهما) و أنّ التّقود الورقية لها قيمة القدرة الشّرائية للأفراد، و لا تستطيع الدّولة من خلال خفض قيمة العملة الورقية أن تقلل من رأس المال لدى الأفراد، ثم خرجوا بنتائج مختلفة، منها: ١- بما أنّ الفائدة القليلة التي تعطى البنوك الإسلامية للمودعين تؤدي إلى تعويض قليل عن الضرر الناشئ من هبوط قيمة العملة بسبب سياسة الحكومة المالية، لذا فلا يعتبر من الرّبا. ٢- و بما أنّ هذه الفائدة تكون بمثابة تعويض عن تلك الخسارة الناشئة من هبوط القيمة، لذا فلا يترتب عليها الخمس؟

الجواب: الجواب: أنّ هذه الأبحاث التي تبحث في المحافل الاقتصادية و الأوساط العلمية المختصة

لا يمكن أن تكون معياراً للحكم الشرعي. لأنّ الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٧٧ الأحكام الشّرعية تدور موضوعاتها حول محور الفهم العرفي لها، و بما أنّ الفرع الأول يستبطن وجود فائدة عرفاً، فهو ربا و حرام. و كذلك في الفرع الثاني حيث يحسب عرفاً من الربح، فعليه الخمس.

سؤال: (٢٧) النظام البنكي في الجمهورية الإسلامية في إيران يقوم على أساس البنك اللاربوي

إشارة

و العقود و المعاملات الشّرعية المجازة، فإذا استلم شخص مبلغاً من المال من البنك بأحد العناوين الشّرعية في العقود (المشاركة، المضاربة، الجعالة، بيع الأقساط، و...) في مقابل تضمين معتبر من قبيل رهن البيت و غيره، ثم صرفه في غير الوجه المقرر في عقده مع البنك، فهل يكون قد ارتكب إثماً، أو أنّ عمله هذا مباح؟ و ما هو حكم الأرباح التي حصل عليها من هذا الطريق؟ و على سبيل المثال: إذا تعاقد شخص مع البنك عقد الجعالة من أجل إجراء بعض التعميرات لمسكنه، ثم صرف المال الذي أخذه من البنك في شراء أسهم لشركات أو استثماره كرأس مال في مكان آخر، أو اشترى به سيارة، أو أنفقه في تزويج ابنه و غير ذلك.

الجواب: لا يجوز صرف المبلغ في غير وجهه المقرر في متن العقد

، و في أرباحه إشكال.

سؤال: (٢٨) ما حكم المعاملات الربوية مع الكفار و المصارف الإسلامية؟

الجواب [يجوز أخذ الرّبا من الكفار و المصارف غير الإسلامية]

يجوز أخذ الرّبا من الكفار و المصارف غير الإسلامية، أمّا إعطاؤهم الرّبا فلا يجوز إلّا عند الضرورة بحيث يؤدي عدم الاقتراض منهم إلى العسر و الحرج أو ضعف المسلمين و إذلالهم في تلك البلدان.

سؤال: (٢٩) هل يعتبر من الرّبا

إشارة

، فائدة ١٣ التي تتقاضى المصارف لقاء القروض أو فائدة ١٠ التي تعطى عن الودائع طويلة الأجل، و التي تشترط أول المعاملة؟

الجواب: إذا وضعت سياسات المصرف في ميدان العقود الشرعية

و طرق الخلاص من الربا موضع التنفيذ، فلا بأس.

سؤال: (٣٠) هل من الربا احتساب سعر التضخم في الديون و المطالبات؟

الجواب: إذا اعتبرت تصفية التضخم في عصرنا بهذا الاتساع

و الشدة التي خلقتها النقود الورقية قضية رسمية من وجهة النظر العرفية العامة، فلا يكون ربا على افتراض المسألة (كما ينقل عن بعض البلدان الأجنبية أنها تحتسب للودائع المصرفية سعر التضخم إلى جانب الفائدة)، في هذه الحالة لا يكون احتساب سعر التضخم من الربا، أمّا الفائدة الزائدة عليه فهي ربا. أما في بيئتنا و ما شابهها حيث لا يحتسب سعر التضخم بين الناس وفق العرف العام فهو ربا عموماً، لأنّ الذين يقرضون بعضهم البعض أموالا يطالبون بعد مضي الربا و البنك الاسلامى، ص: ١٧٩ بضعة شهور بأكثر من عين مالهم و لا- يحتسب فرق التضخم، أمّا احتساب التضخم في المحافل العلمية فلا يكفي وحده لأن المدار على العرف العام، و لكننا نستثنى حالة واحدة و هي حصول فرق كبير بسبب مرور ثلاثين سنة على القرض مثلاً. لذا فإن الاحتياط الواجب في المهور القديمة للنساء أو المطالبات التي من هذا القبيل احتسابها بسعر اليوم أو المصالحة عليها على الأقل.

سؤال: (٣١) بما أن الدائن في صورة تأخير السداد عن الموعد المقرر يتعرّض للضرر و الخسارة

إشارة

، لذا فالقانون الموجود يحتمل الطرف المدين هذه الخسارة بنسبة ١٢ في العام بعنوان خسارة تأخير السداد، و تقوم البنوك أيضاً بالعمل بهذا القانون، و مع الالتفات إلى الرقم المذكور في النسبة المئوية في القانون المذكور: أولاً: هل تعتبر هذه الخسارة شرعاً من الربا أم لا؟ و ما حكمها؟ ثانياً: مع الأخذ بنظر الاعتبار التضخم المالى الموجود في البلد و هبوط قيمة العملة، فهل يصح لصاحب المال (المقرض) أن يطالب بتعويض هذه الخسارة حتى في صورة عدم التأخير في أداء الدين؟

الجواب

١-: تعويض خسارة التأخير ليس له جنبه شرعية. ٢-: إذا دامت الحالة مدّة طويلة (عدة سنوات مثلاً) بحيث هبطت قيمة المال كثيراً، فالاحتياط الواجب المصالحة، أو دفع المال بقيمة اليوم.

سؤال: (٣٢) مع العلم بأن هبوط قيمة العملة كان موجوداً في الخارج و حتى الآن

إشارة

، و قد ازداد حدّة الهبوط في الحال الحاضر، ففي صورة التأخير في السداد و تحقق الضرر، فهل يمكن للدائن مطالبة المدين بالخسارة شرعاً؟ و هل تعتبر عملية تعويض الخسارة هذه من الربا؟

الجواب: تعويض خسارة التأخير ربا و حرام

، و لكن إذا كانت الفاصلة الزمنية كبيرة و التضخم فاحشاً بحيث لا يعتبر دفع المبلغ المذكور أداءً للدين عرفاً، و جب حسابه بقيمة اليوم، أو المصالحة.

سؤال: (٣٣) أحد الأشخاص أخذ قرضاً ربوياً**إشارة**

، ثم إنه أدى أصل القرض. و لكن بقى عليه دفع جزء من الفائدة، فهل يجوز له الامتناع من دفعها؟ و هل يجوز له لجبران ما دفع من الفائدة لصاحب المال أن يأخذ من مال هذا المرابى بعنوان التّقصّص؟

الجواب: إذا كانت للفائدة جنبه ربويّة (لا مضاربة)

، فدفع هذه الفائدة ليس لها جنبه شرعية.

سؤال: (٣٤) هل إن كل زيادة في القرض تعتبر من الربا؟**الجواب:**

كالمسألة السابقة.

سؤال: (٣٥) هل هناك فرق بين الشخصية الحقيقية و الحقوقية؟**الجواب:**

الاحتياط الواجب هو عدم الفرق بينهما.

سؤال: (٣٦) اشترى عقار بصورة المشاركة**إشارة**

، ثم إن أحد الشركاء قام بتأجير سهمه إلى شريكه بشرط التملك، بحيث يكون العقار بعد تسديد جميع الأقساط المقررة للإجارة ملكاً للمستأجر (و طبعاً مقدار الأقساط أكثر من المال الذى دفعه الشريك للسهم المذكور)، فهل يعتبر هذا العمل - السائد أيضاً فى البنوك، أو الشركات، أو الأشخاص الحقوقيين، و أحياناً بعض الأشخاص الحقيقيين - حيلة شرعية للفرار من الربا القرضى؟

الجواب: لا مانع من ذلك إذا كان القصد للإجارة بشرط التملك جدياً

، و لكن إذا كانت له جنبه صوريّ و من أجل الفرار من الربا، فلا يجوز.

سؤال: (٣٧) ما هو الملاك فى تشخيص الربا فى المجتمع المعاصر؟**إشارة**

هل إن كل زيادة على رأس المال - و لو اسمياً - تعتبر من الربا، أو تختص بالزيادة على مائئة رأس المال فقط؟

الجواب [إنه يشمل كل زيادة على رأس المال

إنه يشمل كل زيادة على رأس المال. إلّا في الموارد المذكورة أعلاه.

سؤال: (٣٨) ما حكم أخذ الفائدة بواسطة الحيل الشرعية؟

إشارة

و هل إن الحيل الشرعية مع ضميمه بعض الأشياء الأخرى مباحة؟

الجواب: إذا كان المراد من الحيل الشرعية هو أن تكون المعاملات صورية بدون قصد جدى

، فمن المسلم أنها لا تؤثر في الحكم الشرعى للزبا. و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين الختام

تعريف المركز القائمة باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم و أنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١). قال الإمام على بن موسى الرضا - عليه السلام: رحم الله عبداً أحياناً أمرنا... يتعلم علومنا و يعلمها الناس؛ فإن الناس لو علموا محاسن كلامنا لأتبعونا... (بناذر البحار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧). مؤسس مجتمع "القائمة" الثقافية بأصبهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رحمه الله - كان أحداً من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشعبه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) و لاسيما بحضرة الإمام على بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ و لهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقه لم ينطفيء مصباحها، بل تتبع بأقوى و أحسن موقف كل يوم. مركز "القائمة" للتحري الحاسوبى - بأصبهان، إيران - قد ابتدأ أنشطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه... الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافة الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشبَاب و عموم الناس إلى التحرر الأذق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايت المبتدله أو الرديئه - في المحاميل (=الهواتف المنقله) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامع ثقافيه على أساس معارف القرآن و أهل البيت - عليهم السلام - يباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغه هوة برامج العلوم الإسلاميه، إناله منابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في جامعه، و... - منها العدالة الاجتماعيه: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافه الإسلاميه و الإيرانيه - في أنحاء العالم - من جهه أخرى. - من الأنشطة الواسعه للمركز: الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءة ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركه و... الأماكن الدينيه، السياحيه و... د) إبداع الموقع الانترنتي " القائمة " www.Ghaemiyeh.com و عده مواقع أخره. إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية و) الإطلاق و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤) ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيره SMS ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جمكران و... ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ

مشروع " ما قبل المدرسة " الخاص بالأطفال و الأحداث المُشارِكين في الجلسة ى) إقامة دورات تعليمية عموميّة و دورات تربية المرَبّي (حضوراً و افتراضاً) طيلة السّنة المكتب الرّئيسي: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيّد" / "ما بين شارع "بنج رمضان" و مُفترق "وفائي" / "بناية" القائمية " تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (=١٤٢٧ الهجرية القمرية) رقم التسجيل: ٢٣٧٣ الهويّة الوطنيّة: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦ الموقع: www.ghaemiyeh.com البريد الاللكتروني: Info@ghaemiyeh.com المتجر الانترنتي: www.eslamshop.com الهاتف: ٢٥-٢٣٥٧٠٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ - (٠٠٩٨٣١١) الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١) مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١) التجارِية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١) ملاحظه هامّة: الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبيّة، تبرّعيّة، غير حكوميّة، و غير ربحيّة، اقتنيّت باهتمام جمع من الخيّرِين؛ لكنّها لا تُوفّي الحجم المتزايد و المتسّرع للامور الدينيّة و العلميّة الحاليّة و مشاريع التوسعة الثقافيّة؛ لهذا فقد ترجّى هذا المركزُ صاحبَ هذا البيتِ (المُسمّى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقيّة الله الأعظم (عَجَلَ اللهُ تعالى فرجه الشّريف) أن يُوفّق الكلَّ توفيقاً متزائداً لإعانتهم - في حدّ التّمكّن لكلّ احدٍ منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء اللهُ تعالى؛ و اللهُ وليّ التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
أصبحان
الغائمي



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

